مكتبة الأهرام
للبحث العلمي

المجلات

المجلد الثاني



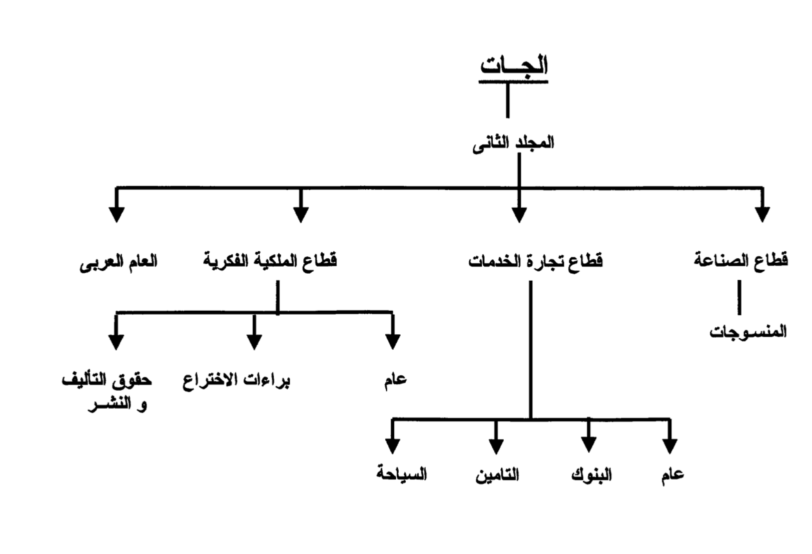
الجـــات

المجلد الثانى

١٩٩٩

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


الجــات
المجلد الثانى
قطاع الصناعة
المنسوجات
قطاع تجارة الخدمات
عام
البنوك
التامين
السياحة
قطاع الملكية الفكرية
عام
براءات الاختراع
حقوق التأليف
و النشــر
العام العربى

المنسوجات

الجات

ومصر : قطاع الصناعة

المنسوجات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصرى فى ظل اتفاقية الجات	حسن عطية العتال	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٦٨	١٩٩٩/١/٢٥	٩٨
٢	اشكال جديدة للحماية واتفاقية المنسوجات والملابس فى اطار المنظمة العالمية للتجارة	ماجدة شاهين	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٢	١٩٩٩/٢/٢٢	١٠٠
٣	انعكاسات اتفاقية المنسوجات على مستقبل صناعة الغزل والنسيج فى مصر	اشرف البنان	كتاب الاهرام الاقتصادى	١٣٦	مايو ١٩٩٩	١٠٨

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسن عطية العتال
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	١٥٦٨
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١/٢٥

في ظل نظام العولمة والثورة المعلوماتية والتطور السريع للتكنولوجيا وفى ظل اتفاقيات الجات، فان تعظيم القدرة التنافسية لأى سلعة بصفة عامة والقطن بصفة خاصة يجب التركيز على المحاور الاربعة التالية:

١.الجودة ٢.السعر

٣.دراسة السوق ٤.تنمية القوى البشرية

من المعروف ان خطوات تداول القطن عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات تؤثر كل منها فى الاخرى بداية من اعداد الارض للزراعة مرورا بالجنى والحلج والتسويق سواء للتصدير او الاستهلاك المحلى.

وسنتناول فيما يلى باختصار شديد اربعة محاور المشار اليها:



مهندس / حسن عطية العتال

كبير مستشارى منظمة الفاو سابقا

تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصرى فى ظل اتفاقية الجات

أولا الجودة:

وتعتبر الجودة اهم المحاور، وقد حبانا الله بارض خصبة وفلاح مثابر وجو يتناسب مع الاطوار المختلفة لنمو نبات القطن مما اعطى القطن المصرى ميزة نسبية يتميز بها على جميع الاقطان العالمية المنافسة خاصة فى:

١) الانتظام فى طول الشعر LENGTH UN-FORMITY

٢) الانتظام فى درجة النضج (ترسيب السليلوز على جدار الشعيرات) MATURITY

٣) المتانة STRENGTH

وهذه هى العناصر الرئيسية التى لاتتوافر فى الاقطان المنافسة. وللوصول الى اعلى جودة واعلى انتاجية للفدان يجب اتباع ارشادات وزارة الزراعة منذ الزراعة حتى الجنى وتعليمات الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن وتوجيهات اتحاد مصدرى القطن والشركة الدولية للقطن والتجارة الدولية لتفادى التلوث وخلط الاصناف والرتب والخلو من الشوائب للحصول على اعلى انتاجية واعلى رتب واقطان خالية من الشوائب

ثانيا السعر:

أ) يعتبر سعر السلعة من العناصر المهمة فى تعظيم قدراتها التنافسية بجانب جودتها. ومن اهم الخطوات التى تؤثر على سعر القطن هى عملية الحلج اذا ان تكلفة عمليات الحلج تعتبر اكثر عمليات تداول القطن تكلفة، واتباع الطرق الحديثة يساعد بلا ادنى شك على خفض هذه التكلفة وذلك لزيادة انتاجية دولاب الحلج والوفر فى العمالة وانخفاض تكلفة الصيانة واستهلاك الكهرباء.

وفيما يلى سنوضح طرق الحلج الحديثة ومايتناسب مع الاقطان المصرية:

١) بالنسبة للاقطان فائقة الطول (ELS) EXTRALONG STAPLE

نرى الابقاء على نظام الحليج الحالى وهو الاسطوانى الترددى Resupricated G. بشرط انتاج بالات ذات كثافة عالية للتصدير او التسليم للمغازل المحلية من المحلج مباشرة.

٢) بالنسبة للاقطان الطويلة والتى تزرع بالوجه البحرى LONG STAPLE:

نرى تطوير نظام الحلج لهذه النوعية الاقطان من النظام الاسطوانى الترددى والذى كان يستخدم منذ مائة وخمسين عاما الى النظام الاسطوانى الدوار (الروتارى) ROTOMATIC التى ثبت صلاحيته لحلج هذه الطبقة من الاقطان لزيادة انتاجية الدولاب وقلة العمالة اللازمة وانخفاض تكلفة الصيانة والكهرباء مع انتاج بالات ذات كثافة عالية.

٣) بالنسبة للاقطان الطويلة او الطويلة الوسط التى تزرع بالوجه القبلى:

نرى تطور نظام الحليج الاسطوانى الترددى القديم الى المحالج المنشارية SAWGING خاصة ان معظم هذه الاقطان يخصص للمغازل المحلية لانتاج الخيوط السميكة مع انتاج بالات ذات كثافة عالية ايضا نظرا للانخفاض الكبير فى تكاليف الحلج بهذا النوع من الدواليب

وبالنسبة للبند الثانى والثالث يمكن بيع اراضى المحالج الحالية والتى تقع فى مناطق سكنية ذات اسعار مرتفعة وانشاء المحالج المتطورة فى مناطق خارج الكتلة السكنية الارخص سعرا وان هذه المحالج المتطورة تحتاج الى مساحات اقل من الحالية.

ب ـ إلغاء عمليات فرفرة القطن الشعر بالاسكندرية:

كانت عملية فرفرة القطن بالاسكندرية تهدف الى:

١. نظافة الطبقة الخارجية للبالات من الشوائب والتلوث قبل اجراء عمليات الفرفرة
٢. تنقية الشعيرات الميتة (الفص الميت) للحصول على رتبة اعلى
٣. تضريب بعض رتب القطن الشعر للحصول على نموذج معين سبق التعاقد على اساسه

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسن عطية العتال
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٦٨
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١/٢٥

٤. اعادة كبس القطن الشعر في بالات ذات كثافة عالية واحجام اصغر لسهولة الشحن وتوفير اماكن التخزين وعدم تعرضها للتلوث او الحريق او الغرق.

ونظرا لعدم وجود العمالة الفنية المدربة للقيام بالعمليات السابقة بالاضافة الى زيادة اجورها وجب القيام بعملية تضريب القطن الزهر بالمحالج للحصول على النموذج المطلوب لسهولتها من الناحية الفنية وامكان نقاوة الشوائب وخلافه وبذلك تتحقق الفوائد التالية:

١. عدم نقل القطن الشعر فى بالات ذات كثافة منخفضة من المحلج الى شركة المكابس بالاسكندرية مما يعرضها الى الفقد والتلوث خاصة اثناء تساقط الامطار بالاضافة الى زيادة لجور النقل ومصاريف التامين

٢. توفير اماكن التخزين سواء فى شون المحالج او شون شركة المكابس بالاسكندرية او شون المغازل المحلية

٣. عدم التعرض للتلوث او الحريق او الغرق

٤. التوفير فى المصاريف التأمين والتخزين

وبذلك يمكن خفض مصاريف اعداد القطن للتصدرير والتى تقدر حاليا بـ١٢ سنتا/لبرا (٤٥ جنيها القنطار) الى اقل من ٦ سنتات/لبرا (٢٢ جنيها للقنطار)

وتجاوبا مع هذا الراى فقد قامت بعض شركات التصدير بتزويد بعض المحالج بدواليب تنتج بالات ذات كثافة عالية مع القيام بعمليات تضريب القطن الزهر بالمحالج مما ادى الى خفض مصاريف الاعداد خفضا ملحوظا (طالما نادينا بهذا الراى من منتصف الثمانينات) بالاضافة الى تفادى تلوث الاقطان والفقد اثناء عمليات نقل القطن من المحالج الى الاسكندرية والتى قد تصل الى حوالى ٣٪ (١٠ جنيهات القنطار)

ج - دمج شركات التصدير والحليج التابعة لقطاع الاعمال:

يوجد حاليا ست شركات تصدير وخمس شركات حليج بجوار شركات القطاع الخاص وهذه الشركات بها عمالة فائضة ينوء بها كاهلها ويمكن دمج شركات قطاع الاعمال الاحدى عشرة الى أربع شركات فقط للتصدير والحليج وبذلك يمكن خفض تكاليف انتاج القطن للتصدير او الاستهلاك المحلي.

وبالنسبة للعمالة الفائضة سواء عند تطوير عمليات الحليج او دمج الشركات فيمكن حل هذه المشكلة وذلك عن طريق التدريب التحويلي او المعاش المبكر حتى لاتقف حجر عثرة ولاتكون سببا فى عدم امكان تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصرى.

ثالثا: دراسة السوق:

لدراسة السوق يجب ان ندرس ميكانيكية واسلوب التسويق فى الدول المنتجة للقطن وكذلك للدول المستوردة بالاضافة الى تنشيط السوق المحلية. وباختصار شديد نوضح مايلي:

١ - الدول المنتجة:

يجب دراسة نظم تداول القطن والكميات المنتجة والاصناف التى تنتجها هذه الدول اذ كانت مصر حتى نهاية الخمسينات تنتج حوالى ٩٠٪ من الاقطان فائقة الطول وطويلة التيلة وانخفضت هذه النسبة الى اقل من ٣٠٪ من الانتاج العالمي اذ تنتج بعض الدول مثل امريكا والصين والهند وروسيا والدول التى استقلت اخيرا عن الاتحاد السوفيتي هذه الطبقة من الاقطان مما يفرض علينا دراسة نظم هذه الدول وحجم الانتاج وكمية الاستهلاك محليا والمتاح للتصدير بالاضافة الى الخواص الطبيعية للاقطان التى تنتجها واسعارها حتى يمكن الوصول الى الاسلوب الامثل لمنافستها.

٢ - الدول المستوردة

١ - اتجهت معظم الدول التي تستورد الاقطان المصرية الى استيراد الاقطان المماثلة من دول اخرى لعدة عوامل اهمها السياسات التسويقية المصرية منذ التأميم وحتى السنوات الاخرة بجانب التقدم التكنولوجي في صناعة الغزل والنسيج، وقد تداركت الحكومة الحالية هذا الوضع واصدرت عدة قوانين منها قانون تجارة الداخل رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ وقانون بورصة البضاعة الحاضرة رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ وقانون التصدير رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ بجانب بعض القرارات الوزارية لتحرير تجارة القطن وتصويب المسار التسويقي لهذه السلعة الهامة، ولكن مازالت هناك عدة عقبات وسلبيات نامل بل نناشد المسئولين التغلب عليها والعمل على تحرير تجارة القطن تحريرا كاملا مع وضع الضوابط اللازمة لتفادى الاحتكار والتلاعب في هذه السوق المهمة والحساسة للسلعة الرئيسية فى مصر الا وهى القطن (الذهب الابيض).

٢ - يقوم الملحقون التجاريون بالسفارات المصرية بالدول المستهلكة للقطن بدراسة هذه الاسواق ومعرفة احتياجات مصانع الغزل بها والوقوف على التطورات التكنولوجية بها واخطار شركات التصدير بها اولا بأول

٣ - الاشتراك فى شبكة المعلومات internet للوقوف على اخر المعلومات والاسعار والتطورات التكنولوجية الكافية لحظة بلحظة.

٤ - تحديد اسعار التصدير اهتداء بالاسعار العالمية للاقطان المنافسة على ان تتغير صعودا وهبوطا على ضوء تلك الاسعار مع الاخذ فى الاعتبار الميزة النسبية للاقطان المصرية

٣ - السوق المحلي

١ - يبلغ الاستهلاك المحلي حوالى ٧٠٪ من انتاج القطن الشعر لانتاج الغزول الرفيعة والمتوسطة والسميكة ونرى عدم استخدام القطن المصرى إلا لانتاج الغزول الرفيعة والمتوسطة، اما بالنسبة للخيوط السميكة من نمرة ٢٠ فاقل فيمكن استيراد الاقطان القصيرة والمتوسطة الرخيصة الثمن ذات الطول الاقل من ١ بوصة و٨/١ من البوصة مع عدم وضع العراقيل امام استيراد هذه الاقطان حتى يمكن للمغازل المحلية المنافسة او زراعة اصناف قصيرة التيلة ذات الانتاجية المرتفعة فى الاراضي الجديدة المعزولة عن مناطق زراعة القطن الحالية

٢ - قيام المؤسسات القطنية بوضع استراتيجية طويلة المدى ثابتة الاهداف مرنة التنفيذ ، استخدام الاقطان المصرية الطويلة وفائقة الطول ، لانتاج غزول رفيعة واستخدامها في انتاج الاقمشة والملابس الممتازة ذات النوعية الجيدة ويكون ذلك تدريجيا وعلى المدى الطويل حتى يمكن الاستفادة من الميزة النسبية لهذه الاقطان وايضا الاستفادة من القيمة المضافة لها مع القيام بالدراسات والابحاث وتطبيق التكنلوجيا الحديثة اللازمة فى هذا المجال

رابعا: التنمية البشرية:

مما لاشك فيه ان الزيادة الكبيرة في العمالة بشركات القطن الاحدى عشرة تمثل عبئا ماليا كبيرا وتؤثر تاثيرا مباشرا على الأسعار، وبالاستغناء عن بعض هذه العمالة عند تطوير المحالج ودمج شركات قطاع الاعمال سيقلل بالقطع مصاريف اعداد القطن للتصدير او المغازل المحلية وبالتالى اسعار القطن الخام.

وفى نفس الوقت تنمية وتدريب القوى البشرية اللازمة إذ أن جيل رجال القطن الذى كان يعمل قبل التاميم والذى كان يتمتع بخبرة وكفاءة عالية قد انقرض ولم يبق إلا القليل. ولذلك يجب اعداد كوادر جديدة من الصفوف التالية لتكون على دراية بتقنيات العصر وملاحقة عصر العولمة والثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات.

كما لانغفل تدريب الكوادر الفنية على نظم الحليج المتطورة وابحاث الحليج المستمرة وطرق اختبارات التيلة الحديثة.

باتباع الخطوات السابقة يمكن بسهولة تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصرى فى ظل نظام العولمة والثورة المعلوماتية والتطور السريع للتكنولوجيا.

■■

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجدة شاهين
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٧٢
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

د . ماجدة شاهين



التعسف.. والقواعد الجديدة للنظام العالمى:

أشكال جديدة للحماية واتفاقية المنسوجات والملابس فى إطار المنظمة العالمية للتجارة

قد يكون من المفيد وقبل أن أتعرض للأشكال الجديدة والعديدة التى تلجأ إليها اليوم الدول المتقدمة المستوردة للمنسوجات والملابس لحماية هذا القطاع والذى يعد أيضا حيويا بالنسبة لها، يتعين علينا أن نلقى نظرة، ولو سريعة، على التطور الذى شهده هذا القطاع الهام فى ظل تطور نظام الجات وبقائه خارج نطاق قواعده لأكثر من ثلاثين سنة يتمتع خلالها بحماية شبه كاملة ونظام حصص واتفاقيات ثنائية تفرضها الدول المستوردة وتتحكم بمقتضاها فى السوق الدولى. غير أنه إزاء إصرار الدول النامية فى إطار مفاوضات جولة أوروجواى على ضرورة ضم هذا القطاع ضمن موضوعات التفاوض لم يكن أمام الدول المستوردة سوى الموافقة وتم التوصل بعد جهد ومفاوضات عسيرة ومطولة، كادت أكثر من مرة تفشل الجولة برمتها، إلى اتفاقية المنسوجات والملابس، التى سنتعرض لمزاياها وأوجه القصور بها بقدر من التفصيل.

الموضوع الرئيسي : الجات

الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات

المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى

اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين

رقم العـــــدد : ١٥٧٢

تاريخ الصــدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

فقد ظل قطاع المنسوجات والملابس خارج نطاق قواعد الجات منذ عام ١٩٦١، حيث كان يخضع لشبكة من القواعد التمييزية وإجراءات تحكمها ترتيبات ثنائية والتي كانت تتضمن نظام حصص وقيود كمية غير مسموح بها في ظل قواعد الجات، وعملت منذ عام ١٩٧٤ في اطار ماكان يعرف بـ «الترتيبات الخاصة بالمنسوجات متعددة الأطراف» MULTI - FIBER AGREEMENT ، وكانت الدول المتقدمة تطبق هذه القيود في جميع الحالات تقريبا على مجموعة كبيرة من صادرات الدول النامية في مجال المنسوجات والملابس، وكان يجب أن تقوم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس وفقا لهذه الترتيبات لفترة انتقالية محددة، الا أنه تم مد العمل بها خمس مرات متتالية ودامت ٢١ عاما حتى ٣٢ ديسمبر ١٩٩٤ عند الانتهاء من مفاوضات جولة أوروجواى ودخول اتفاقية المنسوجات والملابس حيز التنفيذ.

تم تضمين قطاع المنسوجات والملابس فى جولة المفاوضات الثامنة وهي الجولة السابقة والمعروفة باسم جولة أوروجواي، ويرجع الفضل في ذلك إلي إصرار الدول النامية التي لعبت لأول مرة دورا نشطا وفعالا فى اطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ونجحت فى الدفع بقطاع المنسوجات والملابس إلى جانب قطاع الزراعة الى مائدة المفاوضات بغية البدء فى تحريرهما وفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية في هذين المجالين الحيويين والتى تتمتع الدول النامية فيهما بميزة نسبية. بحيث يمكن القول اليوم أن من أهم إنجازات جولة أوروجواى بالنسبة للدول النامية هي نجاحها في اخضاع قطاع المنسوجات والملابس لقواعد ومبادىء الجات بعد أن ظل ثلاثين عاما خارجه ، وخصص له اتفاقية بذاتها وهى اتفاقية المنسوجات والملابس Agreement on Textiles and Clothing التي تستهدف إدماج هذا القطاع فى نظام الجات وبالتالي ضمان تحريره تدريجيا وشفافية الاجراءات المتخذة بشأنه وسريان مبادىء الجات الأساسية عليه والتى تتمثل فى عدم التمييز سواء كان ذلك فى مجال المعاملة الوطنية أى عدم التمييز بين السلع الوطنية والواردات المماثلة (المادة الثالثة من قواعد الجات) اوعدم التمييز فى المعاملات مابين الدول الأعضاء أى شرط الدولة الأولى بالرعاية (المادة الأولى).

وعليه ، أود أن أؤكد ابتداء أنه بالرغم من أوجه القصور العديدة التي قد تعترى هذه الاتفاقية والتي سوف نتعرض بالضرورة إلى الكثير منها فى سياق حديثنا، فانه يجب أن ندرك أن هذه الاتفاقية مثلها مثل سائر الاتفاقيات نتاج عملية مفاوضات مطولة ومايستلزمه ذلك من ضرورة مبادلة التنازلات فيما بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المتباينة والمتناقضة توصلا إلى توافق في المواقف.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجدة شاهين
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٧٢
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

سوف ابدا باعطاء نبذه سريعه عن الاتفاقية وأوجه الضعف التي ظهرت أساسا عند بدء التنفيذ في المرحلتين الأولي والثانية، أنتقل بعدها إلي بيان أهم الأجراءات والمعايير البيئية التي أصبحا تشكل إجراءات حماية مستترة تلجأ إليها الدول المتقدمة في محاولات لاستمرار حماية قطاعها الوطني أمام صادرات الدول النامية المنافسة. كما سوف أتعرض إلي المحاولات المضنية التي تبذلها الدول النامية في سبيل تقنين مثل هذه الاجراءات وتضمينها ضمن قواعد الجات ، والتصدى لهذا الاتجاه من قبل الدول النامية وعلي رأسها دول مثل مصر والهند وباكستان ودول الآسيان وغيرها.

ولايغيب عنا الاهتمام الذى توليه الدول المتقدمة بهذا القطاع والذى كان أساس نهضتها الصناعية ومازال يعتبر قطاعا حيويا سواء بالنسبة لحجم العمالة التي يقوم بتشغيلها أو حجم التكنولوجيا المبتكرة والمستخدمة لاسيما في ضوء التحسين والتجديد المطلوب بصفة مستمرة في هذا القطاع، وتشغل صناعة المنسوجات والملابس مثلا في الدول الأوربية أعضاء الاتحاد مايقرب من ٢,٥ مليون عامل، ولاشك أن هذا الحجم من العمالة لايمكن التهاون به لاسيما اليوم في وقت تعتبر فيه مشكلة البطالة المتفاقمة في الدول الأوربية من أكبر المشاكل التي تشغل بال حكوماتها، فضلا عن أن دخول العملة الأوربية الموحدة حيز التنفيذ ، ومايتوقع لها من ارتفاع في قيمتها بشكل ملحوظ إزاء السياسات النقدية التقشفية المنتظر أن يفرضها البنك المركزى الأوربي، فان مشكلة العمالة ومعدلات البطالة سوف تشكل الشاغل الأكبر لسياسات الحكومة الأوربية وماقد يستتبعه ذلك بالضرورة من سياسات لحماية سوقها من الواردات الرخيصة . وعلي الرغم مما تنادى به الدول المتقدمة من ضرورة التخصص في المجالات التي تتمتع الدول فيها بميزات تنافسية لاسيما ونحن نعيش في عصر العولمة والتحرير، فلا يبدو أن الدول الصناعية علي استعدادا للتنازل عن هذا القطاع أو إعادة هيكلة صناعاتها النسيجية وصناعة الملابس بما يتلاءم مع الميزة التنافس في الاسواق الدولية وبما يعطى فرصا متوازنة وعادلة للدول النامية للمنافسة.

اتفاقية المنسوجات

كان نظام الحصص مطبقا علي قطاع المنسوجات والملابس في ظل اتفاقية الألياف متعددة الأطراف MULTI - FIBER AGREEMENT إلي جانب قيود أخرى عرفت بالمناطق الرمادية مثل إلزام الدولة المصدرة بالحد من صادراتها حتي لاتتعرض إلي إجراءات قمعية EXPORTRESTRAINT VOLUNTARY من جانب الدولة المتقدمة المستوردة، علي ان يبدو ذلك وكأن الدولة المصدرة قد اتخذت مثل هذا الاجراء بمحض إرادتها، أو الدخول في مساومات حول سعر التصدير بحيث تضطر الدولة المصدرة إلي رفع الأسعار خوفا من رفع التعريفة الجمركية في ظل إجراءات مضادة للاغراق PRICE UNDERTAKING وغيرها، وقد تم إزالة الكثير من هذه الاجراءات في ظل النظام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة، علي أن يتم إزالة ماهو متبق من مثل هذه الاجراءات حتي وقت الانتهاء من الفترة الانتقالية التي أجازتها الاتفاقية وهي عشر سنوات.

وتعتبر اتفاقية المنسوجات والملابس اتفاقية قصيرة نسبيا، حيث أنها تقتصر علي تسع مواد فقط، وإن كانت هذه المواد تهدف في ظاهرها إلي تحرير هذا القطاع من خلال إدماجه

تدريجيا وفقا لمراحل وفترات زمنية محددة ضمن قواعد ونظام الجات، فإننا نجد من ناحية أخرى أنها تسعى الي إطالة فترات وإجراءات الحماية إلي أطول فترة ممكنة، ويتمثل ذلك في عدة اعتبارات، وذلك علي النحو الاتي :-

› فعلى الرغم من التدرج المنصوص عليه في عمليات التحرير فقد حرصت الدول المستوردة علي تقديم حماية إضافية لقطاعها الوطني من خلال آلية وقائية مؤقتة

› لضمان مواجهة الارتفاعات المفاجئة والتي قد تسبب ضررا للصناعة المحلية وهو ما عرف بالـ TRANSITIONAL safe-guard MECHANISM (المادة السادسة من الاتفاقية) على نحو ما سوف نتعرض له.

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات — رقم العـــــدد : ١٥٧٢
المصــــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

هذا فضلا عن ان الاتفاقية لم تنص على السلع الواجب دمجها، وعليه فلقد تركت كامل الحرية للدول المستوردة فى اختيار السلع التى تقوم بدمجها فى كل مرحلة وهو الأمر الذى أخل بتوازن التحرير على نحو ما سوف نشاهده.

ويمكن القول ان الاتفاقية تتكون من قسمين أساسيين، ألا وهما :

> PRODUCT COVERAGE وهي قائمة تفصيلية ملحقة بالاتفاقية تشمل جميع المنتجات من المنسوجات والملابس التى تخضع لمواد الاتفاقية، وتحتوى على مالايقل عن ٨٠٠ سلعة.

> برنامج الدمج وهو البرنامج المتفق عليه لإدماج هذه السلع فى قواعد الجات بصفة تدريجية ووفقا لفترة زمنية محددة.

برنامج التحـ[illegible]

يمر برنامج التحرير التدريجي بثلاث مراحل وهي :

المرحلة الاولى : تحرير ١٦٪ من الحجم الكلى للواردات ودمجها فى قواعد الجات مع اعتبار عام ١٩٩٠ سنة الأساس، تبدأ هذه المرحلة فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أى تحرير ١٦٪ فى يناير ١٩٩٥.

المرحلة الثانية: تحرير ثان بمقدار ١٧٪ في نهاية السنة الثالثة من الاتفاقية أى يناير٩٨ المرحلة الثالثة : تحرير ثالث بمقدار ١٨٪ فى نهاية السنة السابعة من الاتفاقية أى يناير ٢٠٠٢.

ويتضح لنا مما تقدم ان تحرير واردات الدولة من المنسوجات والملابس وفقا للقائمة المتفق عليها يصل الى نسبة ٥١٪ من الواردات الكلية فى السنة الثامنة من سريان الاتفاقية، وعليه فللتوصل الى التحرير الكامل لهذا القطاع على النحو المتفق عليه يتحتم على الدول المستوردة ان تقوم بتحرير النسبة المتبقية وهي ٤٩٪ على دفعة واحدة بانتهاء العام العاشر من المرحلة الانتقالية، وبموجب المادة التاسعة والأخيرة من الاتفاقية ينتهى العمل بها ويجميع القيود الكمية بعد عشر سنوات ويصبح بالتالى قطاع المنسوجات والملابس جزءا من الجات، كما تنص المادة صراحة على أنه لن يكون هناك مد لهذا الاتفاق، أى لا يجوز استمرار أى نوع من القيود الكمية بعد هذه الفترة. وللدولةالمستوردة مطلق الحرية فى تحديد المنتجات التى تخضعها للدمج التدريجي وفقا للنسب المختلفة بشرط أن تتضمن نسبة من القطاعات الأربعة المتفق عليها وهي الغزل والنسيج والملابس.

وفى حين تحقق هذه الاتفاقية بعض المزايا للدول النامية المصدرة ذات القدرة العالية على المنافسة والتى استنفدت حصصها كاملة فى أسواق الدول المستوردة، مثل الصين والهند وباكستان وغيرها، فإن هذه الاتفاقية من شأنها ان تفتح اسواق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء امام صادرات تلك الدول، فإن هذا يقابله من ناحية أخرى الحد من صادرات الدول غير القادرة على المنافسة الدولية والتى كانت الحصص الممنوحة لها فى اسواق الدول المتقدمة بمثابة ضمان حد أدنى من التصدير لها حتى وإن لم تكن قادرة على استنفادها بالكامل.

وغنى عن البيان ما تفرضه علينا هذا الاتفاقية من ضرورة التعجيل بتطوير إنتاجنا والارتقاء به الى مستويات عالمية من حيث الجودة والسعر والذوق حتى يصبح هذا القطاع الحيوى بالنسبة لمصر قادرا على المنافسة عند مضى فترة العشر سنوات الانتقالية التى على الدول المستوردة أن تفتح بعدها السوق. كما ان هذه الاتفاقية تستوجب منا أيضا التعامل مع أشكال إجراءات الحماية الجديدة وفقا لقواعد اللعبة ، فى مواجهة ما هو متوقع من غزو لأسواقنا من قبل صادرات الدول الآسيوية من الملابس والمنسوجات، لما تتمتع به من مزايا فى الإنتاج من حيث رخص العمالة وجودة الإنتاج.

اتفاقية المنسوجات والملابس فى سنغافورة (ديسمبر) تقييم للمرحلة الأولى

استاثرت اتفاقية المنسوجات والملابس بمناقشات مطولة في إطار الإعداد لمؤتمر سنغافورة، حيث نجحت الدول النامية المصدرة للمنسوجات لاسيما باكستان والهند وهونج كونج فى ادراج اتفاقية المنسوجات والملابس ضمن الأولويات الواجب تناولها في المؤتمر، ودخلت الهند وباكستان وهونج كونج وتايلاند في مناقشات حادة مع الدول المستوردة مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وكندا ومطالبة إياها بفتح أسواقها وفقا لما تقتضيه منها الاتفاقية، وعابت الدول المصدرة على الولايات المتحدة والدول الأوروبية أنها وان كانت التزمت بتطبيق هذه الاتفاقية حرفيا إلا أنها لم تحترم روح الاتفاقية ولم تنفذ مواد الاتفاقية على النحو الذى يحقق هدفها الرئيسى ألا وهو فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وحاولت الدول النامية المصدرة تذكير الدول المتقدمة المستوردة مرارا ومرارا بان هذه الاتفاقية تعد التنازل الوحيد الذى أقدمت عليه الأخيرة في سبيل حث الدول النامية على الموافقة على اتفاقيات جولة أوروجواى، أو كانت بعبارة أخرى الطعم الذى قدمته الدول المتقدمة لكبار الدول المصدرة على أساس ان اتفاقية المنسوجات والملابس ستعمل على موازنة نتائج جولة أوروجواى وتحقق لها مكاسب طائلة من خلال تمكينها من غزو مزيد من الاسواق فى الدول المتقدمة، غير انه بات واضحا ان هذه الاتفاقية أصبحت تمثل بالنسبة للدول المصدرة كبيرها وصغيرها سرابا لن تصل اليه حتى بعد عشر سنوات ، هى الفترة الانتقالية المتفق عليها.

فإذا ألقينا نظرة سريعة على تطبيق الاتفاقية من قبل الدول المستوردة نلاحظ المحاولات العديدة التى قامت بها لايجاد طرق مختلفة للتحايل على الهدف المنشود من هذه الاتفاقية ألا وهو فتح الاسواق، وذلك على النحو التالى :-

١-بالنسبة لمراحل الدمج الأربع :

رأينا كيف كان على الدول التى تفرض حصصا على وارداتها من المنسوجات والملابس ان تزيل هذه الحصص تدريجيا وتدمج السلع المحظورة بنسب ١٦٪ - ١٧٪ - ١٨٪ من الحجم الكلى لوارداتها فى بداية كل مرحلة من المراحل الثلاث الاولى للدمج وهى أعوام ١٩٩٤ و١٩٩٨ ثم ٢٠٠١ على التوالى وبحيث تدمج النسب المتبقية أى ٤٩٪ في المرحلة النهائية عام ٢٠٠٥ أى بانتهاء فترة تطبيق الاتفاقية ومداها عشر سنوات على أن تقدم جداول الدمج الى الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية.

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين
رقم العــــــدد : ١٥٧٢
تاريخ الصــدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

وكان واضحا وفقا للاخطارات المقدمة أن الادماج من قبل الدول المستوردة الرئيسية للمنسوجات والملابس لم يكن سوى ظاهريا فحسب بالنسبة لمرحلتي الدمج الأولى والثانية حيث قامت بالفعل الدول بالادماج وفقا للمستوى المطلوب وهو الالتزام بادماج ١٦ و ١٧٪ على التوالي من وارداتها مقارنة بسنة الأساس، ومع ذلك فإن برنامج الادماج لم يقدم للدول المصدرة أي فرص تجارية اضافية في مجال النفاذ الى الأسواق، لأن الدول المتقدمة المستوردة قامت ببساطة شديدة بإدماج سلع لا تدخل ضمن الكميات التي كانت خاضعة للحظر سابقا وفي ظل ترتيبات الألياف المتعددة multi - fiber agreement التى كان معمولا بها حتي دخول الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس في إطار جولة أوروجواي حيز التنفيذ، وأصبح من الواضح أن الدول المتقدمة المستوردة تحشد الجانب الأكبر من سلعها الواقعة تحت الحظر لتحريرها في المرحلة الختامية. بالاضافة الي أن ٧٠٪ من المنتجات المدمجة كانت مقصورة أساسا على الفئتين الأولى والثانية وهما الغزل والأقمشة، أي تلك المنتجات التي لا تحظى بقيمة مضافة عالية، وكان إدماج الملابس بنسب ضئيلة للغاية.

وإزاء ما تقدم، فإن الأمر لم يعد مستبعدا من مواجهة احتمالات تهرب الدول المتقدمة من التزاماتها في نهاية المرحلة الانتقالية على ضوء التباطؤ الذى تنتهجه نحو تنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقية ولاسيما فيما يتعلق بدمج السلع التي تخضع للحصص الكمية التي تعهدت بها. وتنتقد كبار الدول النامية المصدرة أن الدول المستوردة نجحت في استخدام الثغرات الموجودة فى الاتفاقية، وأثبتت نواياها السيئة في تنفيذ التزاماتها، وهو مايجب تداركه فى إطار جولة المفاوضات القادمة المنتظر أن تبدأ عام ٢٠٠٠ والتي سوف يعلن عنها فى المؤتمر الوزارى القادم المزمع عقده في أوائل ديسمبر ١٩٩٩ في نيويورك.

أما الوضع بالنسبة لمصر فإنه يختلف مقارنة بكبار الدول المصدرة، فقد لا نتفق معها في الرأي بالنسبة لضرورة التعجيل بالغاء الحصص والاسراع بعمليات الدمج، فإن ذلك قد لا يناسبنا بالضرورة حيث مازلنا نستفيد بما لدينا من حصص في السوق الأمريكي باعتباره ضمانا لنفاذ صادراتنا، وقد يزول هذا الضمان إذا مااضطررنا مبكرا - وقبل الاستعداد اللازم - إلي الدخول في منافسة مع دول مثل الهند وهونج كونج وباكستان. بينما نشاركها الرأي بالتأكيد عند انتقادها مبالغة الدول المستوردة لاسيما المجموعة الاوروبية في التحريات المفرطة والمتتالية التي تقوم بها لاتخاذ اجراءات مضادة للاغراق، وما يؤديه ذلك من وقف التصدير لفترة الى حين تنتهى المجموعة خلالها من هذه التحريات والتي قد تطول لفترة عامين، وسوف نتعرض لهذا الاجراء بقدر من التفصيل باعتباره أحد اجراءات الحماية التى أصبحت الدول المتقدمة تفرط فى استخدامها لحماية أسواقها.

كما أننا ندفع أيضا إلى ضرورة إيلاء قدر أكبر من المعاملة التفضيلية بالنسبة لموردى القطن الخام وصغار المنتجين، حيث ننتمى الى هاتين الفئتين، وبين مصر والولايات المتحدة اتفاقية ثنائية تفضيلية لصغار المنتجين، وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية والتي تنص على زيادة الحصص المتفق عليها فى إطار مثل هذه الاتفاقيات الثنائية، فإن نسبة الـ ٦٪ المتفق عليها كمعدل نمو سنوى سوف تزداد إلى ٦.٩٦٪ في مرحلة الدمج الاولي ثم إلى ٨.٧٪ المرحلة الثانية ثم الي ١٢.٥٪ المرحلة الثالثة على التوالي وبغض النظر عما تقوم به الولايات المتحدة من دمج تدريجي لفئات معينة من المنسوجات والملابس حتي التحرير الكامل في المرحلة الرابعة، وتبدأ المرحلة الثانية من الدمج في أول يناير ١٩٩٨ وتصبح عندئذ الزيادة السنوية التي ستتمتع بها الحصص المصرية فى السوق الأمريكى بنسبة ٨.٧٪.

استخد. الاجراءات الوقائية ...

تتيح الاتفاقية في مادتها السادسة على نحو ماذكرناه فرصة استخدام آلية وقائية استثنائية لحماية الدول الأعضاء من الزيادة المفرطة في الواردات التي لم يتم إدماجها بعد، كما يشترط أيضا أن تكون هذه الواردات غير متضمنة في نظام الحصص الذي يبقى معمولا به طوال الفترة الانتقالية، وقامت الدول الأعضاء (بما فيها مصر) بتقديم إخطاراتها محتفظة بحقها فى استخدام هذه الآلية.

ويحق للدول الأعضاء المستوردة اتخاذ اجراءات وقائية استثنائية بموجب المادة السادسة من الاتفاقية في مواجهة أي زيادة سريعة ومفاجئة من واردات منتج معين وبما يؤثر على توازن سوقها أو يلحق ضررا بصناعاتها أو يهدد بإلحاق الضرر بها، وتنص الاتفاقية على أن يتم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالتشاور مع الدول المصدرة وباتفاق الدولتين، غير أنه في حالة ما لم يتسن ذلك، فإنه على الدولة المستوردة الحق في اتخاذ إجراء فردى بتقييد وارداتها من هذه السلعة، ويتم حينئذ عرض الأمر على الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية للنظر فيه وإصدار توصية بشأنه ويمكن للاجراء أن يبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أن الهدف كان هو الاقلال بقدر الامكان من استخدام هذه الآلية لآثارها السلبية كأداة حماية، نصت المادة نفسها على أن استخدام مثل هذه الاجراءات يجب أن يتم بأقل شكل ممكن، فإن الولايات المتحدة وحدها قد استخدمتها أكثر من عشرين مرة في السنة الأولى حماية لسوقها المحلى واستجابة لجماعات الضغط الداخلية بها، كما بدأت دول أخرى في الالتجاء إلي استخدام هذه الآلية، ومن الضروري أن نستعد نحن أيضا لاستخدامها إذا ما استدعى الأمر ذلك حماية للسوق والصناعة المحلية على أن يتم ذلك من خلال القواعد المفروضة من قبل النظام ووفقا للمادة.

اشكال ...

بالنظر إلى أن اتفاقية المنسوجات والملابس على نحو ماشهدناه يحد من قدرات الولايات المتحدة وغيرها من الدول المستوردة على فرض حصص جديدة علي المنسوجات والملابس، فإن المنتجين فى الولايات المتحدة والاتحادات العمالية سوف يبحثون بالضرورة عن طرق بديلة للحماية والحد من المنافسة في السوق المحلي من خلال تقييد الواردات سواء كان ذلك خلال فترة تطبيق الاتفاقية نفسها أو بعد السنوات العشر عندما يدخل هذا القطاع تحت مظلة الجات. وقد شرعت بالفعل الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة الي البدء في التفكير في عدد من الاجراءات التي تكفل حماية سوقها من الواردات المنافسة مستقبلا وبما يتسق مع التزاماتها في المنظمة العالمية للتجارة. ومن هنا نرى إصرار الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية وكندا على الدفع بالشرط الاجتماعي ومعايير البيئة لتضمينهما ضمن قواعد ونظام الجات بما يعطى لهذه الدول حق فرض العقوبات على الدول المصدرة إذا ما خرجت عن طرق الانتاج وفقا للمعايير التي تطبقها الدول المتقدمة، وذلك بالطبع بالاضافة إلي استخدامها للاجراءات المضادة للاغراق والوقاية وقواعد المنشأ وغيرها في ظل القواعد المعمول بها فى المنظمة العالمية للتجارة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجدة شاهين
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٧٢
المصــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

الشرط الاجتماعي

إن أعنف المعارك التى ستواجه الدول النامية خلال السنوات العشر القادمة والتى بدأت بالفعل تتمثل في دور وإمكانية استخدام التجارة كستار لفرض معايير أعلي للعمالة في الدول النامية، وهو ما تلجأ الولايات المتحدة بصفة خاصة إلى إدماجه

ضمن قواعد المنظمه العالمية للتجارة، ومن المنتظر أن يحتل هذا المطلب مكانة ضمن أولوياتها بالنسبة لجولة المفاوضات للتجارة، ومن المنتظر أن يحتل هذا المطلب مكانة ضمن أولوياتها بالنسبة لجولة المفاوضات القادمة. وتدفع اتحادات العمال الأمريكية إلى رفع الأجور في الدول النامية والتى أصبحت تشكل الميزة التنافسية شبه الوحيدة التى تتمتع بها الدول النامية. أضف إلى ذلك ما تدفع به بالنسبة لعمالة الأطفال، واستخدام هذا المعيار كسلاح لفرض عقوبات تجارية على الدول المصدرة بما يحققه ذلك من حماية مستترة لصناعاتها، وتتجه الولايات المتحدة إلي نقل معركتها إلى المنظمة العالمية للتجارة بما يسمح لها باتخاذ عقوبات قانونية ومشروعة وفقا لقواعد ونظام الجات. وغنى عن البيان أن الولايات المتحدة قد وجدت في دول أوروبية، مثل دول الشمال وفرنسا بصفة خاصة، حليفا ومؤيدا قويا لها في المنظمة العالمية للتجارة، لاسيما في ضوء تفاقم معدلات البطالة فى فرنسا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبى والتى وصلت إلى ١٢٪ ،وهي معدلات مرتفعة نسبيا وستحتم عليها اتخاذ سياسات صارمة تتسم بالحماية وذلك لحماية العمالة الوطنية.

٢- قواعد المنشأ

أثبتت قواعد المنشأ إمكانية استخدامها كآليات قوية للحماية باعتبارها قادرة على خلق قيود حقيقية أمام المصدرين للنفاذ إلي الأسواق. ووجهت مؤخرا العديد من الانتقادات إلى الولايات المتحدة من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لتشريعها قانونا جديدا (يوليو ١٩٩٦) في مجال تحديد منشأ المنتج ، ومن شأن هذا التشريع أن يؤثر على صادرات الدول بصفة عامة ويحد من دخولها السوق الأمريكي بشكل تعسفي ، وبما يتنافى وعولمة الاقتصاد الدولي، فقد لجأت الولايات المتحدة إلي تحديد منشأ المنتج النهائي بشكل منفرد، في وقت تسعى فيه المنظمة العالمية للتجارة إلي وضع قواعد دولية ومستقلة لتحديد المنشأ وفى إطار متعدد الأطراف يتفق عليها فيما بين الدول الأعضاء.

وطالبت اللجنة الأوروبية بالدخول في مشاورات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتغييرات التي أدخلتها على قواعد المنشأ بالنسبة لبعض منتجات المنسوجات والملابس والتى ألحقت ضررا بهذه الصناعات في الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد. فالمنتجات المصدرة من الدول الأوروبية لاسيما بالنسبة للملاءات وغيرها من المنتجات إثر القواعد الجديدة للولايات المتحدة ، لم تعد تعامل كصادرات ذات منشأ أوروبي ولم يعد في إمكانها دخول السوق الأمريكى دون أى حواجز، بل إن القواعد الأمريكية الجديدة التي تنص علي أن بلد المنشأ أصبحت الدولة التي تشكل فيها الأقمشة وليس تلك التى تصنع بها Where the fabricwasformed rather than the country whe-ethe prouct was made وهو ما أفقد الصادرات الأوروبية ميزة دخول السوق الأمريكي، حيث اعتبرت هذه الصادرات - بمقتضى قواعد المنشأ الجديدة - صادرات من دول الأصل مثل الصين وباكستان والهند وغيرها.

واعتبرت اللجنه الاوروبيه هذه التعديلات جوهرية وتضر بتجارتها فى وقت يجري فيه التفاوض حول برنامج عمل شامل لوضع قواعد موحدة لقواعد المنشأ. واعتبرت هذه إجراءات حماية بحتة. غير أنه في إطار المشاورات التي أجريت بين العملاقين في هذا الشأن تم التوصل إلى اتفاق ارتضاه الطرفان، ومما لاشك فيه أن ذلك جاء على حساب الدول النامية المصدرة.

وفى الواقع كانت هذه الإجراءات الأمريكية موجهة بالدرجة الأولى ضد المنتجات الآسيوية ، والصينية علي وجه الخصوص ، التى كانت تصدر إلى أوروبا منتجات نصف مصنعة تحايلا على الحصص المفروضة عليها، وكانت الدول الأوروبية تضيف إليها (الطباعة والصباغة) وتصدرها على اعتبار أنها منتجات أوروبية دون قيود ، إلى السوق الأمريكي.

٣- الإجراءات

ومما تقدم يلاحظ أنه على الرغم من الجهد الذى بذلته كبرى الدول المصدرة للمنسوجات والملابس لاسترعاء الانتباه إلى تهاون الدول المتقدمة فى تطبيق التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية فإنها لم تنجح من قريب أو بعيد فى إقناعها أو حتى مقايضتها على تنفيذ طريقة أكثر عدلا وإنصافا لأحكام وروح الاتفاقية، أضف إلى ذلك ما تنتهجه الدول المستوردة من اجراءات إدارية أو ماتجريه من تحريات Investigations والتمادى فى فتراتها دون الاستناد إلى أسس موضوعية لمثل

هذه الإجراءات، وهو الأمر الذى يستهدف بالدرجة الأولى إقامة العراقيل أمام الواردات المنافسة والتأثير سلبا على التبادل التجارى وتدفق التجارة من الدول المصدرة. وكثيرا ما تضطر هذه الدول إلى التراجع عن هذه التحريات - والتى قد تطول - لعدم استنادها على أى أساس لوقوع ضرر أو التهديد به ، نذكر على سبيل المثال ماتقوم به المجموعة الأوروبية ضد مصر وغيرها من الدول المصدرة مثل إندونيسيا والهند وباكستان ، بحجة التصدى لما تنتهجه هذه من سياسات إغراق للأقمشة القطنية والمنسوجات والملابس، حيث اقامت اللجنة الأوروبية ثلاث مرات على التوالي الدعوى ضد مصر بالنسبة لنفس المنتج من الأقمشة القطنية، وكان عليها التراجع في كل مرة إزاء رفض العدد الأكبر من الدول الأوروبية الأعضاء هذه الدعوى في المجلس الأوروبى والتصويت ضدها نظرا لاستفادتها فى الواقع من انخفاض ثمن هذه الأقمشة كمدخلات لصناعاتها.

وإزاء ما تقدم جاءت الفقرة المعنية بالمنسوجات والملابس فى البيان الوزارى الثاني للمنظمة المنعقد في سنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦ - ورغم الجهود المضنية التى بذلتها الدول النامية - خالية تماما من أى التزامات على الدول المتقدمة لتحسين نهج وتنفيذ الاتفاقية بما يتسق وروح الاتفاقية ومغزاها وهو التحرير التدريجى لهذا القطاع الحيوى بالنسبة للدول النامية، بل واتجاهها إلى الاتجاه إلى إجراءات حماية مستترة مثل الافراط في إجراءات الوقاية الاستثنائية والمؤقتة أو اجراءات ادارية وتحريات ضد الإغراق والتى من شأنها وقف انسياب التجارة وفقدان الدول النامية لأسواقها، هذابخلاف المتطلبات البيئية الجديدة التى أصبحت هى الأخرى مجالا جديدا للحماية المستترة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجدة شاهين
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٧٢
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

٤.الإجراءات والمثا...

إن الإجراءات البيئية لاسيما بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس لها وجهان،

أولهما: كيف يمكن تفادي أن تتحول المتطلبات البيئية إلى نوع جديد من المشروطية "new comditionality" لفتح الأسواق، بمعني تحجج الدول المتقدمة بأنها لن تفتح أسواقها إلا أمام المنتجات النظيفة بيئيا وبذلك تستخدم الإجراءات البيئية كاجراءات حماية مستترة من شأنها أن تحد من النفاذ إلى الأسواق وتتعارض مع روح وقواعد الجات الذي يطالب بالتحرير وفتح الأسواق. وثانيهما: كيفية الاستفادة من إيجابيات الإجراءات والمتطلبات البيئية بالنسة لخلق فرص جديدة للتصدير تهدف إلى دعم عمليات التنمية المستديمة ، هذا فضلا عن أن إزالة القيود التجارية وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية من شأنه أن يعود بالفائدة على البيئة من حيث الحفاظ عليها وحمايتها لما يوفره رواج صادرات الدول النامية من تدفقات مالية إضافية يمكن تخصيص أجزاء متزايدة منها للانفاق على الحفاظ وحماية البيئة في تلك الدول.

ومن المشاهد بصفة عامة أن الاجراءات البيئية تكثر من جانب الدول المتقدمة فى القطاعات ذات الاهتمام التصديرى بالنسبة للدول النامية، مثل المنسوجات والملابس والجلود والأحذية وصناعة الأثاث والبلاستيك ، والسؤال الأول الذى يتبادر إلى الذهن : لماذا هذه القطاعات بالذات؟ هل هى بالفعل أكثر القطاعات تلويثا للبيئة، غير أن الاجابة بسيطة، فإن هذه الصناعات هى تلك التى أصبح للدول النامية قدرة تنافسية عالية فيها.

كما أن هناك أسئلة أخرى كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لاالحصر:

› هل تقوم مثل هذه الاجراءات على معايير دولية متفق عليها أم أنها إجراءات فردية تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لمعايير الدولة وسياساتها الفردية؟

› هل هناك إثبات علمي تقوم على أساسه تلك المعايير وبالتالى يمكن التحقق من جدواها بالنسبة للبيئة؟

› إذا ماكانت هناك اجراءات يكون لها أثر بيئي مماثل ولكن تقل أضرارها وآثارها السلبية على صناعة المنسوجات والملابس في الدول النامية من ناحية وعلى التجارة من ناحية أخرى، فلم لاتتبع أساسا مثل هذه الاجراءات؟

وتزداد مخاوف الدول النامية في ضوء ماهو مشاهد بالفعل من المبالغة فى فرض معايير بيئية فردية وهو مايجعل النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة أكثر صعوبة وأعلى تكلفة.

وكيف يمكن تصديق النوايا الحسنة للدول المتقدمة وجديتها في فتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية من المنسوجات والملابس، ونحن نواجه يوما بعد آخر بمعايير جديدة للحماية؟

كما أن هناك مشكلة أساسية في المحاولات المضنية التى تجريها الدول المتقدمة لادخال البيئة ضمن قواعد الجات بحيث تمنح الاجراءات البيئية استثناء عاما من القواعد المعمول بها فى النظام التجارى الدولي، وفي حالة عدم التزام دولة بتطبيق المعايير البيئية يباح اتخاذ العقوبات ضد منتجاتها. وتصدت الدول النامية لمثل هذه المحاولات ورفضت معاملة البيئة كاستثناء في نطاق قواعد الجات، ودفعت الدول النامية بعدة حجج قوية وسليمة في هذا الشأن، نذكر منها مايلي:

أ - يأخذ نظام الجات بالمنتج فى شكله النهائى ولايأخذ بعمليات الانتاج نفسها إن لم تكن هذه تؤثر على المنتج النهائي، والمعايير البيئية عادة ماتطبق على عملية الانتاج بأكملها، ومن ثم تكون المشكلة الأساسية هنا هي : إلى أي مدي يمكن أن تتسق الاعتبارات البيئية مع القواعد المعمول بها فى ظل المنظمة العالمية للتجارة؟ هل تقتصر فقط على مدى تأثيرها على المنتج النهائى وعلى طريق الانتاج التي تنعكس بشكل مباشر في شكل وطبيعة المنتج النهائي أم أنها تشمل الدائرة الانتاجية بأكملها بصرف النظر عن صلتها بالمنتج النهائى؟

Process and Production Methods

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين

الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الصناعة:المنسوجات — رقم العـــــدد : ١٥٧٢

المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

وفى حالة نجاح الدول المتقدمة في إدماج البيئة فى المنظمة العالمية للتجارة وهو ماتهدف بالفعل إلي تحقيقه من خلال جولة المفاوضات القادمة إن لم تتصد لها الدول النامية بكل قوة وشدة، فإن معني هذا أنه يجوز لها فرض العقوبات علي صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس مثلا علي اعتبار أن عمليات ونوعيات الصباغة ليست محبذة بيئيا فى دولها بغض النظر عما إذا كانت استخدامات الدول النامية ضارة أم غير ضارة بالبيئة، أو أن القطن المستخدم في هذه المنسوجات قد تم رشه بمبيدات حشرية حتي إن لم يكن لها أى تاثير علي المنتج النهائي كما أنها لاتضر بالمستهلك. وبالمثل يمكن استخدام نفس المنطق للدفع بمعايير العمالة فى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم فرض حظر علي واردات الدول النامية التى تستخدم الأطفال فى جمع القطن، وهو أيضا ماتعارضه الدول النامية بشدة وتسعى الولايات المتحدة وفرنسا إلى تضمينه فى المفاوضات القادمة.

ب ـ هذا، وقد أثبتت العديد من الدراسات حتى الآن أن المعايير البيئية وآثارها فى نطاق صناعة المنسوجات والملابس على وجه الخصوص تنحصر أساسا في البيئة الوطنية وليس المنتج النهائي، فضلا عن أن القليل منها جدا الذى قد تمتد آثاره عبر حدود الدولة، ويعنى ذلك أن معالجة مثل هذه المشاكل المحلية من اختصاص السلطات المحلية ولايجوز على الدول المستوردة أن تفرض عقوبات تجارية خاصة وإن لم يتأثر المنتج النهائي من قريب أو بعيد بمثل هذه المعايير ، واتخاذ مثل هذه الاجراءات المنفردة تعتبر تعسفية وبغرض الحماية بالدرجة الأولي وتتعارض مع قواعد الجات، ومن أكثر الأمثلة شيوعا هنا هو ماذهبت إليه المانيا من فرض خصائص معينة بالنسبة للصباغة على أساس كيميائي، وإن كانت مثل هذه الخصائص بالطبع فى صالح الصناعة المحلية الألمانية إلا أنها بالضرورة قد تلحق الضرر بمنتجات الدول النامية غير المستعدة لاحداث تغييرات سريعة في تكنولوجيا الصباغة بها، والتي قد تكون تستخدم أنواع الصباغة الطبيعية والتي ليس لها ضرر بيئى بل قد تكون أكثر مواءمة بيئيا، ومع ذلك فانه يقع على عاتق الدول النامية المصدرة أن تستجيب الي مثل هذه المطالب الفردية إذا ماأرادت أن تستمر فى الدخول إلى السوق الألماني بل والأوروبي.

أضف إلي ماتقدم الاجراءات الفردية التي تتخذها الدول المستوردة بالنسبة للتغليف Packaging، لاسيما متطلبات إعادة التدوير recyclig، وهى التى تتم بالأساس وفقا لقدرات الدول المستوردة الصناعية على إعادة التدوير وليس بالضرورة وفقا لمعايير بيئية معترف بها، وكان أكثر الأمثلة وضوحا فى هذا الشأن هو مثال «الجوت» ورفض ألمانيا استيراد سلع مغلفة بالجوت لعدم توفر الآلات المجهزة لاعادة تدوير الجوت وليس لأن الجوت ليس نظيفا بيئيا.

وعلى الدول النامية أن تطالب فى جميع المحافل بأنه إذا لم يكن لعمليات الانتاج التى تجرى فيها أي تاثير على خصائص المنتج النهائي أو لايتعدي حدود الدولة، فإنه يقع على عاتق السلطات المحلية معالجته وأن الدولة النامية اليوم أصبحت هي الأخرى شديدة الوعى بالمتطلبات البيئية، وأن رفض الدول المتقدمة لمنتجات الدول النامية استنادا الي حجج بيئية فى إطار عمليات الانتاج خاصة وإن لم يكن لها أى تاثير على المنتج النهائي، يكون لا أساس له من الصحة ويثار فقط لاعتبارات الحماية. فإنه لايحق لأية دولة أن تملى على دولة أخرى طريقة إتمام عمليات الانتاج بها، فضلا عن أنه قد يكون أدعى أن تقدم الدول المتقدمة الحوافز الايجابية الدول النامية للحفاظ على البيئة بدلا من فرضها عقوبات ووقف وارداتها والتى من شأنها الاضرار بالبيئة أكثر من إفادتها.

وعلي المستهلك أن يفاضل بين المنسوجات المصنوعة من الألياف الطبيعية وإن كان يتم استخدام المخصبات والرش الكيميائي والتى لاتؤثر بالضرورة على المنتج النهائي، أو الألياف الصناعية مثل النيلون وآثارها الضارة على جلد الانسان.

ج ـ العنونة البيئية :ليس هناك تعريف محدد ومتفق عليه لأسس ومعايير العنونة البيئية، ولقد اتجهت كل دولة إلي وضع متطلبات بيئية منفردة، بحيث أصبح استخدام العنونة البيئية كآلية تجارية للتسويق أكثر منها لاعتبارات بيئية بحتة، وكثير من الأنظمة الخاصة بالعنونة البيئية كانت تفتقد المصداقية، وكان واضحا أنها لأغراض الحماية، فضلا عن أن هذه الأنظمة كان يتم وضعها فى الدول المتقدمة دون تشاور مسبق مع الدول المصدرة وبغض النظر عن آثارها على العمالة والصناعة في الأخيرة، فضلا عن اختلاف هذه المعايير من دولة إلى أخرى الأمر الذى كان يفوت على الدول النامية الاستفادة من مزايا الانتا- الكبير واضطرارها إلى التصنيع بكميات محدودة لمقابلة متطلبات كل سـ على حدة.



يلاحظ أن القدر الأكبر من الحصص سيظل باقيا حتى نهاية الفترة الانتقالية، وهو ماتعيبه الدول المصدرة على هذه الاتفاقية بالدرجة الأولى، ولاشك أنها أصيبت بخيبة أمل بسبب عدم تنفيذ عملية التحرير بشكل منتظم على مدى الفترة الانتقالية، غير أننا نعلم أن هذه ليس بالضرورة ضد مصلحة مصر، على الأقل فى الفترة الانتقالية، والتى على الصناعة المصرية أن تصحح أوضاعها وتهيىء نفسها للمنافسة على الصعيد الدولى، أضف إلى ذلك أن التأكيد على تحقيق الادماج الكامل لهذا القطاع تحت قواعد منظمة التجارة العالمية يمثل فى حد ذاته إنجازا، وذلك بالنظر الى السجل التاريخى المليء بالقيود التمييزية. غير أن الدول المصدرة يجب أن تحرص كل الحرص على ألا تفقد ماكتسبته من جراء مفاوضات جولة أوروجواى من خلال ماشرعته الدول المتقدمة المستوردة بالفعل من اتخاذه أشكالا جديدة لاجراءات الحماية مستترة تستهدف استمرار حماية هذا القطاع لصالح منتجيها وعمالتها، بدلا من التكيف بدورها والتعايش مع ماتتمتع به الدول النامية من ميزة تنافسية فى السوق الدولى على نحو ماترغب فى فرضه على الدول النامية بالنسبة للقطاعات العديدة الأخرى حيث تطالب بتحرير التجارة والمنافسة العادلة وضرورة مواءمة إنتاجها مع التطورات العالمية الجديدة، فى حين ترفض الدول المتقدمة اتباع ماتنادى به.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

انعكاسات اتفاقية المنسوجات على مستقبل صناعة الغزل والنسيج فى مصر (دراسة حالة)

يهـــدف هذا المبحث إلى عرض النتائج التى توصـــل إليها الدارس بشأن إظهار المتوقع من آثار ، ســلبية كانت أو إيجابيــة ، على مستقبل صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، حيث قام الباحث بعمل اســتقصاء تضمـــن عدداً من الأسئلة تم تقديرها بسبعة وثلاثين سؤالاً قسمت إلى قسمين :

الأول: تضمن أثر الجات على:١- العمالة من حيث الاختيار والتعيين وفى مجال التدريب ، ويتضمن أحد عشر سؤالاً

٢- سياسة الإنتاج من حيث : كمية المنتج - جودة المنتج - تكاليف المنتج .

٣- مجال التسويق ، وقد أهتم الباحث بالتصدير ، ويتضمن أربعة وعشرين سؤالاً .

الثانى : الإستراتيجية المقترحة فى صناعة الغزل والنسيج والدور الذى يمكن للدولة القيام به ، وأيضاً العمـــال والنقابات . وتضمن هذا القسم سؤالين فقط .

تم توجيه هذا الاستقصاء لأساتذة القانون والاقتصاد والتجارة ولمسئولى صناعة الغزل والنسيج ، وكذلـك لمسئولى تنمية الصادرات فى مصر وخبراء الصناعة بالمعهد القومى للتخطيط ، وكذلك المكتـــب الفـــنى لقطـــاع الأعمال العام والنقابة العامة للغزل والنسيج واتحاد الصناعات و الغرفة النسجية ، كما تم توجيه هذا الاســتقصاء لخبير القوى العاملة .

وقد احتوت القائمة على كثير من الأسئلة التى تهدف إلى كشف الآثار المتوقعة من جراء انضمام مصـــر لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وخصوصاً اتفاقية المنسوجات الجديدة .

قام الباحث بتوزيع أكثر من ثلاثين قائمة استقصاء على المتخصصين فى كافة المجالات التى تعمل فى نفـس الإطار الصناعى وعلى أعلى مستوى من الكفاءة والمكانة ، ورسم السياسات الصناعية والإنتاجية ، وكذلـــك فى مجال التسويق والتصدير ، وذلك بهدف الحصول على صورة متكاملة تغطى كافة الجوانـــب القانونيـــة والماليـــة الاقتصادية والصناعية والتسويقية ، كل فى مجاله ، وصولاً إلى دراسة شاملة ودقيقة يمكن من خلالها اقتراح أنسـب الحلول عندما يكون لذلك مقتضى .

وقد وقع الاختيار على " شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى " لعمل الدراسة عليها ، باعتبـــار أن هـــذه الشركة أضخم مصنع متكامل للمنتجات القطنية والصوفية والملابس الجاهزة تم تأسيسها عام ١٩٢٧ على يد طلعـــت حرب ، وقد بلغ رأس مال الشركة ٣٠ مليون جنية ، وتشغل مصانع الشركة مساحة قدرها ٦٠٠ فدان ، تشـغل الأقسام الإنتاجية منها ٣٤٠ فداناً ، والباقى مرافق ومساكن للعاملين الذين يبلغ عددهم حالياً ٢٩ ألف عـــامل أجورهم السنوية ١٥٠ مليون جنية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

والشركة يوجد بها ثمانية مصانع تحتوى على ٣٣٧ ألف مغزل تنتج ٤٥ ألف طن غزل سنوياً ، وكذلك أربعة آلاف نول فى ١٦ مصنعاً إنتاجها السنوى ٢٠٠ مليون متر أقمشة مختلفة و٧٠٠ طن منسوجات وبرية .

كما تضم الشركة أكبر مصنع فى الشرق الأوسط لإنتاج القطن الطبى والغيارات الطبية والأربطة الجراحية، كذلك تضم الشركة مصنعاً لإنتاج غزل ونسج وتجهيز الصوف ينتج أربعة آلاف طن صوف وخمسة ملايين متر منسوجات صوفية و ٥٠٠ ألف بطانية سنوياً . و تضم الشركة عشرة مصانع للملابس الجاهزة ، تحتوى على ٢٠٠٠ ماكينة طاقتها الإنتاجية خمسة ملايين قطعة سنوياً ، وتقوم بخدمة المصانع الإنتاجية وورش الصيانة . كما يوجد بالشركة محطتان رئيسيتان للكهرباء بطاقة ٥٠ ميجاوات / ساعة ، ومحطة مياه تنتج ١٧٫٥ مليون متر مكعب . [١]

وقد بلغ إجمالي مبيعات الشركة عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٨٠٠ مليون جنيه ، منها ٣٥٠ مليون جنية مبيعات محلية و٤٥٠ مليون جنية صادرات ، وتمثل صادرات شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ٢٠% من إجمالي الصادرات بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج فى مصر .

وعلى الرغم من وقوع الاختيار على تلك الشركة لعمل هذه الدراسة ، إلا أن قائمة الاستقصاء لم تكن محددة فقط للشركة ، أى للعاملين التابعين للشركة دون غيرهم ، فقد استهدفت هذه القائمة نوعيات مختلفة ومتعددة بغرض خدمة قطاع الغزل والنسيج بالكامل ، حيث تربطهم علاقة كبيرة بهذا القطاع ، وصولاً إلى صورة مكتملة الجوانب لهذه الصناعة وعمالتها وإمكانيتها على حد سواء .

و بالانتهاء من وضعها وتجميعها ، تبين أن عدد القوائم التى تم ملؤها فعلاً أربع وعشرون ، خصص الباحث ثلاثة مطالب لتفريغ تلك الإجابات ، الأول حول انعكاسات الاتفاقية على الإنتاج و التسويق ، والثانى حول العمالة والعمال والثالث حول التشريعات الحالية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

انعكاسات الاتفاقية على الإنتاج والتسويق
في صناعة الغزل والنسيج في مصر

تضمنت أسئلة قائمة الاستقصاء فى مجال الإنتاج والتسويق أربعة وعشـــرين ســـؤالاً ، تم مـــن خلالهـــا استعراض أهم الجوانب التى تمس سياستى الإنتاج والتسويق ، وخصوصاً التصدير ، لارتباط ذلك بموضوع البحث فى مجال التجارة الدولية العالمية .

ونظراً لأن شعار منظمة التجارة العالمية يهدف إلى الحصول على منتج عالي الجودة بأقل سعر ، فقد اهتـــم الباحث بوضع قائمة الاستقصاء التى ضمنها أهم الأسئلة من وجهة نظره ، والتى يمكن من خلالها معرفة أين نحـــن الآن وإلى أين نتجه فى هذا المجال؟جاعلاً الأسئلة تتضمن الجانبين الكمى والكيفى للمنتج ، وكذلك أهتم بعنصـــر التكاليف باعتباره من أهم العناصر فى العملية الإنتاجية والتى يمكن من خلاله تحديد قدرة المنتج علـــى المنافســـة الدولية

وهنا يستعرض الباحث تبعاً لكل ما دون وكتب فى هذا الصدد من آراء .

بشأن كمية المنتج الحالي من الصناعة النسجية وكفايته فى ظل اتفاقية الجـــــات ، تعددت الآراء بصـــورة ملفتة للنظر . فهناك رأى يؤكد أن الطاقات عالية مع انخفاض الإنتـــــاج من حيث الكميات ، ويؤكد هـــؤلاء أن الإنتاج كاف ، ذلك لأن احتياجات الأسواق الخارجية ضعيفة من هذا المنتج . كذلك يرى أنصار هذا الـــرأى أن الإنتاج المحلى يفوق الاحتياجات المحلية ، وأنه يمكن أن نصدر حوالي ٥٠% من الإنتاج المحلى ، نظـــرا لأننـــا نصدر فعلا ما بين ٢٠% و ٢٥% من الإنتاج المحلى ، وهناك فائض يوجه للتصدير يقدر بنحو مليـــــار دولار و ٢ر٧ مليون جنية مصرى .

ويستند أنصار هذا الرأى إلى أن الظروف الاقتصادية العالمية والظروف الاجتماعية تجعل المستهلك يـــهتم أولا بالطعام ثم يأتى الاهتمام بالملابس - وذلك فى النهاية يتوقف على الظروف المالية .

وبالنسبة لرأى العاملين بالشركة يؤكد هؤلاء على أن الكميات كافية ، و أنه يمكن أن تتم الزيادة علـــى المستويين الرأسى والأفقى .

ويرى البعض أنه ، مع تطبيق الاتفاقية ، يمكن تصور انخفاض التصدير ، وبالتالي الطلـــب المحلـــى علـــى القطن، ومن هنا يتحقق زيادة الإنتاج مقابل الطلب ، كما يؤكد البعض على أن الإنتاج من حيث الكم كـــاف إلا أنه من حيث الجودة والسعر غير كاف والبقاء للأصلح .

ويستخلص الباحث من كل ذلك ، أن كمية الإنتاج الحالية من الصناعة النسجية تكفى فى الوقت الحاضر إلا أن زيادتها فى المستقبل أمر ضرورى للغاية . ويتطلب ذلك رفع مستوى الجودة للمنتج وكذلك العمل علـــى خفض التكاليف بشكل يزيد من القدرة التنافسية .

وضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
وضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــدد :	١٣٦
صــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	مايو١٩٩٩

و بخصوص تكاليف المنتج الحالية ، وسياسة تحرير القطن ، وأثر ذلك علــى الصـادرات ، والـبرامج الموضوعة فى مصر من أجل تخفيض تلك التكاليف ، فقد اتجهت أغلب الآراء إلى أن سياسة تحرير القطـن قـد أثرت بشكل كبير على الصادرات ، حيث زادت التكلفة نظراً للارتفاع المفاجئ فى أسعار القطن ، وهو مـا أدى إلى الحد من القدرة التنافسية فى كلٍّ من الأسواق الخارجية والداخلية . ولعل خسائر الشركات العـام المـاضى ١٩٩٦/٩٥م تؤكد ذلك . ومن المعرف أن أسعار القطن المصرى أعلى بكثير من الأسعار العالمية ، وهو ما أثـر على صادراتنا من المنتجات النسجية ، وعلى ذلك يمكن القول بأن سياسة تحرير القطن قد أثرت سلباً ، ولذلـك فقد كان المقترح أن يتم تحرير القطن تدريجياً .

أما الرأى الثانى فيقرر أن هناك تأثيراً ولكنه إيجابى رغم المعوقات الكثيرة ، ويتجلى ذلك فى القيمة حيـث انعكس ارتفاع سعر القنطار من القطن على نوعية الإنتاج نظراً لأنه كان يهدر منه الكثير فى أثناء اســتخدامه ، كما أن القطن كان يستخدم فى صناعة المنتجات ذات الأسعار المتدنية ، والتى لا تتفق وجودة القطن المصـرى ، ومع ذلك فإن سياسة التحرير قد أثرت بالسلب أحيانا فى الكمية .

وهناك رأى ثالث يصرح بأن التأثير قد يكون على السعر فقط ، وأنه لا يمكن علميا رد أى زيادة حادثـة فى صادراتنا من المنتجات النسجية ، بدءا من تطبيق هذه السياسة ، إلى ما ترتب على تبينها من نتـائج فى مجـال الصناعة النسجية .

ويستخلص الباحث من ذلك أن سياسة تحرير القطن قد أثرت على الصادرات المصرية مـن المنتجـات النسجية وذلك لارتفاع تكلفة المادة الخام (القطن المصرى) ، وبيعة بأكثر من سعره عالميا ، وهذا ما تأكد فعـلا بالنسبة لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى العام السابق ١٩٩٦/٩٥ .

وقد اجتمعت أكثر الآراء على أن التكلفة الحالية لصناعة الغزل والنسيج لا تساعد على زيادة الصـادرات من هذه المنتجات ، وذلك بسبب : ضعف الإنتاجية ، ارتفاع تكاليف الإنتاج غير المباشرة ، ارتفاع سعر القطن، والواقع أن تكلفة الإنتاج العالية ترجع إلى خلفيات نشأت مع هذه الصناعة ، حيث كانت القيود على الاســتيراد وعدم المنافسة وتشجيع المنتج المحلى أيا كانت جودته ، كذلك هناك تحيز كبير فى تسعير ما يوجه إلى التصدير مـن المنتج على حساب ما يطرح فى السوق المحلى .

وقد حدد رأى آخر أن المشكلة تنحصر فى الجودة ، ذلك لأن الإنتاج غير الجيد لا يجد إقبالا حـتى وإن كان أقل سعرا ، كما يتضح ارتفاع تكلفة الإنتاج محليا دون أن يتناسب ذلك مع درجـة جودتـه ، إلا أن رأى شركة المحلة يؤكد أن التكاليف مناسبة باستثناء الظروف الأخيرة للقطن الخام .

ويرى الباحث أن تكاليف المنتج من صناعة الغزل والنسيج كبيرة جدا ومرتفعة نظرا لزيادة أسعار المـادة الخام (القطن المصرى) ، وكذلك نظرا للعمالة الزائدة ، خصوصا زيادة الإداريين والمشرفين . وبطبيعة الحـال ، فإن ذلك لا يساعد على زيادة الصادرات .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــدد :	١٣٦
المصـــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	مايو١٩٩٩

ولقد اقترح المستقصين بعض الحلول لخفض تكاليف الإنتاج من صناعة الغزل والنسيج ، هى :

١ - خفض العادم والفاقد فى العملية الصناعية .

٢ - زيادة منافذ البيع .

٣ - تسهيل إجراءات النقل وخفض التكاليف .

٤ -خفض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة ورفع الأعباء المحملة على العملية الإنتاجية .

٥ - عدم التدخل فى سعر القطن مع توفيره بسعر مناسب .

٦ - تحسين الجودة وإنتاج منتجات عالية الثمن (منتجات رفيعة) مع زيادة نسبة استغلال الطاقة .

٧ - تدريب العمالة وتحديث الآلات ورفع كفاءتها .

٨ - ترشيد استخدام جميع المدخلات المادية والبشرية .

٩ - الارتباط إلى حد كبير بالتكاليف المعيارية .

١٠ - إنتاج بعض المراحل محليا (تعميقا للصناعة) .

١١ - زيادة الإنتاجية عن طريق التدريب و إعادة التدريب .

١٢ - حسن الإدارة بشركات الغزل والنسيج مع استخدام الأسلوب العلمى لخفض التكاليف ، والترشيد للصالح العام .

١٣ - استخدام طرق إنتاج حديثة فى التجهيز والتصميم والتشطيب وسائر عمليات الإنتاج واستيراد أقطان متوسطة وقصيرة التيلة .

١٤ - عدم الموافقة على استخدام معدات مستعملة .

١٥ - مراجعة أعباء المستلزمات .

١٦ - استخدام الغزول المناسبة لإنتاج المنتج المناسب .

١٧ - دراسة عناصر التكاليف كل على حدة ووضع نظام موحد كمقياس يسترشد به لزيادة الإنتاجية ، وزيادة التدريب وتطويره .

١٨ - وضع المنتج المحلى فى ظرف مشابهة للمنتج الأجنبى .

ويتفق الباحث مع كل ما سبق لخفض عملية التكاليف ويضيف إليها :

١- ضرورة النظر فى هامش الربح لدى المنتجين .

٢- دراسة آثار سياسات السوق المستوردة على صادراتنا .

ولابد أن ذلك يؤدى فى النهاية إلى قدرة تنافسية عالية إذا ما وضعت هذه الحلول محل التنفيذ .

أما بشأن وجود برنامج فى مصر يقلل أو يساعد على خفض التكلفة أو يساعد على التحكم فيها ، فقد نفت أغلب الآراء ذلك .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

وعلى جانب آخر ، يؤكد رأى على وجود مراكز بحثية فى جميع المحالات المنتشرة فى مصر ، سواء داخل الجامعات أو فى أكاديمية البحث العلمى ، ويؤكد أنصار هذا الرأى على وجود برنامج لتصحيح مسار الصناعة يجرى صياغته الآن ستتم دراسته ، حيث يوجد برنامج لتوكيد الجودة (PSDP،COA)باتحاد الصناعات وقد بدأ فى عـــام ١٩٩٥ ، كما يوجد برنامج تكنولوجيا التصنيع (M T I) باتحاد الصناعات المصرية منذ عـــام ١٩٩٦ حيث تتحمل الشركات المستفيدة ٣٠% من التكاليف .

كما أكد هذا الرأى وجود برنامج لإعادة الهيكلة ولتطوير المصانع وتخفيض العبء ، فشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى تعمل على متابعة جميع العوامل الخاصة بالعملية الإنتاجية ، والعمل على تطويرها للأفضل دائماً

وهناك رأى ثالث يؤكد على أنه لا يوجد ما يسمى فى مصـــر ببرنامج لخفض التكاليف فى ظل آليات السوق ، فخفض التكاليف يخضع للعملية الإنتاجية لكل مؤسسة على حدة وعلى كفاءة الإدارة والعمالة وغيرها .

ويخلص الباحث من هذا إلى أنه ، على الرغم من وجود بعض البرامج باتحاد الصناعات المصرية وغـيره ، إلا أنه لا يوجد برنامج محدد يعمل أو يساعد على خفض تكاليف المنتج ، وذلك نظراً لأن هذه البرامج غير محددة وغير معممة .

وبخصوص انخفاض المبيعات من الصناعات النسجية ، أكدت أغلب الآراء أن ذلك يرجع إلى :

انخفاض الجودة وارتفاع أسعار المادة الخام ، وعدم وجود سياسات تسويقية داخلية أو خارجية مع وجود البديل المستورد عالي الجودة مع عدم ملاحقة الأسواق المتطورة ، وكذلك تهريب الملابس المستوردة وتوجيهها بالأسواق المحلية . وهناك عامل آخر هام يتحدد فى أن الكساء أصبح فى مرحلة بعد الغذاء والمسكن والصحـــة والـــدروس الخصوصية -كل هذا مع نقص الدخول أحياناً . يضاف إلى ذلك الكساد العالمى التى تمر به كل الصناعـــات ، كذلك وجود إنتاج من أجل التسويق (وليس السوق) قبل الإنتاج ، يؤدى حتماً إلى انخفاض المبيعات .

ويؤكد الباحث على أن انخفاض المبيعات كان نتيجة لهذه الأسباب وغيرها ، مثل عدم توافر إداراتسويقية تعمـــل على زيادة تسويق المنتجات ، انخفاض الكفاءة التسويقية نفسها أحياناً ......إلخ .

وعن الجودة ، يتساءل الباحث عن أسباب ارتجاع المنتج المصدر ، وارتفاع كميات الدرجـــة الثانيـــة ، والعيوب فى المنتجات النسجية بما يزيد الفاقد والتالف كما يرى ضرورة البحث عن أسباب ذلك .

وبخصوص أسباب ارتجاع المنتج المصدر من الصناعات النسجية ، فقد أجمعت الآراء أن انخفاض الجـــودة كان من أهم هذه الأسباب ، كذلك عدم الالتزام بالمواصفات والمواعيد ، وأيضاً الغش فى التعبئة والمظهر ، والنقل غير المتخصص الذى يؤدى إلى تلف المنتج ، وعدم الالتزام بالشروط الفنية الدقيقة ، ويضـــاف إلى ذلـــك ســـوء الإدارة وعدم دراسة السوق المصدر إليه دراسة كافية .

ويرى البعض الآخر أن الارتجاع يتم فى حدود قليلة ، نظراً لأن المصدر من المنتجات هو أحســـن هـــذه المنتجات جودة ، وهنا ينبغى أن نشير إلى أن شركة مصر للمحلة الكبرى تؤكد أنه لا توجد مرتجعات تذكر .

ويرى الباحث ، مع تقديره الشديد لما تقوم به شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكـبرى مـن جـهد مستمر ، أنه مدفوع للاتفاق مع رأى الغالبية لتمشيه مع الواقع والمتمثل فى انخفــاض الجــودة وعــدم الالــتزام بالمواصفات والمواعيد (وكل ذلك يرجع طبعا لعدم دراسة السوق المصدر إليه دراسة كافية) .

أما عن ارتفاع إنتاج الدرجة الثانية والعيوب فى المنتجات النسجية بما يزيد الفاقد والتالف ، فقد أكـدت أغلب الآراء أن ارتفاع إنتاج الدرجة الثانية والعيوب فى المنتجات النسجية كان نتيجة لعدم الرقابة على الجـودة ، وعدم صيانة الآلات بصفة دورية ، وكذلك لعدم تدريب العمالة والإهمال وعدم الاحتراس ، وعدم ربط الحوافـز بنسبة المعيب والفاقد والتالف ، وكذلك سوء انتقاء المادة الخام .

يضاف إلى ذلك سوء الإدارة الإنتاجية ، وضعف كفاءة العامل ، كذلك تسرب الخبرات وعدم الاهتمـام بالعامل ، نتيجة غياب الحلقات الوسطى من المشرفين -(المهندس - المشرف - العامل) - و من أهم الأسـباب أيضاً إنتاج أقمشة بسيطة من حيث التصميمات لكى تمكن العامل من إنتاج كميات أكبر للحصول على نسـبة حوافز أعلى (قطاع الأعمال العام) ، كذلك انخفاض المستوى المهارى للعمال، وعدم قدرتهم علـى الوفـاء بمتطلبات السوق ، مع عدم وجود وعى تصديرى لدى العمالة المنتجة بصورة تكفى لزيادة الصادرات ، وكذلـك الإهمال فى التشغيل .

ومع أن العاملين بشـركة المحلة الكبرى يؤكدون على أن نسبة الدرجة الثانية لا تتعدى ٥% فى أغلـب المنتجات ، وتعمل إدارة الشركة دائماً على تصحيح ذلك فى حالة التجاوز .

فإن الباحث يرى ، مع ذلك ، أن ارتفاع الدرجة الثانية من المنتجات النسجية يرجع إلى انخفـاض الجـودة ، و انخفاض المستوى المهارى للعمال ، وإهمالهم ، كذلك تخلف الآلات المستخدمة فى عملية الإنتاج والمادة الخـام المعيبـة وكذلك سوء الإدارة والإشراف والرقابة على العمالة-مع عدم ربط الحافز بنسبة المعيب وليس بكمية الإنتاج .

ويطرح الباحث سؤالاً عن معالجة أسباب زيادة الدرجة الثانية و الفاقد والتالف ، وعلى هذا فقد اقترحت أكثر الآراء النقاط التالية :

تدريب العمالة بصفة مستمرة ، صيانة الآلات بصفة دورية ، رفع الكفاءة الإنتاجية مـع الاهتمـام بـالجودة وتدريب الإدارة ، التخطيط الشامـل السـليم ، ربط الحوافز بجودة الإنتاج مع حسن الرقابة والإشراف مع دراسـة شاملة الأسواق ، التدريب على مرحلة مراقبة الجودة مما يرفع من المستوى المهارى مع تعزيز ذلك بحوافز إنجـاز أو تمـيز إدارة رشيدة مع استخدام خامات جيدة ، الفحص خلال مراحل الإنتاج .

ولا شك أن التدريب والعمل على رفع المستوى المهارى للعمالة وخصوصاً التدريب على مرحلة مراقبة الجـودة والاهتمام بها ، وصيانة الآلات ، وربط الحوافز بجودة الإنتاج ، ودراسة الأسواق دراسة شاملة بمعرفـة متخصصـين ، والإدارة الرشيدة ، تؤدى معاً فى النهاية إلى منتج جيد ، بتكاليف منخفضة وسعر مناسب ، بكل ما يترتب على ذلك من زيادة فى القدرة التنافسية .

الموضوع الرئيسى :	المجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

أما عن دخول أنظمة الجودة الشاملة (الأيزو/٩٠٠٠) إلى مصر ، فقد أكدت أغلب الآراء أنه تم العمل بنظـام الجودة الشاملة (الأيزو/٩٠٠٠) وذلك فى بعض الشركات والمصانع ، وهى حالات قليلة جداً ، وتنظـــم الآن دورات للتعريف بالأيزو .

وفى هذا الصدد يصرح مندوبو الشركة بأنه يوجد حالياً برنامج يعمل على تطبيق الأيزو على بعض الوحـــدات والباقى سوف يتم التطبيق فيها تباعاً .

وهناك رأى ثان يؤكد على أنه ليس هناك شركات فى هذا المجال قد حصلت على الأيزو حتى الآن .

وهناك رأى ثالث يؤكد على أن الأيزو ما هى إلا بدعة ، ويفضل أصحاب هذا الـــرأي الاهتمـــام بـــالعوامل الأخرى المؤثرة مثل : الإدارة الواعية وجودة المنتج .

وفى هذا السياق ، يرى الباحث أن الأيزو عبارة عن قيود غير تعريفية للمنتجات النسجية المصرية ، وكذلـــك المنتجات التى لها ميزة نسبية وقدرة على التسويق عالية ، حيث يعمل هذا النظام على الحد من نفاذ المنتجات إلى الأسواق الخارجية بمجرد أن يتضح لواضع تلك الأنظمة أن هذه السلع المنتجة لها قدرة تنافسية كبيرة . ومن هنا فإن الباحث يتفق والرأى الثالث فى أن أنظمة الجودة (الأيزو /٩٠٠٠) ما هى إلا بدعة وإنها كلمة حق أريد بها باطل .

وعن نظام البطاقة البيئية ومدى الالتزام بالعمل بها ، فقد قررت أغلب الآراء عدم التزام الشركات والمصانع بهذا النظام حتى الآن ، والذى يعرف بأنه الأيزو /١٤٠٠٠ .

وهناك رأى آخر يؤكد أن هناك شركات أخذت بالبطاقة البيئية ، وأن هناك دراسات للعمل بها ، حيث إنـــه لابد من التطور لمواكبة العالم الخارجى ، وحيث إن هناك شروطاً تحددها الأسواق الخارجية (مثل دول الاتحـاد الأوروبى) بوضع الأيزو /١٤٠٠٠ بعلامة معينة حتى يمكن دخول تلك المنتجات إلى هذه الأسواق .

وقد أكد البعض أن هناك دراسات جارية حالياً لبحث إمكانية التطبيق على بعض السلع الغذائيـــة ، وخاصـــة الحاصلات الزراعية والغذائية .

وفى هذا الخصوص ، يصرح مندوبو الشركة بأنه تم الحصول على شـــهادة ١٠٠ Eoko standard للغزل والنسيج الخام من إنتاج الشركة ، وجار متابعة الحصول على شهادة لباقى المنتجات .

ويرى الباحث أن الأيزو /١٤٠٠٠ ، كسابقه ، يعتبر نوعاً من القيود غير التعريفية ، والغرض منها الحـــد من المنتج الذى له ميزة تنافسية كبيرة لصناعة الغزل والنسيج ، وعموماً فإن غالبية الآراء تؤكد أن مصر لم تدخـــل نظام البطاقة البيئية (الأيزو /١٤٠٠٠) حتى الآن .

وباستعراض أهم الأسئلة الخاصة بسياسة التسويق ، وخصوصاً فى مجال التصدير ، والمتضمــــن ضـــرورة العمل بسياسة التوجـــه للتصدير على اعتبار أنها أنسب الحلول للإصلاح الاقتصادى ، وكذلك لاستيعاب الكثـــير من العمالة ، وجدنا أن أغلب الآراء تؤكد على هذا المعنى نظراً لأن ذلك حتماً يؤدى إلى اختيار أفضل العنـــاصر المدربة ، وكذلك أفضل مواد إنتاجية وأوفر طريقة إنتاج ، ويؤدى هذا فى النهاية إلى تطور العمالة القائمة حاليـاً ، وتوجيه العمالة إلى دراسات رفيعة المستوى مما يجعل مصر تواكب العالم الخارجى دونما إهمال للسوق المحلية ، وقد حدث ذلك فى دول شرق آسيا .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

ومن المؤكد أن زيادة التصدير هى زيادة فى الإنتاج ، وبالتالى زيادة فى استيعاب الكثير من العمالة .

إلا أن هناك رأياً آخر يؤكد على أن سياسة التوجيه للتصدير هى أحد الحلول المناسبة لمعالجة كافة المسائل المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى واستيعاب العمالة ، مع ضرورة العمل على توسيع الاســتثمارات علــى أســاس تكنولوجيا كثيفة العمالة ، حيث إن الأصل فى سياسة التصدير هو تفضيل كافة عناصر منظومة الصادرات (مــن مزيج تسويق وبيئة تصديرية صالحة) وصولاً إلى النفاذ للأسواق الخارجية ، وهذا لا يعنى إهمال الإنتاج المحلــى الذى يستوعب استهلاكاً أكبر من المنتج .

وعموماً ، يجب الاهتمام بكل من الإنتاج المحلى والإنتاج التصديرى ، وذلك نظراً لأن الســوق أصبــح مفتوحاً على أساس (WTO) .

وهناك رأى يرفض أن تكون سياسة التوجه إلى التصدير هى أنسب الحلول لمعالجــة المســائل المتعلقــة بالإصلاح الاقتصادى وقضايا العمالة ، ولكنه يؤكد على أن التصنيع هو التصنيع سواء أكــان هــذا التصنيــع للإستهلاك محلياً أم للتصدير للسوق الدولية ، فالمهم تحقيق الكفاءة والجودة ، وذلك لاستحالة تصنيع نوعية عالية للتصدير مع الإبقاء على نوعية متدنية للسوق المحلية ، وإذا كنا قادرين على تحقيق النوعية العالمية للتصدير ، فلماذا يكون الإنتاج بنوعية أقل للسوق المحلية ؟

ويرى الباحث أن التوسع فى التصدي هو أنسب الحلول الهامة التى تساعد على استيعاب الكثـــير مــن العمالة لمواكبة تلك المتغيرات ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج .

ويتفق الباحث مع الرأى القائل بأن المنتجات الصناعية المصرية لابد أن تتسم بالجودة أيا ما كان السوق محليا أو دوليا ، وذلك نظرا لأن السوق أصبح مفتوحا بلا أسوار .

وبخصوص معوقات التصدير فى مجال الغزل والنسيج فى مصر والحلول المناسبة لزيادة تلك الصادرات ، فقد حددت مــن خلال المتخصصين والمرتبطين بهذا العمل فى النقاط الآتية :

١-عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة ، مع ارتفاع تكلفة الشحن .
٢-المنافسة الشديدة من قبل بعض الدول الآسيوية ، وخاصة أن منتجاتها تتسم بانخفاض أسعارها .
٣-عدم وجود أطقم على مستوى عال من مسئولى التصدير .
٤-عدم مواكبة الموضة العالمية .
٥-ارتفاع الأسعار وانخفاض جودة المنتج المصرى .
٦-عدم قيام أغلب الشركات التى تتعامل بالخارج بعمل الدعاية لمنتجاتها أو عمل أساليب لــترويج السلعة ، مكتفية بالمخاطبة (الشفوية)الجهات أو الانتظار لقدوم المستورد من الخارج .

٧-العمال الزائدة وغير المدربة على الآلات الحديثة .

٨-عدم الدراية الكافية بالأسواق العالمية وباحتياجات المستوردين .

٩-ارتفاع التكلفة والتى تتبدى فى أشكال متنوعة من الضرائب ، والتكلفة المتأثرة بالاستخدام غير الاقتصادى للعمالة (أساسا) ، كذلك الكهرباء والطاقة عموما ، وأيضا القطن الخام ، مع عدم السماح باستخدام أقطان بديلة للشركات الواقعة فى الدلتا .

١٠-توزيع المنتج على المواسم (صيف - شتاء) وأيضا المواصفات التى لا تتفق مع كل سوق .

أما عن الحلول المقترحة لزيادة صادراتنا من الصناعة النسجية ، فقد حددت مجموعة الآراء أهم النقاط التى يمكن من خلالها زيادة الصادرات المصرية من المنتجات النسجية على النحو التالى :

١-تحسين الإنتاج بالجودة والسعر الأقل ، بالإضافة إلى تكنولوجيا التسويق .

٢-التركيز على الأسواق القريبة وخاصة الأسواق العربية .

٣-المعالجة القطنية التى تزيد من عملية الإقبال على المنسوجات القطنية دون جهد فى الكى والغسيل .

٤-الترويج من خلال شركات متخصصة فى مجال التسويق .

٥-حجب أى مزايا عن الشركات المحلية التى لا تحقق شروط الأيزو .

٦-الاتجاه إلى المنتجات الرفيعة مع خلق أجهزة تسويقية نشطة .

٧-تدريب العمالة والإدارة .

٨-الاهتمام بمراحل التجهيز والصيانة والصباغة والتغليف .

٩-التعرف التفصيلى على احتياجات هذه الأسواق عن طريق الارتقاء بمستوى مسئولى التصدير بالشركات وصياغة سياسات الإنتاج وفقا لمتطلبات الأسواق الخارجية .

١٠-العمل على تأمين الصادرات .

١١-التركيز فى الأجل الوسيط على التوسع فى الأسواق الأفريقية ، والسعى للانضمام إلى اتفاقيات التجارة والمناطق الحرة فى أفريقيا والعمل على حل مشكلات النقل البحرى إلى هذه المناطق .

١٢-توفير ميزانية من الشركات للعمل على ترويج منتجاتها ، وعدم التغالى فى سعر المنتج ، والاهتمام بكل ما هو جديد فى الصناعة ، ومواكبة الموضة العالمية .

١٣-الاهتمام بإنشاء إدارات للأبحاث والتطوير (R.D.) ، وتخصيص ميزانية كافية لها .

ويتفق الباحث مع كل ما تقدم من اقتراحات ويضيف إليها :

١-ضرورة خفض التعريفة الجمركية المفروضة على المعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج .
٢-إلغاء ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار ، ورفع عبء تحويلها على الخامات عن كـــاهل الصناعة .
٣-ضرورة أن تختلف مدد الإعفاء الضريبى باختلاف طبيعة نشـــاط المشـــروعات بحيـــث تتمتـــع المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية أو التكنولوجية بمدد إعفاء ضريبى أطول .
٤-العمل على رفع الأعباء الإضافية المفروضة على الإنتاج والتى لا يتحمل مثلها المصانع المنافســة فى الخارج والتى تأخذ شكل ضريبة المبيعات على الآلات بمعدل ١٠% ، رسم خدمة والذى فرضته وزارة المالية على الخامات و المعدات المستوردة بمعدل ٣% - ٦% .

وبشأن الحلول المقترحة لمعالجة انخفاض الصادرات فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، فقد حددت كافـة الآراء الحلول الآتية :

١-فتح أسواق جديدة قرية مثل الأسواق العربية والأفريقية ، مع العمل على حل مشكلات النقـــل البحرى بين مصر وهذه الدول .
٢-تحسين الإنتاج من حيث الجودة والسعر المنخفض ، وإنشاء إدارات للأبحاث والتطوير .
٣-استخدام تكنولوجيا حديثة ، وتدريب الإدارة والعمالة ، والاهتمام بالموضة والذوق العالمى .

أما عن الثقة فى منتجاتنا ، باعتبارها دعما للنجــاح فى الأسواق الخارجية ، فقد اختلفـــت الآراء بـــين مؤيدين ومعارضين .

يستند الرأى الأول إلى أن الميزة متوافرة فى القطن المصرى ، وأن المصنوعات المنتجة منه تدلل على ذلك ، فهو على الرغم من ارتفاع أسعاره يدخل فى ٥٠% من إنتاجنا . وقد أكد المتحدث باسم شركة المحلة علـــى أن الشركة تصدر بحوالى ما قيمته ٥٥% من إجمالى مبيعاته ، وهى نسبة متزايدة من عام لآخر .

كما أكد أن اغلب أسواق هذه الشركة من أسواق الجودة والمنافسة العالمية وهى دول أوروبـــا الغربيـــة وتبلغ الصادرات لها ٧٥% ، ودول أمريكا الشمالية وتبلغ الصادرات لها ١٥% ، ودول الشرق الأقصى والـــدول العربية وتبلغ الصادرات إليها ١٠% من إنتاج الشركة .

ويذهب رأى آخر إلى أن الثقة وحدها لا تكفى، نظرا لأن الأمر يحتاج إلى جهد جهيد وخصوصا بالنسبة للملحق التجارى بسفارات مصر بالخارج ، ويتأكد ذلك بالقول بأن الثقة تعنى الجودة وأن الاقتصاد هو كفـــاءة ورشاد . ويضيف هذا الرأى أن دخول الأسواق لأول مرة ربما يكون سهلا للغاية ولكن الاستمرارية هى المـــهم ، فذلك هو الأمر الصعب ، وعلى ذلك فإن الثقة وحدها لا تكفى ولكن لابد من العمل علـــى تحقيـــق الجـــودة والالتزام بالمواعيد الخاصة بالتسليم والتسلم وكذلك الالتزام بالمواصفات وبانخفاض الأسعار ، كل ذلك يؤدى إلى النجاح فى الأسواق الخارجية ، ويضاف إلى ذلك طبعا الترويج الجيد للمنتج الذى يمكن عن طريقـــه النفـــاذ إلى الأسواق .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	مايو١٩٩٩

والباحث يتفق مع الرأى الثانى المحدد بأن الثقة وحدها لا تكفى ، وأنه لابد من العمل على تحقيق القـدرة التنافسية ، فدخول الأسواق العالمية لأول مرة ليس من الأمور السهلة ، بل هو أمر يحتاج إلى عمل دءوب ومثابرة وجهد جهيد يراعى كل ما سبقت الإشارة إليه ، خصوصا أن الدول التى لم يسبق التعامل معها فى سـلع معينـة تبدى الكثير من التخوف والحذر .

ويرى الباحث ضرورة وجود عمالة قادرة على مواكبة كافة المتغيرات ، وذلك من خلال إدارة رشـيدة تعمل بالأسلوب العلمى .

وما من شك فى أن هناك ثقة فى عراقة المادة الخام ، وسمعة طيبة لتلك الصناعة المصرية التى يبلغ عمرهــا خمسين عاما ، وهذه الثقة لم تكتسب من فراغ بل هى أتت من جودة الإنتاج ولمزاياه المختلفة وبالإعلام عن تلك الجودة من خلال المعارض الدولية ، وقد حقق القطاع الخاص نجاحات فى هذا المجال . لا شك أن هــذه الثقـة ساعدت على كسب أسواق فى جميع أنحاء العالم ، وكذلك على زيادة الصادرات (حتى إن الولايـات المتحـدة دعت إلى فرض حصص نظراً لزيادة الصادرات وفرض رسوم إغراق) ، ومن الضرورى الاستفادة أكبر اسـتفادة ممكنة من هذه الثقة ، والعمل على كسب مزيد من ا الأسواق والمحافظة على الأسواق المكتسـبة فعـلاً ، حـتى نستطيع الوقوف أمام حدة المنافسة الدولية . ولابد من العمل على استهداف إستراتيجية عامة للشركات يكـون الغرض منها التسويق فى المقام الأول ، وذلك على نفس النهج الذى نهجته دول شرق أسيا .

وعن استغلال الفرص المتاحة للأسواق الخارجية ، هناك رأيان فى هذا الموضوع :-

الأول : لا يعتقد استغلال الفرص المتاحة ، نظراً لأن هذه الفرص غالباً ما تصل إلى المنتج فى الوقـت الضـائع . وكما أن التعامل مع الفرص المتاحة لا يتم وفق أسلوب علمى وفنى منظم ، فإننا نجد أن رغبة المنتجين فى الحصول على أقصى ربح ممكن يجعلهم ينصرفون عن التعامل مع الشركات التسويقية متعـددة الجنسـيات ، أو العـابرة للقوميات ذات النفوذ الواسع فى الأسواق العالمية .

وكذلك ، فإن عدم الالتزام بالمواصفات لهدر هذه الفرص ، وكذلك عدم وجود كوادر مدربـة علـى التسويق، كما أن السعر والجودة والذوق يختلف كثيراً عن المطلوب عالمياً .

الثانى :يؤكد على استغلال الفرص المتاحة فى الأسواق الخارجية بنسبة كبيرة ، فى بعض الشركات وفى حـدود الإمكانيات المتاحة حالياً ، وذلك من خلال الاشتراك فى المناقصات العالمية ومن خلال ما توافينـا بـه مكاتبنـا التجارية بالخارج .

أما عن التسويق الخارجى وعلاقته بجودة الإنتاج ، فقد أكدت أغلب الآراء على أن التسويق الخـارجى يساعد على رفع جودة الإنتاج ، خاصة إذا كانت الأسواق مفتوحة وتعمل بقوانين العرض والطلب ، وهذا يتـم نتيجة لاستجابة الدولة لمتطلبات السوق الخارجى .

ونظراً لأن المنافسة تجعلنا نعمل كل ما فى استطاعتنا لتطوير منتجاتنا وزيادة جودتها وخفض تكاليفـها ، مما يجعل الالتزام بالمواصفات المطلوبة فى المنتجات النسجية ، ويتم بطريقة لا إرادية لدى الشركات المنتجة ، كمـا يساعدنا على التعرف على أذواق المستهلكين والعمل على إرضائهم .

أما الرأى الثانى فيقرر أن الجودة هى التى تساعد على التسويق الخارجى ، وليس التسويق الخارجى هـو الذى يساعد على الجودة لأن الأخيرة وسيلة إنتاج أو تغليف .

ويتفق الباحث مع الرأى الأول فى أن التسويق الخارجى يساعد على رفع الجودة ، حيث إن الإنتاج لابد أن يكون للسوق ومتطلباته وأذواقه .

وتفسيراً لذلك فقد يتم إنتاج سلعة بمواصفات تخص ذوق ورغبة المنتج ، على اعتبار أن هذه المواصفات ذات ذوق رفيع ، وبمواصفات قياسية ، إلا أن ذلك يتعارض مع ما هو مطلوب عالميا ودولياً ، ومن هنا يمكن القول بأن هناك ارتباطاً بين التسويق والجودة بعكس ما قيل فى الرأى الثانى .

وبخصوص إمكانية الالتزام بخطط تصديرية طويلة الأجل أو عدم الالتزام بمثل هذه الخطط ، فقد اختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض .

الرأى الأول: يؤيد الرأى الأول فكرة الالتزام بخطط تصديرية طويلة الأجل مستند إلى توافر كل الأسباب من عمالة ومادة خام (قطن مصرى) ، أى أغلب عناصر الإنتاج ، ويمكن وضع خطط طويلة الأجل يتم تقسيمها إلى مجموعات متتالية من الخطط القصيرة . ويؤكد أنصار هذا الرأى أن الالتزام بالأهداف التصديرية ضرورة تنموية ، وأن دراسة الأسواق هى التى تساعد على وضع الخطة وبالتالى يجب دراسة السوق قبل وضع الخطط . ويتفق مع هذا الرأى المتحدث باسم شركة المحلة الكبرى ولكنه يؤكد على أنه كلما زاد الأمد قلت نسبة دقة التوقع .

الرأى الثانى: يستند الرأى الثانى إلى أن التصدير حركة دائمة وليس خطة توضع ، و أنه لابد من وجود احتكاك مستمر وتواجد بالأسواق ومتابعة للتطورات والمطلوبات . ووفقاً لهذا الرأى ، لا يمكن ذلك فى الوضع الراهن للجهاز الإنتاجى ولمختلف الأوضاع المحيطة به إدارياً وتنظيمياً وفنياً ، كما أن التحرير الاقتصادى غير ممكن نظراً لأن الأمر يحتاج إلى إعداد وتأهيل وتدريب للكوادر القادرة على الالتزام بذلك .

ويتفق الباحث مع الرأى الثانى حيث لا تمكن عملية التصدير فى ظل الأسواق المفتوحة والتحرير الاقتصادى من عمل خطط تصديرية طويلة الأجل ، نظراً لأن الاحتياجات متطورة والسوق متغير دائماً ، كما أن حدة المنافسة الدولية بالنسبة للمنتجات النسجية لا يمكن معها الجزم باستمرارية الحركة التصديرية بشكل مخطط (بخطط طويلة الأجل) لأن المطلوب اليوم من هذه المنتجات قد لا يكون من المطلوبات غداً . كذلك يتفق الباحث مع العبارة القائلة بأنه كلما زاد الأمد قلت نسبة دقة التوقع .

أما عن تحديد قرار التصدير بالشركة فى ضوء ظروفها ، فقد اختلفت الآراء فى هذا الشأن .

اتجهت أغلب الآراء إلى أن القرار التصديرى بالشركة يتحدد فى ضوء ظروف الشركة بالدرجة الأولى، ويستند على أن القرار دائماً يصدر من الشركة بعد عمل دائب ومستمر ، وذلك لرفع مستوى الجودة وتقديم المنتج بشكل مقبول لأنه لا يتصور أن الشركة تصدر أى منتج قبل اتخاذ هذا القرار .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	مايو١٩٩٩

إلا أن هناك رأياً يقول بأن التصدير هدف إستراتيجي يجب السعى إليه وأن قـرار التصديـر لا يرجـع بالدرجة الأولى للشركة فقط ولكن يتحدد فى ضوء الاستراتيجية والسياسة العامة للدولـة ، وأيضـاً إمكانيـة الشركات ، وكذلك على ضوء ظروف الأسواق الخارجية وتطوراتها .

ويرى الباحث أن قرار التصدير لابد من صدوره من الشركة بالدرجة الأولى ، نظراً لأنها الأقدر والأعلـم بإمكانيتها ومنتجاتها وكذلك برغبات المستهلكين وأذواقهم من خلال دراسة السوق المحلية والخارجية .

وعن نجاح التصدير بمجرد وجود برنامج ترويجى مكثف وقوى ، قررت أغلب الآراء أن برنامج الـترويج المكثف لا يكفى لنجاح عملية التصدير .

وقد استند هذا الرأى إلى أن عملية التصدير عملية متعددة الجوانب فهى عملية (تسويق ، تمويل ، إنتاج، تكاليف ، التزام بالمواعيد) ، كما أن الجودة عنصر هام فى عملية التصدير، وإلا كان أجل التصدير الناجح قصيراً.

وعلى هذا يمكن القول بأن البرنامج الترويجى يفتح الأسواق للمنتج ولكنه لا يضمن استمراره فى تلـك الأسواق ، ويؤكد أصحاب هذا الرأى أن وجود البرنامج الترويجى شئ ، وإعماله على الوجه الصحيح شئ آخر حيث يلزم أن يكون هذا البرنامج قائماً على دراسة تعمقية تسوقية اقتصادية اجتماعية ونفسية ، وذلك للتعـرف على السلوكيات الشرائية للمستهلك وكيفية التأثير عليها مع الأخذ فى الاعتبار أن الأثر المنشود لا يتحقق ما بـين عشية وضحاها .

ويتفق الباحث مع الرأى القائل بأن عملية التصدير عملية تجتمع فيها كافة الدراسات والعوامل الهامة التى تساعد بعضها البعض لإنجاح عملية التصدير ومن ضمنها دراسة السوق من حيث الأذواق والموضة وسـلوكيات الأفراد وحتى دياناتهم ، وأيضاً وضع خطة للترويج من حيث الإعلام وعمل المعارض اللازمة لهذا الغرض ، ولابد من وجود سلعة جيدة ومنخفضة فى السعر حتى يلاقى رواجاً كبيراً فى الدول المصدر إليها هذا المنتج .

وعن وجود عناصر ذوى خبرة فى مجال التعامل بالأسواق الخارجية وعدم اسـتغلال هـذه الكفـاءات الاستغلال الأمثل ، أكدت أغلب الآراء أيضاً أن هناك عناصر ذات خبرات كبيرة فى هذا المجال ، ولكنهم قليلـون جداً وأجورهم مرتفعة بشكل يحد من عدم استغلالهم الاستغلال الأمثل ، وقد حددهم البعض بأنهم ٢٠% فقـط من الأعداد الموجودة فعلاً .

ويرى البعض أن مصر بها كثير من هذه الخبرات التى تتعامل بالأسواق الدولية ، ولكنها تحتاج إلى إدارات وشركات دولية نشطة وكثيرة ، ويمكن الإعلان عن إنشاء سجل لهذا الغرض يتم الرجوع إليه عند الطلب بعيـداً عن الوسائل البيروقراطية ، ويمكن نشر نموذج فى الجرائد يتم استيعابه بمعرفة ذوى الخبرة وإرساله إلى هيئة فوقيـة على مستوى كافة التخصصات (إنتاجية كانت أم تسويقية) .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٣٦
المصــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	مايو١٩٩٩

ويدلل انصار هذا الرأى على هذه المسألة بأن الشركات الناجحة التى لا تزال تحقق ربحاً رغم الظــروف القاسية التى تمر بها هـــذه الصنـــاعة إنما تفعل ذلك من خلال هذه الخبرات ، ووفق رأيهم فإن شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من بين هذه الشركات .

ويرى الباحث أن أهم مشكلة فى هذا الخصوص ترجع إلى نقص الحماس والانتماء عند العاملين الذيــــن يمارسون الأعمال الإنتاجية و التسويقية ، كما يرى أن المشكلة لا تكمن فى الخبرات أو فى قلة فى الأعداد وإنمـــا ترجع إلى أن القوة الدافعة للعمالة المصرية ينقصها التحفيز والترغيب بالشكل الكافى من قبل القائمين بالإشـــراف على تلك الأعمال ، وأن يتم توجيههم إلى بذل المزيد من الجهد والعرق لرفعة هذه الصناعة وزيادة الصـــادرات منها .

ويمكن الخلوص مما تم طرحه من أسئلة حول سياسة الإنتاج والتسويق إلى أن الإنتاج يكفى من حيث الكم نظـــراً لأن متوسط استهلاك الفرد المصرى من المنتجات النسجية يقدر بحوالى ٥ر٤ كيلو جرام ، وهو قدر منخفـــض إذا ما قورن بما يقابله فى دول الاتحاد الأوروبى وهو ١٤ - ١٧ كيلوجراماً للفرد ، وفى أمريكا يصل هذا المقـــابل إلى حوالى ٢٠ كيلو جراماً للفرد ، وهذا يرجع إلى الظروف الجوية السائدة .

وكذلك دخل الفرد التى تتيح له توجيه قدر يتناسب مع دخله إلى بند الكساء سواء كان ذلك لاحتيـــاج ضرورى أو تكميلى ، كما أن الكمية تكفى لأن هناك فائضاً للتصدير ، ولكن من حيث الكيـــف والجـــودة فى الإنتاج فنجد أنها متخلفة إلى حد كبير . أما عن تكلفة المنتج فهى مرتفعة جداً لأن المادة الخام (القطن المصرى) مرتفعة جداً فى ثمنها قياساً إلى القطن العالمى . كما أن الفاقد والتالف والدرجة الثانية من هذه الصناعة تعمل على زيادة التكاليف ، وكذلك العمالة الزائدة ، بما يجعل المنتج المصرى فى النهاية مرتفع التكاليف بشكل يقلل جداً من قدرته التنافسية . كذلك فإن مصر ما زالت تدرس كيفية إدخال وتعميم أنظمة الجودة الشاملة والأيـــزو/ ٩٠٠٠ والأيزو/١٤٠٠٠ ، ونأمل الإسراع فى دراسة الأسواق ومتطلباتها حتى يمكن مواكبة السوق العالمى .

قطاع تجارة الخدمات

عام

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات

عام

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
مصر واجنحة الجاتس	محمود القصاص	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٠٣	١٩٩٩/٩/٢٧	١٢٣

مصر وأجنحة "الجاتس"

تابع الندوة : **محمود القصاص**
تصوير : **مصطفى السنوسى**

◁ التجارة في الخدمات تعادل ربع حجم التجارة الدولية

◁ اهمية خاصة لقطاع الخدمات في الاقتصاد المصرى

على الرغم من أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (والتي تعرف اختصارا باسم اتفاقية الجات) هي أهم تطور طرا على الاقتصاد الدولي في الاونه الاخيرة الا أنها لم تحظ بعد في مصر بالاهتمام الكافي أو بالتحليل الدقيق لاثارها على اداء الاقتصاد المصري.

ومن ثم تبرز اهمية المؤتمر الذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية تحت اشراف وزارة التموين والتجارة بالتعاون مع برنامج تطوير القانون لتجارى التابع لوزارة التجارة الامريكية وذلك بهدف اتاحة الفرصة لتبادل الاراء والخبرات بين مجموعة بارزة من الاقتصاديين العاملين في المؤسسات لدولية من جهة والمسئولين في الحكومة وقطاع الاعمال المصرى من جهة ثانية والقطاع الخاص من جهة ثالثة حول لقضايا التي يطرحها تحرير التجارة في الخدمات والسياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لمواجهة هذا التحرير.

وقد اوضح الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين في بداية المؤتمر لاهمية البالغة لتجارة الخدمات اذ ان مصر تحقق فائضا في ميزان الخدمات يعوض جزءا من العجز الكبير في الميزان التجارى علاوة على ان مستقبل مصر يتجه الى قطاع الخدمات نظر التوافر الموارد البشرية المؤهلة في مصر واكد الدكتور احمد جويلي ان مصر ملتزمه بمواعد منظمة التجارة العالمية بالرغم من الصعوبات التي تعوق تنفيذ بعض البنود اشار الي ان القطاع الخاص المصرى أصبح يشارك بصفة اساسية في الجولات التي تعقد في اطار منظمة التجارة العالمية مؤكدا ان مصر تشارك بفاعلية في المفاوضات الدولية وكان لها في لاجتماعات الوزارية في دوره اورجواى سيستمر هذا الدور في المفاوضات التي ستعقد في مدينة سياتل الامريكية في نوفمبر المقبل.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمود القصاص
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:عام	رقم العـــــدد :	١٦٠٣
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٩/٢٧

وقد شارك السفير الامريكي في القاهرة دانيال كيرتزر في افتتاح المؤتمر واوضح ان قطاع التجارة في الخدمات حقق حجما من التعاملات علي مستوى العالم بلغ تريليون دولار في عام ١٩٩٨ وعلي مستوى الاقتصاد المصري يساهم قطاع الخدمات بحوالي ٥٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويحقق ميزان التجارة في الخدمات فائضا يبلغ اكثر من خمسة مليارات دولار، وهو ما اسهم في مواجهة اثار عجز الميزان التجاري البالغ ١٢ مليار دولار وهذا مايعني ان قطاع الخدمات يحقق نجاحا ملموسا في الاقتصاد المصري في الوقت الراهن وهو ما يمكن ان يزداد ويتطور بشرط جذب التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع ، وجذب مزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية له.

وذكر السفير الامريكي في القاهرة ان الاستثمارات الامريكية في مصر بلغت حتى الآن ٢٣ مليار دولار منها ١٠ مليار دولار للقطاع الخاص في العديد من القطاعات كالطاقة والغاز واللبنية الاساسية .

وهذا يوضح اهتمام الولايات المتحدة بالسوق المصري وحرصها علي تعزيز برنامج الاصلاح الاقتصادي، والتي تم بنجاح على مدار السنوات الماضية.

واشار الدكتور طاهر حلمي رئيس المركز المصري للدراسات الاقتصادية الي أن الجولة القادمة من مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات او الجاتس والتي ستعقد في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الامريكية ستناقش التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات وتوسيع نطاق الاتفاقية المنظمة لهذا القطاع وذكر أن العديد من البلدان يسعى لتقويم فرص التجارة في الخدمات وتجهيز استراتيجيات لتحقيق اكبر قدر من المنافع في ظل تحرير هذه التجارة كما انه من المنتظر ان تعمل الجولة القادمة من المفاوضات في مدينة سياتل علي زيادة جدول الالتزامات بالنسبة للدول الاعضاء في هذه الاتفاقية وهو ما يعني عمليا تحسين القواعد المنظمة للتجارة في الخدمات.

آثار واسعة لاتفاقية الجاتس

علي مدار اليومين اللذين استغرقهما المؤتمر عرضت مجموعة من الابحاث ودارت نقاشات واسعة حول محورين اساسيين:

اولا : الخطوط العامة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) واهميتها الكبيرة إذ إن هذه الاتفاقية هي أهم تطور طرأ علي نظام التبادل التجاري متعدد الاطراف منذ أن دخلت اتفاقية الجات طور النفاذ . فقد ادت اتفاقية الجاتس الي توسيع نطاق القواعد والالتزامات المتفق عليها دوليا في تجارة الخدمات لاول مرة بحيث اصبحت تغطي مجالات واسعة من مجالات التجارة الدولية وبل وتزداد هذه المجالات اتساعا يوما بعد يوم وقد ذكر عبدالحميد ممدوح نائب مدير ادارة التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية ان التجارة في الخدمات - اذا قيست بالطرق التقليدية المتعارف عليها - تعادل حوالي ربع حجم التجارة الدولية في البضائع علاوة على أن هناك قسما من التجارة الدولية في الخدمات لم يخضع للقياس لكنه كبير جدا بلاشك .

والمقصود بذلك الخدمات التي لا تنتقل عبر الحدود لكن الذي ينتقل هو اما مورد تلك الخدمات (كما هو الحال بالنسبة لفرع تابع لمصرف اجنبي) او مستهلك تلك الخدمات(كما هو الحال في حركة السائحين الاجانب) الامر الذي يعني انه حتى الخدمات التي تقدم داخل نطاق الاقتصاد الوطني سوف تتأثر بقواعد وقوانين اتفاقية الجاتس وهناك ثلاثة اعتبارات حكمت شكل المفاوضات التي جرت لابرام الاتفاقية وهي :

١- انشاء اطار متعدد الاطراف من المبادئ والقواعد بهدف تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا الامر الذي سيساهم في توسيع هذه التجارة .

٢- ان الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية لاسيما الدول النامية ستظل في حاجة الي وضع ضوابط تنظيمية للخدمات لتحقيق اهداف السياسة الوطنية.

٣- ينبغي مساعدة البلدان النامية في زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في الخدمات وذلك علي وجه الخصوص من خلال تعزيز قدرتها في مجال الخدمات المحلية ورفع كفاءتها التنافسية.

وقد لفتت الدكتورة ماجدة شاهين نائبة مساعد وزير الخارجية الانتباه الي أن اتفاقية الجاتس جاءت منصفة للدول النامية حيث نصت علي حق الدول النامية في القيام بتحرير قطاع الخدمات بما يتلاءم مع خططها واشارت الى ان الدول النامية اصبحت الآن اكثر وعيا باهمية دخولها في النظام الدولي الجديد لما يستلزمه من تطوير بنية الاقتصاد وتحديث انظمة الاتصالات والمعلومات كما اوضحت ان الجولة القادمة من المفاوضات ستكون من اصعب الجولات نظرا لان البلدان المتقدمة ستطرح موضوعات مثل معايير العمل والشفافية في المشتريات الحكومية وموضوع علاقة التجارة بالبيئة ووضع التجارة الالكترونية.

سياسة مصر تجاه الجاتس

ثانيا : سياسة مصر بشأن تحرير التجارة في الخدمات وقد أوضحت دراسة قدمتها الدكتورة سحر تهامي الخبيرة الاقتصادية بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية ان مصر تعهدت بتقديم التزامات بتحرير التجارة في اربعة قطاعات وهي قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات المالية والمصرفية وقطاع السياحة وقطاع المواصلات وبمقارنتها بالدول الاخرى نجد أن اختيار مصر لهذه القطاعات الاربعة يتماشى بوجه عام مع استعداد الدول الاخرى لتقديم الالتزامات . ومع ذلك فهناك قطاعان يرتفع فيهما احتمال تقديم التزامات من قبل الدول المتقدمة والنامية وليس لمصر اية التزامات في اي منهما وهما قطاع الخدمات التجارية وقطاع الاتصالات. وتشير الدراسة الي انه بالمقارنة مع البلدان النامية الاخرى لا تختلف مصر كثيرا عن اي بلد نام متوسط من حيث عدد الالتزامات في القطاعات او التغطية القطاعية وما الي ذلك الا اننا نلاحظ ان مصر تقدم التزامات اقل من الدول النامية الاكبر وذلك علي نحو ثابت وتكتسب هذه الملحوظة اهمية خاصة بالنظر الي الادبيات الاقتصادية التي تربط انفتاح التجارة من جانب والنمو الاقتصادي والتنمية من جانب آخر. وتوضح الدراسة ان هناك امرين يبطئان من عملية تحرير التجارة في الخدمات في مصر

اولا : هيمنة الاحتكارات الحكومية علي العديد من القطاعات الخدمية في العقود الاربعة الماضية .

ثانيا : ان الحكومة تعتبر تحرير التجارة في الخدمات وسيلة لتحقيق اهداف اخرى مثل توفير الخدمات باسعار اقل لمصدري السلع وهذا يخرج قطاعات هامة من نطاق التحرير .

وتوصي الدراسة بانه في ظل رؤية تتطلع لجعل مصر بلدا مصدرا للخدمات يتعين الاختيار بين بديلين : الاول الاعتماد علي اجراءات منفردة لتحرير التجارة في الخدمات تاركين مجالا للتراجع عن تلك السياسات بقدر يفوق ماتسمح به الالتزامات الدولية والثاني تضمين تلك السياسات في اتفاقيات دولية لتعزيز مصداقيتها وتعظيم مخاطر الرجوع عنها وهذا الاختيار الثاني هو ما بدأت مصر السير في طريقه بالفعل وهو الاختيار الذي اثبتت خبرات الدول المختلفة انه اكبر تأثيرا. ■■

نائب مدير ادارة الخدمات بمنظمة التجارة العالمية:

تحرير قطاع الخدمات يختلف تماما عن تحرير القطاع السلعي

يوضح عبد الحميد ممدوح نائب مدير ادارة الخدمات في التجارة العالمية ان تحرير التجارة في الخدمات سيكون بشكل تدريجي وستقدم منظمة التجارة المساندة اللازمة للدول النامية للقيام بهذا التحرير وسيؤدى التحرير الي زيادة المنافسة وهذا سينعكس في تحسين مستوى الجودة وخفض اسعار الخدمة وسوف يستفيد المستهلك من هذا التحرير مرتين : اولا استفادة مباشرة من تخفيض اسعار الخدمات ذاتها ..ثانيا استفادة غير مباشرة اذ إن اكثر الخدمات تعتبر مدخلات في عمليات انتاج سلع اخرى وعلي هذا فان انخفاض اسعارها سيؤدى الى انخفاض تكلفة انتاج السلعة وبالتالي انخفاض سعرها.

ويؤكد عبد الحميد ممدوح ان تحرير قطاع الخدمات يختلف تماما عن تحرير القطاع السلعي اذ انه لايمكن عزل الخدمات المحلية عن الاجنبية في ظل تطور انظمة الاتصالات والمعلومات في العالم وعلى هذا فلابد من فتح وتحرير قطاع الخدمات لتطويره ومن ثم يمكن القول ان تحرير قطاع الخدمات هو استراتيجية سليمة بالنسبة للاقتصاد المصري الا أن تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب الاجابة علي مجموعة هامة من الاسئلة منها ما القطاعات التي سيتم فتحها ؟ وما الانشطة التي ستغطى في كل قطاع؟ وما الشروط التي سيتم بها ذلك؟

ويرى عبدالحميد ممدوح أن مخاوف القطاع الخاص من عدم القدرة علي المنافسة مع الخارج في غير محلها اذ إن القطاع الخاص نفسه سيستفيد كثيرا من تحرير الخدمات باعتباره مستهلكا لها في كثير من العمليات الانتاجية ثم سيستفيد مرة أخرى من المنافسة والتطوير اللذين سينجمان عن تحرير الخدمات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمود القصاص
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:عام	رقم العـــــدد :	١٦٠٣
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٩/٢٧

ممثل الولايات المتحدة فى منظمة التجارة العالمية

الولايات المتحدة حريصة على تحسين مناخ الاستثمار فى مصر

يقول ريتشارد سيلف الممثل السابق للولايات المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية ان بلاده حريصة على تحسين شروط ومناخ الاستثمار فى مصر وما هذا المؤتمر - الذى يرعاه برنامج تطوير القانون التجارى الامريكى - إلا دليل ملموس علي ذلك وقد قامت الولايات المتحدة بتدريب ثلاثين خبيرا مصريا علي عديد من القضايا التجارية الدولية ليكون لدى مصر الخبراء المؤهلون لادارة عملية تحرير قطاع الخدمات.

ويرى ريتشارد سيلف ان تحرير التجارة فى الخدمات سيوفرفرص عمل كثيرة فى مصر وسيؤدى الي رفع الكفاءة التنافسية للاقتصاد المصرى وسيساهم فى حصول مصر علي استثمارات اضافية فى قطاع الخدمات وحصولها علي تكنولوجيا افضل وبشكل عام سيؤدى تحرير الخدمات الي تحسين مناخ الاستثمار فى مصر وعلى الجانب الآخر هناك عبء سيتحمله المنتج وهو ضرورة أن يرتفع لمستوى المنافسة مع الخدمات الاجنبية ومن المنطقى انه من لايستطيع المنافسة سيتوقف عن الانتاج ومن غير المقبول ان تستمر المساندة للمنتج المحلى الي الابد لابد للمنتج المحلى من ان يرتفع بمستوى كفاءته التنافسية.

ويوضح ريتشارد سيلف ان هناك مشكلات كثيرة ترتبط بموضوع تحرير التجارة فى الخدمات منها علي سبيل المثال كيفية السيطرة علي خدمات الانترنت أو تنظيم خدمات التعليم والخدمات الدينية أو تقويم الخدمات فى ظل اثرها علي البيئة وعلي هذا فان جولة المفاوضات القادمة فى مدينة سياتل الامريكية ستكون مهمة وواسعة النطاق.

رئيس رابطة مفوضى التأمين الامريكية:

تجربة الصين يجب أن تدرس

يرى جورج نيكولز الرئيس المنتخب لرابطة مفوضى التأمين بالولايات المتحدة الامريكية ان التزام مصر بتحرير قطاع التأمين فى ظل اتفاقية الجاتس سيعود علي قطاع التأمين المصرى بمكاسب كبيرة فمن ناحية ستؤدى المنافسة مع الشركات الاجنبية الي قيام الشركات المصرية بتطوير وتحسين ادائها لتصبح قادرة علي المنافسة.

ومن ناحية اخرى ستتمكن شركات التأمين المصرية من الحصول علي تكنولوجيا افضل كثيرا مما هو متاح لها الآن عن طريق انشاء مشروعات مشتركة مع شركات التأمين الاجنبية التى تمتلك تكنولوجيا افضل وعن مخاوف البعض من عدم قدرة قطاع التأمين المصرى علي منافسة شركات التأمين الاجنبية يرى جورج نيكولز انها مخاوف لامبرر لها اذ ان شركات التأمين المصرية تستحوذ علي جزء كبير من السوق المصرى حاليا ولها علاقات مستقرة مع كثير من العملاء ولها علاقات وثيقة بالجهات المنظمة لنشاط التأمين وكل هذا يعطيها ميزة نسبية لاتتوافر للشركات الاجنبية وماعلي الشركات المصرية سوى تحسين مستوى خدماتها وادخال تكنولوجيا حديثة لتصبح فى وضع تنافسي افضل وعلي الجانب الاخر ينبغى أن تساعد الحكومة المصرية قطاع التأمين علي تحسين ادائه وذلك بالغاء القيود التى تعانى منها ادارة هذه الشركات مثل القيود علي توظيف العمالة أو انهاء خدمتها أو ضرورة التعامل مع جهات حكومية معينة وما الي ذلك.

ويشير جورج نيكولز الي تجربة الصين فى مجال تحرير قطاع التأمين اذا كانت شركات التأمين الصينية تتخوف من عدم قدرتها علي منافسة الشركات الاجنبية وبعد تحرير قطاع ا[illegible]ين فى الصين حدث العكس تماما اذا نما حجم [illegible] لشركات الصينية فى داخل الصين وخارجها بصورة كبيرة وتوسعت الشركات الصينية فى الخارج بعد أن كانت متخوفة من عدم القدرة علي المنافسة فى الداخل.والمستفيد الاول من تحرير قطا[illegible] التأمين هو المستهلك المصرى الذى [illegible] ختيارات تأمينية اكبر وبتكلفة اقل.

الخبير الاقتصادى شريف دلاور:

يجب ان نبدأ بفك الاحتكار الداخلى

يرى الخبير الاقتصادى شريف دلاور ان هناك خلطا بين فك الاحتكار الداخلى وتحرير الخدمات مع العالم الخارجى اذ انه يجب انهاء الاحتكار الحكومى لكثير من الخدمات ثم ننتقل تدريجيا الي تحرير هذا القطاع وبعبارة اخرى نبدأ بالتخصيص واعطاء فرصة للقطاع الخاص المصرى ليكبر ويقوى ويصبح قادرا علي المنافسة وبعد ذلك يتم التحرير الذى سيسمح بمنافسة المنتج المصرى مع الاجنبى .

ويرى شريف دلاور انه عند تقييم اثر اتفاقية الجاتس علي المنتج المصرى يجب ان نفرق بين منتج الخدمة ومنتج السلعة بالنسبة لمنتج السلعة فسوف يستفيد من تحرير الخدمات لأن التحرير سيؤدى الي مزيد من المنافسة والتى سينتج عنها تخفيض السعر ولما كانت الخدمات تمثل مدخلات فى العملية الانتاجية للسلع فان انخفاض سعرها سيؤدي لتخفيض تكلفة الانتاج.

اما بالنسبة لمنتج الخدمة فسوف يعاني من المنافسة الاجنبية ما لم يرتق بحرفية مهنته وطريقة اداراته لها، ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها ومن الطبيعى أن ينجح بعض المنتجين المصريين فى الارتقاء بمستوى ادائهم لينافسوا الخدمات الاجنبية وان يفشل البعض الاخر فى تحقيق ذلك اما بالنسبة للمستهلك فسوف يستفيد على طول الخط لانه سيحصل علي خدمات اكثر تطورا وتنوعا وباسعار اقل .

ويشير شريف دلاور الى أن تحرير القطاع السلعى من خلال اتفاقية الجات دون تحرير قطاع الخدمات سيعنى أن انتاج السلع المصرية لن يكون قادرا علي المنافسة نظرا لتكبده بتكلفة ونوعية للخدمة لاتساعده علي المنافسة واهم مافى الموضوع هو ادارة السياسة الاقتصادية بشكل ديناميكى لمواجهة التحديات التى يفرضها التحرير الاقتصادى.

البنوك

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات

البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية فى مصر	السيد متولى عبد القادر	الندوة القومية الثانية/مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان		١٩٩٩	١٢٦
٢	اعصار الجات يهدد البورصة	اشرف شويك	ملحق البورصة المصرية	١٠٣	١٩٩٩/٥/٢	١٤٠

٤. تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية فى مصر :

إن الجهاز المصرفى المصرى ، باعتباره جهاز الوساطة المالية الرئيسى فى هيكل النظام المالى فى مصر ، قد أخذ اهتماماً ملحوظاً على امتداد الفترة من ٧٦ – ١٩٩٦ ، فلقد اشتملت قوانين الانفتاح الاقتصادى الصادرة اعتباراً من ١٩٧٤ على العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحرير السوق المصرفى . كما بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى طبقته مصر اعتباراً من بداية ١٩٩١ ، بالتركيز على برنامج التحرير المالى والمصرفى ، واستهدفت هذه الإجراءات زيادة الكفاءة ودرجة المنافسة بين البنوك العاملة ، بالإضافة إلى دعم قدرات البنوك فى مجال تعبئة المدخرات المحلية ، وتحسين الإطار الذى تعمل من خلاله السياسة النقدية فى مصر .

وفيما يلى تحليلاً للإجراءات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية *International Trade in Banking Services (ITBS)* ، والتى اتخذتها مصر خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٦) ، ثم يتبع بقياس أثر هذه الإجراءات على النظام المصرفى المصرى .

٤. ١ . تحرير سوق الصرف الأجنبى :

مر سوق الصرف الأجنبى فى مصر بتطورات عديدة بداية من ديسمبر ١٩٧٣ ، ويمكن تقسيم هذه التطورات إلى مرحلتين :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

المرحلة الأولى : ما قبل أكتوبر ١٩٩١ :

فى الأول من ديسمبر ١٩٧٣ تم إنشاء السوق الموازيـــة ، وكـان الـهدف الأساسى لهذه السوق هو منح علاوة تشجيعية لسعر الصرف بواقع ٥٠% شراء ، ٥٥% بيع ، وذلك لجذب مدخـرات المصريين العـاملين بالخـارج . وحتـى ١٠/٥/١٩٨٧ ، كان سوق الصرف الأجنبى فى مصر يتكون من مجمعى البنـك المركزى والبنوك التجارية المعتمدة ، ويستحوذ كل من المجمعين علـى جميـع متحصلات النقد الأجنبى الناتج عن العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة .

فى ١١/٥/١٩٨٧ ، تم إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبـى بـهدف تحديد سعر صرف للجنيه المصرى يعكس ظروف العرض والطلب ، وفى نطـاق هذا السوق كان سعر الصرف يتم تحديده يومياً ، عن طريق لجنـة مـن ثمانيـة أعضاء يمثلون الجهاز المصرفى المصرى ، وذلك على ضوء مؤشرات العـرض والطلب وأسعار الدولار فى أسواق النقد الدولية . إلا أنه من الصعوبـة بمكـان انطباق **مفهوم السوق** بمعناه المعروف على سوق الصرف الأجنبى فـى مصـر وذلك لأن السوق الموازية لم تكن تمثل سوى تقرير لعلاوة تشجيعية علـى سـعر الصرف ، بالإضافة إلى وجود بعض القيود على حيازة الصرف الأجنبى فى ظـل السوق المصرفية الحرة ، ويتمثل ذلك فى وجوب استرداد متحصلات الصـادرات أو جزء منها ، خلال فترة زمنية محددة (ثلاثة أشهر بموجب القانون) ، ووضـع قيود على خروج النقد الأجنبى من البلاد ، وأخيراً قصر التعامل فى النقد الأجنبـى على البنوك المعتمدة ، وتحديد سعر الصرف بشـكل إدارى لا يعكـس ظـروف العرض والطلب مع فرض هامش لسعر الصرف على المعاملات التى تتـم بيـن البنوك وعملائها – أو بين البنوك بعضها البعض .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

المرحلة الثانية : ما بعد أكتوبر ١٩٩١ :

فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ ، تـم تعديـل القـانون رقـم ٩٧ لسـنة ١٩٧٦ ، واستهدفت هذه التعديلات إزالة القيود الخاصة بإخراج النقد الأجنبى من البـلاد ، كما تم إنشاء السوق الأولية ***The Primary Market*** ، والسوق الحرة ***The Free Market*** ، على أن يتم فى نطاق الأخيرة تحديد سعر الصرف بمعرفـة البنوك ، وبما يعكس ظروف الطلب والعرض . وفى ١٩٩١/١٠/٨ ، تـم إلغـاء السوق الأولية ، وأصبحت جميع معاملات الصرف الأجنبى تتم فى إطار السـوق الحرة ، وبالتالى تم القضاء على تعدد سعر الصرف نهائياً ، كما تم السماح لكافـة المتعاملين فى الاقتصاد القومى من أفراد وشركات وبنوك بالتعامل فى العمـلات الأجنبية بيعاً وشراء ..

وبصدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ ، والخاص بتنظيم التعامل فى النقـد الأجنبى ، تم إزالة باقى القيود المفروضة على تحركات رأس المال . وتمثل ذلك فى أحقية جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين فى الاحتفاظ بما يؤول إليـهم أو يملكونه من نقد أجنبى مع حرية التحويل للخـارج للعمليـات المنظـورة وغـير المنظورة ، وإلغاء هامش سعر الصرف سواء على المعاملات بين البنك وعميلـه أو بين البنوك وبعضها البعض ، والتى كانت تتراوح بيـن٠,٠٢٥% و٠,٠٦٣% على الترتيب ، غير أن القانون السابق أشترط أن يكون التحويل من خلال الجهات المرخص لها بذلك طبقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون ، وبالشروط التـى يحددهـا الوزير المختص الذى يتبعه قطاع النقد الأجنبى .

٤ . ٢ تحرير الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة المصرفية

قامت مصر باتخاذ عدة إجراءات فى مجال تحرير (*FDI*) فى الصناعة المصرفية بشكل تدريجى وذلك على النحو التالى :

المرحلة الأولى : ما قبل التحرير المالى :

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، التى طبقتها مصر منذ منتصف السبعينيات بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون المعدل له رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، تشجيع انتقال رؤوس الأموال من الخارج عن طريق فتح مجالات للاستثمار (المادة ٣ ، ٤) و تقديم ضمانات ومزايا وإعفاءات للمستثمرين ، ومنحهم حوافز مناسبة (المواد ٧ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) ، واتجه جزء من هذه التدفقات للاستثمار فى الصناعة المصرفية ، وبالتالى تغير هيكل الجهاز المصرفى من سيطرة كاملة من قبل البنوك العامة التجارية الأربعة والبنوك المتخصصة ، إلى وجود درجة أكبر من المنافسة بين البنوك العامة السابقة وبين البنوك الخاصة و المشتركة التجارية والاستثمارية شاملة فروع البنوك الأجنبية . ولزيادة درجة المنافسة فى السوق المصرفة ، تم إزالة التخصص الوظيفى للبنوك العامة التجارية ، والسماح للبنوك الأخرى بتقديم كافة الخدمات المصرفية و التعامل فى الأنشطة المصرفية التى كانت مقصورة على البنوك العامة . وخضوع البنوك العامة والخاصة والفروع الأجنبية للوائح وقوانين البنك المركزى .

إلا أن السوق المصرفية قد اتسمت خلال هذه الفترة بالعديد من الخصائص السلبية التالية :

وضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
وضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
صـــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

(أ) تركز وتجزئة السوق المصرفية :

على الرغم من السماح للبنوك الخاصة والمشتركة بالدخول والعمل فى السوق المصرفية خلال هذه الفترة ، إلا البنوك العامة التجارية الأربعة ظلت تسيطر على هيكل الجهاز المصرفى ، حيث كانت الشريك الأكبر فى معظم البنوك المشتركة . أما الشريك الأخر فكان يتكون من عدد محدود من البنوك العربية والبنوك الدولية . وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المجموعات المصرفية المحدودة كانت تحوز ما نسبته ٩٠% من حجم أصول الجهاز المصرفى المصرى فى نهاية عام ١٩٩٠ .

كما أن السوق المصرفية فى مصر خلال هذه الفترة تعتبر مقسمة أو مجزئة ***Segmentation*** بشكل ملحوظ ، فتسيطر البنوك العامة التجارية بشبكة فروعها الواسعة (تتراوح بين ١٥٠ – ٣٥٠ فرعاً للبنك فى يونية ١٩٩٠) على أسواق المستهلك النهائى أو أعمال التجزئة ***Retail Business*** ، أما البنوك الأخرى فتتجه إلى أعمال الجملة ***Wholesale Business*** والعملاء الكبار .

وقد أدت ظاهرتا التركز المرتفعة وتجزئة السوق المصرفية إلى انخفاض درجة المنافسة ، وعدم ظهور المبتكرات المالية ***Financial Innovations*** باستثناء عدد محدود من الأدوات الودائعية ، وساعد على انخفاض عدد هذه المبتكرات عدم وجود تشريعات قانونية توفر أطراً للتعامل فى هذه المبتكرات وضعف أسواق الأوراق المالية فى مصر عموما .

(ب) انخفاض المراكز المالية للبنوك العامة التجارية :

ترتب على إلزام البنوك العامة فى مصر قبل عام ١٩٩١ بتقديم القـــروض أو المساهمة فى المشروعات العامة منخفضة الربحية ، وقيام الحكومة باســـتخدام جزء من ودائع العملات الأجنبية لدى هذه البنوك لتمويل جـــانب مـــن وارداتـــها الضرورية ، أن تعرضت هذه البنوك إلى العديد من الخسائر التى تمثلت فى زيادة نسبة الديون غير القابلة للاسترداد ***Non – Performing*** ، وانخفـــاض قيمـــة الأصول بالعملات الأجنبية ، ومن ثم انخفض المركز المالى للبنوك العامة .

(ج) التمييز بين البنوك الخاصة و العامة :

على الرغم من خضوع البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبيـــة لنفـــس اللوائح المصرفية التى تطبق على البنوك العامة التجارية ، إلا أن الواقع العملـــى يقدم صوراً واضحة من تحيز هذه اللوائح لصالح الأخيرة ، وتمثل ذلك فى :

- استفادة البنوك العامة التجارية من عدم دفعها فائدة على الودائع الجاريـــة. كما استفادت أيضا من علاقاتها الخاصة بشركات القطاع العـــام . فعندمـــا تتحول هذه الشركات إلى مقترض صاف من البنوك العامة ، كانت اللوائـــح تلزم هذه الشركات بعدم استخدام أية تسهيلات أو خدمات مصرفيـــة مـــن البنوك الخاصة ، إلا إذا تم السماح لها من البنك العام الذى تتعامل معه.
- لا تجيز اللوائح للبنوك الخاصة بالمساهمة المباشرة – امتلاك اسهم – فـــى الشركات الصناعية أ والتجارية (باستثناء بنك النيـــل) ، كمـــا لـــم يكـــن مسموحاً لبعض البنوك المشتركة وجميع فروع البنوك الأجنبيـــة بالتعـــامل بالعملة المحلية، وبالتالى حرمان هذه البنوك من مورد مالى هام فى الســـوق المحلية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العــــدد :	
المصــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

- تعدد الجهات الإشرافية والرقابية على البنوك ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى وجود احتمال بعدم إمكانية تطبيق المعايير الإشرافية والرقابية التى يطبقها البنك المركزى على البنوك الخاصة والمشتركة ، فى مجال الملاءة المالية أو تصنيف القروض مثلاً ، بشكل متماثل مع المعايير التى يطبقها مراقبو الحسابات الذين يقومون بالتفتيش على البنوك العامة .

المرحلة الثانية : التحرير المالى (١٩٩١ – ١٩٩٣) :

اعتباراً من أوائل عام ١٩٩١ ، تم اتخاذ عدة إجراءات – فى إطار برنامج التحرير المالى – لمعالجة اوجه القصور السابقة وتمثلت فى :

١) تقوية اللوائح الوقائية وتدعيم المراكز المالية للبنوك :

(ا) حدد البنك المركزى المصرى ***Central Bank of Egypt (CBE)*** الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٩١ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، كفترة انتقالية تلتزم البنوك المسجلة لدية – باستثناء الفروع الأجنبية – بالوصول إلى معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات اتفاقية بال .

(ب) فى يوليو ١٩٩١ ، ألزم (***CBE***) هذه البنوك بضرورة تصنيف الديون، سواء فى شكل قروض أو سلفيات أو حسابات جارية ، وتكوين مخصصات لها تختلف باختلاف طبيعة الدين ، مع عدم التفرقة بين ديون الشركات العامة والخاصة .

(ح) وفى نفس الشهر ، قامت الحكومة بإصدار سندات بالدولار الأمريكى بواقع ٢,٠٩ مليار دولار ، تم استخدام مبلغ ١,٠٨ مليار دولار لزيادة رؤوس أموال البنوك العامة ، والباقى تم استخدامه فى تغطية خسائر استخدام العملات الأجنبية فى تمويل الواردات .

(د) وفى مجال تدعيم الإشراف على البنوك ، تقرر عدم زيادة نسبة الأصول إلى الالتزامات بالعملات الأجنبية عن ١٠٥% وبالعكس ، وألا يتجاوز صافى مراكزها المالية بالعملات الأجنبية ٢٠% من حقوق الملكية بالنسبة لجمع العملات أو نسبة ١٠% لكل عملة على حدة ، وألا تزيد نسبة توظيفات البنك لدى مراسل واحد بالخارج عن ٤٠% من حقوق الملكية وفقاً لمعيار رأس المال ، أو نسبة ١٠% من إجمالى توظيفاته لدى المراسلين أيهما أقل .

٢) إزالة القيود على دخول وخروج وعمليات البنوك :

أولا: الدخول و التوسع :

اشتمل قانونى البنوك والائتمان رقمى ٣٧ لسنة ١٩٩٢ و٩٧ لسنة ١٩٩٦ على الإجراءات التالية لتنظيم عمليات الدخول إلى السوق المصرفية وتوسع البنوك ، وذلك على النحو التالى :

(ا) اشترط القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بأن يكون النفاذ إلى السوق المصرفية وفقا للأشكال والمعايير التالية :

١) بنوك مشتركة ***Joint – Venture Banks*** أو فروع ***Branches*** لبنوك أجنبية ، ويتم السماح بالدخول لهذين الشكلين طبقا للأتى :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

** لا يقل الحد الأدنى لرأس المال المرخص به ، ورأس المال المدفـــوع عن ٥٠ و ١٠٠ مليون جنيه على الترتيب للبنـــوك المشـــتركة ، أمـــا الفروع الأجنبية فيجب أن لا يقل رأس المال المخصص للعمـــل فـــى مصر عن ١٥ مليون دولار ، أو ما يعادلها من العملات الحرة .

** يقوم البنك المشترك بتقديم خطاب ضمان من أحد البنوك الأجنبية فـــى حالة زيادة حصة الشريك الأجنبى فى رأس المال المدفوع عـــن ٥٠% كما يتعهد المركز الرئيسى التابع له الفرع الأجنبى بكافـــة الالتزامـــات التى قد تنشأ على الفرع .

** يجب خضوع المركز الرئيسى التابع له الفرع الأجنبى المراد اقامته فى مصر لرقابة السلطة النقدية فى الدولة الام .

٣) **مكاتب تمثيل :** يشترط القانون السابق أن يقدم مكتب التمثيل ما يفيد خضوع مركزه الرئيسى لرقابة السلطة النقدية فى الدولة الام ، وأن لا يكون للمركز الرئيسى فرع أجنبي يعمل فى مصر .

(ب) يتم السماح للبنوك القائمة بزيادة عدد فروعها إذا استوفت هذه المعـــايير السابقة ، بالإضافة إلى التزام هذه البنوك بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المـــال واستكمال المخصصات ، ودرجة التركز فى منح التسهيلات الائتمانية ، ودرجة التوازن بين الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية .

ثانيا : إزالة القيود على أنشطة البنوك :

وأشتمل ذلك على ما يلى :

١- ألغى القانون السابق (٣٧ لسنة ١٩٩٢) القـيود التى تحد من المساهمة المباشرة لفروع البنوك الأجنبية فى البنوك المشتركة .

٢- ألغى القانون رقم (١٠١ لسنة ١٩٩٣) القيد الخاص بالتعامل فى العملـة المحلية بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال شاملة فروع البنوك الأجنبية .

٣- سمحت التعديلات التى أشتمل عليها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٦ لوحدات الجهاز المصرفى بحرية تحديد معدلات الفائدة على عملياتها المصرفيـة وأسعار الخدمات المصرفية ، والسماح لها بدفع فوائد علـى الحسـابات الجارية بالعملة المحلية ، بالإضافة إلى السماح للبنوك التجاريـة وبنـوك الاستثمار والأعمال بالعمل كبنوك شاملة .

ثالثا: آليات الخروج :

حددت اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ آليـة الخروج من السوق المصرفية على النحو التالى :

١- إلزام البنوك العاملة والمسجلة لدى *(CBE)* بالاشتراك فى صندوق التـأمين على الودائع ، طبقا للمادة ٣١ مكررا ، ويكون لهذا الصنـدوق شـخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . ويهدف هذا الصندوق إلى معاونة البنوك التـى قد تتعرض لمصاعب مالية للحفاظ على حقوق المودعيـن ، وبمـا يحقـق الاستقرار فى النظام المصرفى .

٢- اندماج البنوك المتعسرة فى أحد البنوك التى يجب أن تكون معـدلات الأداء والسلامة المالية لها مرتفعة .

وأسفرت هذه الإجراءات عن تغيرات ملحوظة فى هيكل الجهاز المصرفى المصرى ، فتوضح البيانات أن البنوك العامة التجارية قد انخفض نصيبها السوقى من ١٠٠% لعام ١٩٧٤ إلى ٦١% عام ١٩٩٢ ، ثم انخفض إلى ٦٠% فى نهاية يونية ١٩٩٥ ، وفى مقابل ذلك فان البنـوك التجارية والاستثمارية الخاصة والمشتركة والتى لم يكن لها وجود يذكر فى ديسمبر ١٩٧٤ ، قد بلغ نصيب كل منهما من السوق المصرفية ٢٤،٣% ، ١٤,٦% على الترتيب فى يونيـة ١٩٩٢ ارتفع إلى ٢٤,٨% ، ١٥% فى يونية ١٩٩٥ ، كما يوضح الجدول السابق أن عدد الفروع لهذه المجموعات قد أخذت اتجاها تصاعديا من فرع واحد فى ١٩٧٤ إلى ٣٧٢ فرعا فى ١٩٩٢ ثم إلى ٣٩٧ فرعا فى يونية ١٩٩٥ .

وفى إطار القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتعديل قانون البنوك والائتمان زاد عدد البنوك الخاصة والمشتركة والفروع الأجنبية التى تم السماح لها بالتعامل فى العملة المحلية ، ليصل إلى بنك استثمار وأعمال واحد وثمانية فروع لبنوك أجنبية حتى يونية ١٩٩٦ . وفى خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٦ ، تم إدماج خمسة عشر بنكا من بنوك التنمية بالمحافظات المصرية فى البنك الوطنى الام بالقاهرة ، كما تم إدماج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) فى بنك مصر . كما شهدت الفترة من يونية ١٩٩٧ صدور العديد من القرارات للبنك المركزى ، تلزم البنوك العاملة بنشر بيانات ربع سنوية عن أنشطتها بالإضافة إلى توحيد الأسس المحاسبية المطبقة فى جميع البنوك .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

٣٠٤. جدول التزامات مصر فى الخدمات المصرفية فى إطار(WTO)

طبقا لما تقرره اتفاقية *GATS* ، تقدمت مصر بجدول التزاماتها فى مجال الخدمات المالية والخدمات المصرفية الفرعية التى ترغب فى تحريرها ، وذلك بعد مفاوضات مع باقى الإعضاء ، وقامت بتحديد الشروط والمعايير على النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية,على الأشكال المختلفة لتقديم الخدمة المصرفية . وتضمن الجزء الخاص بالخدمات المصرفية على مقدمة عامة اشتملت على المعايير الرئيسية لاحتياجات السوق الاقتصادية فى مجال الخدمة المصرفية . وتم تحديد طرق النفاذ – طرق دخول البنوك الأجنبية – لعارضى الخدمات المصرفية الأجانب فى شكل بنوك مشتركة أو فرع أجنبية أو مكاتب تمثيل .

كما تم ربط الموافقة على الدخول إلى السوق المصرفية من عدمه على مجموعة من المؤشرات المالية ، تقوم مصر بتحديد المعدلات التى تسمح عندها بدخول أو عدم دخول البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة ومكاتب التمثيل وهذه الشروط هى :

(١) نسبة إجمالى الأصول المالية للقطاع المصرفى إلى إجمالى الأصول المالية فى السوق الاقتصادية (القطاع المصرفى وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية) .

(٢) الكثافة المصرفية وتقاس بنسبة عدد السكان بالألف لكل وحدة مصرفية .

(٣) نسبة إجمالى الدائنين إلى إجمالى الودائع .

(٤) نسبة عدد الفروع للبنوك المشتركة والأجنبية إلى إجمالى عدد وحدات الجهاز المصرفى التى تعمل فى السوق المحلية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

(ه) مرحلة التنمية الاقتصادية للقطاع المالى ، وتقاس بنسبة الأصول المالية فـى السوق الاقتصادية إلى الناتج المحلى الإجمالى .

بمعنى أخر ، فإن السلطة النقدية فى مصر لها أن ترفض التصريح لإنشـاء بنوك جديدة مثلا ، إذا تجاوزت نسبة إجمالى الأصـول الماليـة للقطـاع المصرفى إلى إجمالى الأصـول الماليـة ٨٠%، أو انخفضـت الكثافـة المصرفية عن ١٠ ألف نسمة / وحدة مصرفية ، أو زادت نسبة الفـروع للبنوك المشتركة والأجنبية إلى إجمالى عدد وحدات الجهاز المصرفى عـن ٥٠%، وهكذا .

أما التزامات مصر طبقا لشكل التجارة فهى على النحو التالى :

أولا : لم تتقدم مصر بأى التزامات فى مجال توريد الخدمة المصرفية عبر الحدود ، أو انتقال المستهلكين (استهلاك الخدمة المصرفيـة فـى الخارج من قبل المقيمين أو بالعكس) .

ثانيا : تقدمت مصر ببعض الالتزامات فى مجال توريد الخدمة عن طريـق التواجد التجارى الدائم *(FDI)* وانتقال العمالة ، ولكن الدخول إلـى السوق أو انتقال العمالة وفقا للشروط والمعايير التالية :

(١) **القيود على النفاذ للأسواق :**

(أ) الدخول فى شكل بنوك مشتركة أو فروع أو مكاتب تمثيل .

(ب) البنوك الأجنبية التى لها فروع فى مصر غير مصرح لها بفتـح مكاتب تمثيل .

(ج) لا يوجد قيود على حرية الفروع الأجنبية فى استقدام عمالة مـن الخارج .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

(٢) القيود على المعاملة الوطنية :

(أ) يسمح للبنوك المشتركة والفروع الأجنبيـــة بتقديـــم الخدمـــات المصرفية التالية :

** تلقـــى جميـــع أشـــكال الودائـــع ، وتقديـــم كافـــة أشـــــكال وآجال الائتمان والقيام بجميع خدمات المدفوعـــات وتحويـــلات الأموال .

** تقديم الضمانات ، والالتزامات ، والاتجار لحسابها ، أو لحساب عملاءها في أدوات السوق المالية والنقد الأجنبى .

** المشاركة فى إصدار الأسهم ، وتقديم جميع الخدمات المرتبطـــة بهذه الإصدارات .

(ب) يجب ألا يزيد حصة الشريك الأجنبى فى رأسمال البنك المشترك عـــن ٥١% .

(ج) يقتصر نشاط مكاتب التمثيـــل علـــى إجـــراء الدراســـات وبحـــث فرص الاستثمار والعمل كحلقة وصل بين البنوك الدولية فى الخارج ومراسليها فى مصر .

(د) القيام بتدريب وتأهيل العاملين المصريين فى البنوك المشتركة.

(هـ) يجب أن يكون المدير العام للبنك المشترك من المصريين .

ويعنى ذلك ، أن التزامات مصر فى إطار منظمة التجـــارة العالميـــة لا يتجاوز حتى الآن بنود وقوانين البنوك الائتمان الصادرة اعتبارا من عام ١٩٩٢.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف شوبك
الموضوع الفرعي :	ومصر : تجارة الخدمات	رقم العـــــدد :	١٠٣
المصـــــدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	/ ١٩٩٩

هل ستطيح الجات باسعار الأسهم؟

سؤال قد يبدو غريبا، وقد يبدو عدم وجود علاقة ما بين الجات والبورصة.. هذا هو ظاهر الأمر. أما الحقيقة فالامر مختلف، فاتفاقية الجات تعنى الاسواق المفتوحة وتعنى منافسة شرسة سوف تتعرض لها الشركات المصرية - خاصة الصناعية منها - وبالتالى فإن حصة هذه الشركات فى السوق، ربما تتراجع، ومن ثم سوف تتراجع الأرباح، وتبدأ المتوالية التقليدية لتنتهى بتراجع أسعار الأسهم فى البورصة.

إعصار «الجات» يهدد البورصة

من هنا يبدو طرح السؤال امرا ضروريا والاجابة عنه محل اجتهادات خبراء السوق وهو ما يرصده هذا التحقيق.

عيسى عامر رئيس شركة السلام لتداول الأوراق المالية يرى ان تطبيق اتفاقية الجات سوف يؤثر على الشركات الصناعية خاصة التى تقوم بالتسويق والبيع فى السوق المحلية فقط، وبالتالى توقع انخفاض مبيعاتها، ومن ثم تقلص ربحيتها وانخفاض اسعار اسهمها سلبا فى السوق. اما الشركات الصناعية المقيدة فى البورصة وتعتمد فى مبيعاتها على الاسواق الدولية فيمكنها منافسة المنتجات القادمة من الخارج وهذا يعنى امكان ثبات المبيعات والربحية وبالتالى اسعار اسهمها فى السوق.

الخدمات تتأثر

ويضيف عامر ان شركات الخدمات تنقسم الى جزءين الاول يمكن التأثير عليه مثل شركات السياحة وخدمات النقل السياحى فى حالة سماح الدولة بالمنافسة فى هذا القطاع، وبالنسبة لشركات التنقيب عن البترول فلن تتأثر مطلقا لأن معظمها شركات اجنبية وبالتالى فلا جديد فى دخول شركات اخرى لمنافستها.

ويوضح رئيس شركة السلام ان البورصة وادارتها وهيئة سوق المال والمتعاملين والمستثمرين لا يمتلكون ادوات تمكنهم من تجنب التأثير على اسعار الاسهم فى حالة تطبيق الاتفاقية، إلا ان هيئة سوق المال بصفتها جهة رقابية يجب عليها تشديد الاجراءات اللازمة لزيادة الشفافية فى السوق.

ويشير الى دور جميع الجهات المسئولة فى ضرورة العمل بجدية لانعاش السوق من خلال زيادة الصادرات التى تعتبر مؤشرا على امكان المنافسة بالنسبة للسلع والمنتجات المصرية فى الخارج ويطالب مسئولي الشركات التى يهددها تطبيق الجات بدور فعال لرفع جودة المنتج طبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

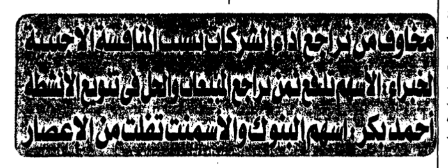
اما المهندس احمد بكر رئيس مجلس إدارة شركة النصر لتداول الأوراق المالية فيرى ان الاتفاقية سوف تؤثر سلبا فى البداية على الشركات ذات المنتجات المنافسة إلا ان الشركات سوف تجبر على تطوير نفسها او تخرج من السوق ويدخل غيرها اقوى واقدر على المنافسة مع المنتجات الأجنبية القادمة من الخارج.

ويضيف بكر ان هناك العديد من القطاعات مثل البنوك والاسمنت لن تتأثر بتطبيق الاتفاقية إلا ان دور الحكومة مهم مع القطاعات المتوقع تأثيرها منه ضرورة تخفيف ضريبة المبيعات او زيادتها فى بعض السلع فهذا حق للدولة مثلما فعلت المانيا وانجلترا.

دعم القدرة الإنتاجية

ويرى محمد الاتربى رئيس مجلس ادارة شركة الفرعونية لتداول الاوراق المالية ان الدور الرئيسى لتخفيف آثار الاتفاقية سلبا على اسعار بعض القطاعات يكمن عند رؤساء ومسئولى الشركات

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف شوبك
الموضوع الفرعي :	ومصر : تجارة الخدمات	رقم العـــــدد :	١٠٣
المصـــــدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٠ /١٩٩٩


مخاوف من تراجع أداء الشركات بسبب المنافسة الأجنبية
لخبراء الأسهم للخروج من تراجع المبيعات والحل في تنويع الأنشطة
أحمد بكر : اسهم البنوك والأسمنت تفلت من الأعصار

تحقيق: أشرف شوبك

والمصانع وعليهم العمل بسرعة وجدية خلال الفترة القليلة القادمة على زيادة قدرة المنتجات المصرية على المنافسة الدولية وعمل الدراسات اللازمة لذلك.

ويشير الى ان دور الحكومة اساسي في ضرورة تخفيض الضرائب خاصة ضريبة المبيعات على السلع الوطنية، الى جانب تشجيع الصادرات، فهناك دول عربية تمنح المصدرين اموالا مثل سوريا وهذا يمكننا من التعرف على مستوى سلعتنا في الاسواق العالمية.

ويؤكد ناصف نظمي رئيس مجلس ادارة شركة الأهرام لتداول الاوراق المالية ان الفترة الباقية على تطبيق الاتفاقية تعتبر فرصة يجب ان نغتنمها في تجويد منتجاتنا وزيادة قدرتها على المنافسة العالمية، مشيرا الى ضرورة سعي الشركات لاستقدام احداث تقنيات الانتاج وهذا دور الغرف الصناعية والتجارية الى جانب دور الاعلام المصري في تهيئة المناخ وتمسك المستهلك المصري بالمنتجات الوطنية.

ويوضح ناصف ان قدوم السلع الاجنبية بسعر اقل يعني اتجاه بعض الشركات والمصانع المصرية الى الاقتراض من البنوك بعد انخفاض المبيعات وهذا يعني اعباء اضافية على ميزانية الشركة، وليس هناك من سبيل غير ضغط المصروفات وتقليل العمالة، مشيرا الى ان قصر المدة الباقية يعطي ضوء احمر لجميع المسئولين بالسعي نحو دراسة زيادة كفاءة العمالة والنظر للمصري على انه اولى بالرعاية في استثمار امواله وانشاء مصانع لها قدر على المنافسة.

الاندماج هو الحل

ويقول عيسى فتحي العضو المنتدب لشركة المستقبل لتداول الاوراق المالية إن احد الحلول المقترحة للمصانع ذات الجودة المنخفضة هو الاندماج لتكوين كيانات كبرى تتمكن من المنافسة مع المنتجات الأجنبية القادمة من الخارج بعد تطبيق الاتفاقية فلدينا ١٣ مصنعا لتجميع السيارات ومعدل مبيعاتهما لا يقوى على المنافسة.

وتؤكد المؤشرات العالمية لهذه الصناعة ان المصنع لابد ان يبيع حوالي ١٠٠ الف سيارة في العام حتى يمكن تصنيفه من المصانع المنافسة في الاسواق العالمية.

ويشير عيسى الى ان المسئولين يجب ان يعترفوا بالشركات والمصانع غير القادرة على المنافسة، وبالتالي يمكن تحديثها او التخلص منها تدريجيا، ويمكن الاهتمام بالشركات الزراعية واستصلاح الاراضي التي تعتبر بعيدة الى حد ما عن المنافسة، ويمكننا انتاج محاصيل زراعية نستغني بها عن الاستيراد مثل مشروع توشكي. وعن حماية اسعار اسهم بعض الشركات ضد الانخفاض بعد تطبيق الاتفاقية يؤكد فتحي ان الأمر يتوقف على ايجاد المنافسة الاجنبية لبعض القطاعات ويجب على مسئولي الشركات ان يتعاملوا مع الادارة على انها مهنة وفن وليست وظيفة، ومن ثم البحث عن تجويد المنتجات وزيادة القدرة التنافسية.

ويقول حاتم جامع العضو المنتدب لشركة القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية إن دخول المستثمرين الاجانب او المصريين للبورصة يتوقف على فرص الربحية والفرص البديلة في مجالات الاستثمارات الاخرى، ويستبعد حاتم خروج الاجانب من السوق في حالة تطبيق الجات مؤكدا ان المستثمر الاجنبي يعتمد في توجيه أمواله على القطاعات المربحة، فعند تأثر احد القطاعات بسبب تطبيق الاتفاقية فانهم سوف يتجهون الى باقي القطاعات، مادامت تحقق لهم ربحية.

ويؤكد حاتم ان الدولة يجب ان تشجع اقامة الشركات والمصانع الجديدة وزيادة الاغراءات للمستثمرين بشرط إنتاج سلع ذات قدرة تنافسية ليست محلية فقط ولكن عالمية ايضا.

التأمين

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات

التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحكومة وتحرير اسواق التأمين	نعمان الزيالى	ملحق البورصة المصرية	٦٤	١٩٩٩/٨/٣	١٤٢
٢	هل لدينا رؤية مصرية لجولة الالفية ؟	عصام رفعت	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦١٢	/١١/٢٩ ١٩٩٩	١٤٣

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	نعمان الزرقانى
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العـــــدد :	٦٤
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٨/٣

الحكومة وتحرير اسواق التأمين

وصلتنا رسالة من احد رجال الاعمال يندد فيها بالاحتكارات فى سوق التامين ويطالب باعادة النظر فى هذا السوق وخاصة الاعلان تحرير اسواق التامين، تقول الرسالة أن قانون التامين فى مصر يحظر تامين الممتلكات والمشروعات القائمة فى مصر الا لدى شركات التامين المصرية.

وهذا نص لا غبار عليه بل اننا كرجال اعمال واصحاب مشروعات مصريين نؤيد هذا التوجه ليس فقط من منطلق الالتزام بالقانون بل من منطلق المسئولية الوطنية وبالرغم من ان شركائى الاجانب فى المشروع متضررين من الاسعار والخدمة الا اننى وبصفتى الشريك المصرى ملتزم دائما بهذا المنطوق ولكن مافهمه انه لابد ان تكون لدى الحرية والحق فى ظل الشفافية وفى ظل تفعيل اليات السوق (العرض والطلب) أن اسعى للحصول على اسعار منافسة وخدمة افضل وذلك من اكثر من شركة تامين مصرية..وان تكون لدى الحرية والحق فى اختبار الوكيل أو الوسيط الذى يفهم احتياجاتى التامينية ويدرسها بعناية ويدفع عنها امام شركة التامين، ولكن ماحدث مؤخرا يدعو الى وقفة .

فلقد كانت اصول ومسئوليات شركتى مؤمنة لدى شركة تامين معينة لسنوات طويلة ولكم عانينا من سوء الخدمة فيما يتعلق بتسوية التعويضات وقد راينا هذا العام أن نطلب عروضا من شركات اخرى بالسوق وطلبنا من احد الخبراء ان يقوم بمعاينة المصانع والمخازن وتحديث مبالغ التامين وبعد اتمام ذلك طلبنا عروض اسعار للتامين على مبالغ تكاد ان تكون ضعف المبالغ المؤمن عليها عليها الآن وذلك طبقا لتقرير الخبير الذي قمنا نحن بتكليفه ودفع اتعابه..والغريب أن شركات التامين المصرية تحفظوا فى تقديم عروض بحجة أن هناك اتفاق جنتلمان تم توقيعه مؤخرا بين رؤساء شركات التامين يمنح المنافسة وإننا لابد ان نلجا الى نفس الشركة السابقة..ماهذا!! اليس ذلك اذعانا وقسرا واحتكارا فهل يتفق السادة رؤساء شركات التامين على الاحتكار..وعلينا نحن العملاء الانصياع..واين الرقابة!!

وعندما هددنا بالتامين فى الخارج قيل لنا هذا ممنوع واذا كنت غير راض عن الخدمة (وليس السعر) من شركة التامين الحالية لابد ان اتقدم بطلب لمصلحة او هيئة الرقابة على التامين وبعد التحقيق فيه..ربما يسمحوا لى..أنا العميل بانتقال عمليات التامين الخاصة بى الى شركة اخرى ماهذا ياسيدى..!! اهذه هى اليات السوق.

اننا نطالب بشده بتطبيق قانون منع الاحتكار على شركات التامين.

الى هنا تنتهى رسالة المستثمر الذي رفض الافصاح عن اسمه او شركته لأسباب خاصة إن المتبع لمسيرة التامين منذ وقت مبكر فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، سيجد قواعد راسخة لمنع اساءة استخدام التامين.

وقد يحدث اختلال فى العلاقة التعاقدية بين المؤمن عليه وشركة التامين، فيؤدى المؤمن عليه المقابل فى بداية العقد (دفع قسط التامين) ولكن تتغير مع الوقت حالة الاطمئنان شركة التامين ولاتقوم الى اداء التزاماتها التعاقدية، ونظرا لأهمية التامين الاقتصادية فقد دفع ذلك السلطات الحكومية الى اصدار قواعد تنظيمية يفترض فيها ان تكفل سلامة شركات التامين فى الاجل الطويل ومما تجدر ملاحظته ان القواعد التنظيمية الاولى التى تحكم التامين اصدرت اساسا لحماية شركات التامين من عمليات الغش التى يرتكبها المؤمن عليه (التامين المفرط والتامين المتعدد وغير ذلك) ولم يبدا تزايد اهتمام المشرع بحماية مصالح مستهلك التامين (حملة وثائق التامين والاطراف الثالثة) الا فى مطلع القرن العشرين وخاصة مع ظهور التامين الالزامى فى بعض البلدان (التامين على السيارات، والتامين على المسئولية، وتعويضات العمال) وتزايد تعقد عقود التامين، وتسارع هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية بظهور «نزعة حماية المستهلك» وقد اصبحت حماية الجمهور ومعاملته بانصاف موضع اهتمام رئيسى اليوم فى معظم قواعد التنظيم الجديدة المتصلة بالتامين وافضت هذه النزعة الى توسيع انشطة المشروع فى عدد من البلدان منفذه مسالة الموثوقية لتشمل اعتبارات اخرى مثل توافر خدمات التامين واستطاعة الحصول عليها وجودتها.

وينص الاتفاق العام بشان التجارة في الخدمات المبرم مؤخرا فى اطار مفاوضات جولة اوروجواى بالا تمنع البلدان الاعضاء فيما يتعلق بالخدمات المالية على وجه التحديد من اتخاذ تدابير لأسباب تحوطية منها حماية حملة وثائق التامين والارتفاع بمستوى جودة الخدمة او كفالة سلامة النظام المالى واستقراره.

وقلنا سابقا ان للمشرعين والمشرفين على صناعة التامين دور مهم فى تنمية هذه الصناعة اذ يجب عليهم انشاء اطار سليم لتنمية هذه لصناعة ومعالجة الآثار التى تترتب على تردى الاسواق وعيوبها والمفروض ان تفيد هذه العملية لا المستهلك وحدة وانما ايضا الاقتصاد برمته، وينبغى ان يكفل المشروفون على صناعة التامين تطور السوق فى اتجاه الكفاءة والفعالية وليس فى اتجاه احتكار السوق وفرض خدمة رديئة بحكم القانون او التمسك بالقانون، فاليوم كل شىء قابل للتعديل طالما يصب فى هدف واحد هو ضرب الاحتكار ورفع كفاءة السوق مع ألارتقاء بالخدمات المقدمة من خلال بيئة تنافسية تقوم على مبادىء الاقتصاد السوقى،حيث يجب ان تضم السوق عددا كافيا من المشترين والبائعين لمنع اى عامل فرد فيها من اكتساب مركز مهيمن..فمع تطور السوق والاتجاه الى التاكيد على دور حول القطاع العام فلا يصبح ان يظل القانون الذى كان هدفه تفعيل القطاع العام ساريا فى اليوم فقانون التامين فى مصر يحظر تامين الممتلكات والمشروعات القائمة فى مصر الا لدى شركات التامين المصرية رغم تدني الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات ووجود اسعار منافسة بجودة خدمات اعلى فى السوق المصرى ويظهر ان الشركات القطاع العام اتفقوا فيما بينهم على تقديم الخدمة الاقل والتحكم فى السوق وركن المنافسة على جنب ليتجنبوا وجع الدماغ والفكار السوق الحر.

نعمان الزياتى

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العـــدد :	١٦١٢
المصـدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢٩



هل لدينا رؤية مصرية لجولة الألفية



المشاركون فى منتدى التصدير

الدكتور يوسف بطرس غالي
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
اللواء محمد عبد السلام المحجوب
محافظ الاسكندرية
الدكتور يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد الاسبق
محمود محمد
وزير الاقتصاد الاسبق
السفيرة د. ماجدة شاهين
نائبة مساعد وزير الخارجية

من قطاع سوق المال والتأمين والبنوك

عبد الحميد ابراهيم
رئيس هيئة سوق المال
د. سامح الترجمان
رئيس بورصتي القاهرة والاسكندرية
خيرى سليم
نائب رئيس هيئة الاشراف والرقابة علي التامين
حسن حافظ
رئيس الاتحاد المصرى للتامين
علي عبد العزيز فايز
مدير عام اتحاد بنوك مصر
عباس سماحة
مدير عام بالبنك الاهلى

من الغرفة التجارية بالاسكندرية

مصطفى ياقوت النجار
رئيس الغرفة
احمد الوكيل
خالد ابو اسماعيل
نائبا رئيس الغرفة
عماد الرشيدى
مصطفى عبد العزيز

من وزارة الاقتصاد

فخر الدين ابو العز
السيد ابو القمصان
امانى الوصال

من الخبراء

د. اسامة خير الدين
رئيس المجلس السلعي للحاصلات الزراعية
المستشار د. حسن البدراوى
د. عفاف طه احمد
هيئة التوحيد القياسي
د. عبد الباسط السباعى
مدير الشئون الفنية باتحاد الصناعات

أدار منتدى التصدير:

عصام رفعت
رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى
ومقرر عام المنتدى

مجموعة عمل الاهرام الاقتصادى

زينب ابراهيم
منال فايز
عبد العزيز جيرة

تصوير عصام شكرى

تبدأ غدا منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الامريكية جولة تفاوضية بين دول العالم المتقدم والنامي حيث يتم عقد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة لتقييم ما تم تنفيذه بالنسبة لاتفاقيات جولة اورجواي واستكمال ما تضمنته هذه الاتفاقيات لإجراء مزيد من التحرير في مجالي الزراعة والخدمات ولاجراء المراجعات المطروحة
لاسيما في مجال اتفاقيتي حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الـ Trips والـ TRIMS.
ويوجد خلاف بين الدول حول اعتبار المفاوضات التى ستتم غدا بمثابة جولة جديدة من المفاوضات حيث يرى عدد كبير من الدول النامية عدم اطلاق تعبير جولة أو ROUND لان ذلك يعنى الموافقة على طرح موضوعات جديدة للتفاوض

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العـــــدد :	١٦١٢
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/٢٩

والدخول فى اطار متكامل لتبادل التنازلات والمساومات للوصول الى الصفقة الواحدة ولذلك ترى هذه الدول ان مؤتمر سياتل ليس الا مجرد مؤتمر وزارى ثالث بعد مؤتمرى سنغافورة وجنيف.

فى حين ترى الدول المتقدمة وخاصة الدول الاوروبية والولايات المتحدة واليابان وبعض الدول النامية الزراعية مثل البرازيل والارجنتين وتايلاند وماليزيا واندونيسيا وجنوب افريقيا اطلاق تعبير جولة على مفاوضات سياتل غدا وتذهب الى مدى ابعد من الولاية المطروحة فى عدد من الاتفاقيات لتشمل موضوعات جديدة للتفاوض بهدف موازنة التنازلات التى تقدم عليها لاسيما فى مجال الزراعة.

ولم يتفق ايضا على الفترة الزمنية التى قد تستغرقها المفاوضات سواء كانت فى اطار جولة متكاملة أم لا ورغم ان الولايات المتحدة اتفقت مبدئيا مع المجموعة الاوروبية على الا تزيد الجولة عن ثلاث سنوات الا أن كثيرا من الدول النامية ترى ضرورة اطالة هذه المدة لتمكين الاجهزة الادارية بها من التعامل معها وقد تقدمت مصر بالفعل باقتراح بعدم تحديد فترة الجولة أو المفاوضات والاكتفاء بتحديد موعد لاجراء مراجعة شاملة لتقييم النتائج وتحديد الفترة الزمنية للانتهاء من الجولة.

ويطلق على مفاوضات سياتل عدة اسماء منها جولة التنمية وجولة الالفية وذلك على غرار الجولات التفاوضية للجات والتى بلغت ثمانى جولات منذ انشائها فى عام ١٩٤٨ وكان أخر هذه الجولات جولة اورجواى التى وقعت نتائجها فى ٩٤٠ ١٥ ٤ ويهدف النظام التجارى المتعدد الاطراف المعروف باسم الجات الى خلق نظام تجارى عالمى تذوب فيه الحواجز والعقبات بين الدول والشعوب.

وقد ناقش منتدى التصدير الذى تنظمه الغرفة التجارية بالاسكندرية بالتعاون مع الاهرام الاقتصادى تحت رعاية ورئاسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية موضوع مفاوضات سياتل حيث شارك فيه نخبة متميزة من الخبراء والمتخصصين فى كافة المجالات.

قانون سوق رأس المال

وقدم الدكتور يسرى مصطفى لمحة تاريخية عن تطور حركة سوق الاوراق المالية فى مصر منذ كان دورها محدودا للغاية مما استلزم وجود تنظيم قانون للشركات المالية فصدر قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذى اوجد التنظيم لكافة الشركات العاملة فى المجال سواء صناديق استثمار او شركات سمسرة اواستثمار محافظ.

واشار الى ضرورة اكتمال هذه الشركات حيث انه حتى الان يفتقر قانون سوق رأس المال الى شركات هامة حتى ينتظم السوق ويستقر.

ومن ناحية اخرى قال اننا وجدنا ان الفلسفة القديمة مازالت قائمة حيث كانت الحكومة تشجع الادخار فتم تغيير هذا المفهوم بحيث يتم تشجيع الافراد على الاستثمار بانفسهم فى البورصة فتم اعفاء العائد على الاوراق المالية من الضرائب اسوة باعفاء عائد الودائع.

واوضح د. يسرى مصطفى ان مفهوم التحرير فى قطاع الخدمات ومنها الخدمات المالية وهى المقصود بها سوق رأس المال والبنوك والتأمين يتمثل فى السماح لموردى الخدمة الاجانب ان يتواجدوا او يعقدوا عمليات فى السوق المحلى باحدى الطرق سواء عبر الحدود اى التعامل بدون الانتقال الى البلد الذى تتم فيه الصفقات او التعامل من خلال التواجد التجارى الدائم أما انتقال المستهلك الى العالم الخارجى للاستفادة من الخدمة المتاحة بالخارج والطريقة الرابعة هى انتقال العمالة المؤقتة لاداء الخدمة ، مشيرا الى أن مورد الخدمة من الممكن له ان يستفيد بالاساليب الأربعة او بأسلوب او اكثر حسبما ترسو عليه المفاوضات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العــــدد :	١٦١٢
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/٢٩

تعهدات التأمين فى الجات

وقال خيرى سليم: ان التأمين بطبيعته صناعة عالمية وقد تفهمنا التعهدات المطلوبة منا فى اطار اتفاقية الجات كما اتجهنا الى اصدار تشريعات جديدة تساعد على وجود البيئة المناسبة لعمل شركات التأمين فى اطار التحرير وما تفرضه التزامات مص فى الجات والتى توجب السماح للشركات الاجنبية العاملة فى مجال الخدمات بالاستثمار دون قيود او معوقات قانونية وقد بدأنا المعدل باصدار القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ والذى اتاح الفرصة لانشاء شركات تأمين اجنبية داخل مصر بنسبة ٤٩٪ بالنسبة لشركات تأمين الممتلكات وبنسبة ١٠٠٪ بالنسبة لشركات تأمين الحياة .

ـ كما تم تعديل القانون ٩١ وذلك فى عام ١٩٩٨

واوضح خيرى سليم ان مصر زادت على التعهدات التى التزمت بها فى الجات نتيجة للتطورات والتغييرات الاقتصادية العالمية حيث تم اتاحة الفرصة للشركات الاجنبية بانشاء شركات تأمين اجنبية داخل مصر بنسبة ١٠٠٪ دون التقيد بنسبة الـ ٤٩٪ كما رفعنا رأس المال المقرر لانشاء شركة التأمين من ٢ مليون جنيه الى ٣٠ مليون جنيه واشترطنا وجود مجموعة من الخبراء فى مجال التأمين فى مجلس ادارة الشركات وان يكون المدير المسئول مصريا كما سمحنا ايضا بعمل المدير الاجنبى.

ورغم ان التزاماتنا تنص على انشاء شركات تأمين كاملة لفرع الحياة سنة ٢٠٠٠ الا اننا سمحنا بهذا فورا وابتداء من عام٢٠٠٢ سيتم اتاحة الفرصة لانشاء شركات تأمين اجنبية.

ويهدف التعديل التشريعى لقانون التأمين الصادر فى عام ٩٨ الى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ورأس المال الاجنبى للعمل فى نشاط التأمين والى حماية مصالح اصحاب الوثائق وزيادة قدرتهم على معرفة حقوقهم وتطوير نظم الرقابة والاشراف على التأمين لانه من الافضل لحملة الوثائق ان تكون لدينا رقابة قوية تعمل بأسلوب رقابى متطور وسليم وان يعمل بالهيئة خبراء فى التأمين وليس مجرد موظفين.

دور اتحاد التأمين

وقال حسن حافظ من الاهمية بمكان ان يكون لدينا جهة رقابية قوية حكومية للاشراف والرقابة على التأمين، ومن الضرورى ايضا وجود جهاز يساهم فى التطوير وتستمع اليه الحكومة والاتحاد المصرى للتأمين هو هذا الجهاز الذى يمثل قطاع التأمين والذى شارك فى دراسة كافة التطورات التشريعية التى حدثت.

واكد اننا نسير فى اتجاه التحرير وهذا يتطلب ان نعد انفسنا لهذا التحرير وقد قام اتحاد التأمين بالفعل بعمل عدة اجراءات منها عمل قواعد محاسبية لكل قطاع وجهة رقابية واتفقنا على الشفافية فى كافة الامور.

بدأنا نعد خبراء فى العلوم الاكتوارية للسوق المصرى وقد مول الاتحاد بالفعل انشاء مركز للخبراء الاكتواريين بجامعة القاهرة لاعداد الكواد اللازمة للعمل فى مجال التأمين والبنوك وقد تم العام الماضى تخريج الدفعة الاولى من هذا المعهد وعددها ١٢ خريجاً.

واكد حسن حافظ على ضرورة التركيز على تدعيم جهاز الرقابة ليكون قادرا من الناحية الفنية للاشراف والرقابة على عمل شركات التأمين المصرية والاجنبية وتوفير الكوادر الفنية له.

السياحة

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات

السياحة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخبراء يطالبون بدمج الشركات السياحية فى كيانات عملاقة لمواجهة تحديات الجات	محمد قنديل	العالم اليوم	٢٦١٢	١٩٩٩/٨/٢٩	١٤٦
٢	مصر تحصل على ٦٠ فى المئة	محمد مصطفى	السياسة الكويتية	١١١٢٦	/١١/٢٨ ١٩٩٩	١٤٨

وضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد قنديل
وضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:السياحة	رقم العـــــدد :	٢٦١٢
ـدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٨/٢٩

مسئول باتحاد الغرف ينفى وجود دراسة لتنفيذها

الخبراء يطالبون بدمج الشركات السياحية فى كيانات عملاقة لمواجهة تحديات الجات

وزير السياحة: إنشاء المراكز السياحية الكبرى يفرض وجود شركات للتسويق

□ كتب ـ محمد قنديل وأسامة سليمان:

لجمع خبراء السياحة على أهمية العمل على دمج شركات السياحة فى كيانات عملاقة قادرة على الصمود مام التحديات التى تفرضها اتفاقية الجات.

وفى الوقت نفسه نفى مرسى الجابرى عضو مجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية وجود دراسة أو اتجاه لدمج شركات السياحة فى 5 كيانات كبرى.

إلا نه أكد فى اتصال هاتفى لـ«العالم اليوم» ضرورة وجود شركات قوية وعملاقة من خلال تجمعات كبيرة لمواجهة المنافسة الحالية والمستقبلية مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة.

وقال إن الأمر لا يعدو حاليا أن يكون مجرد أفكار لم تتبلور ولكن الرغبة موجودة لدى شركات السياحة المصرية للتجمع فى كيانات تستطيع التنسيق فيما بينها للوقوف على أرض صلبة حتى لا تؤثر عليها المنافسة الشرسة من قبل الشركات الاوروبية العملاقة فالرغبة موجودة ولكنها لم تتضح لمثل هذه الكيانات.

وأكد الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة أهمية الاتجاه نحو التكتل والاندماج بين المؤسسات على المستوى الدولى بهدف اقامة كيانات اقتصادية كبيرة تسمح بالاستفادة من مزايا الحجم الكبير وتعدد وتنوع النشاط وتكامل حلقات الخدمة السياحية.

واشار فى تصريحات له إلى أهمية الاستفادة من الاستثمار العربى والاجنبى المباشر والمشروعات السياحية المشتركة فى تعظيم العائد للأطراف المصرية المشتركة. واسهام الشركات السياحية والفندقية المصرية فى تملك الفنادق المطروحة للخصخصة.

ونوه الوزير إلى أن فكرة التجمع ليست بعيدة عن فكر وتطبيق النظام الخاص السياحى فى مصر. لانه باتباع نمط التنمية السياحية المتكاملة ونشوء المراكز السياحية الكبرى فى مرسى علم وطابا وابو شوعة فرضت فكرة وجود شركة أم للتسويق المجمع.

وأوضح جورج غبريال عضو مجلس إدارة غرفة شركات السياحة والسفر أن هناك مزايا مؤكدة من الكيانات المجمعة فى القطاع السياحى بصفة عامة خاصة وأن الاتجاه العالمى هو اتجاه التكتل والاندماج بين الشركات.

واشار إلى ضرورة التوصل لصيغة عملية للتكتل فى كيانات كبيرة بين الشركات المصرية لا لصراع الشركات الخارجية لانه صراع خاسر فى كل الاحوال وإنما لكيفية التعامل معها بشكل مدروس مدعم بالرؤية الواضحة والنتائج الايجابية.

وقال إن الاندماج والتكتل فى قطاع السياحة ظاهرة عالمية، والعمالقة يندمجون ويبتلعون الشركات الصغيرة وهو أمر واقع ينبغى أخذه فى الحسبان ومعايشته وفق ظروفنا للدخول فى كيانات وتجمعات قادرة على الصمود أمام الشركات العالمية الكبيرة والاستفادة من تعاملاتها كأسواق مصدرة للسياحة المصرية، وقادرة على جنب ملايين السياح إلى مصر.

وأكد غبريال على أهمية التفاهم بين الكيانات المصرية فى رسم وتحديد سياسات سعرية وخطط تسويقية طويلة المدى، وذلك من خلال فريق العمل الجماعى الواحد الذى يضع فى الاعتبار مصلحة الجميع بعيدا عن أية مضاربة فى الاسعار تؤدى إلى الخسارة والخضوع للشركات العالمية الكبرى التى تستطيع املاء شروطها على الشركات المصرية بكل سهولة وبالتالى الاضرار بمصلحة مصر.

كما أكد الخبراء أن العالم يشهد تطورا متلاحقا فى اساليب عمل شركات السياحة مما يعنى أن الكيانات الصغيرة يصعب أن تواكب هذا التطور وأنه لا مجال لاستيعاب هذا التطور الأمن خلال تحالفات كبيرة وقوية.

ودلل الخبراء على ذلك بالطفرة التى حدثت فى الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» فى إجراء حجوزات الفنادق والطيران والامداد بالمعلومات المطلوبة عن جميع المواقع السياحية فى العالم وقد أدى ذلك إلى تطور مذهل فى نوعية الخدمة السياحية.

ويرى محمد لهيطة رئيس لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصريين أن الاندماجات قضية دولية اصبحت ملحة وتفرض ذاتها على واقع العمل الاقتصادى فى جميع مجالاته.

واشار إلى أن الاستثمارات الضخمة من الصعب أن يقوم بها فرد واحد وأن اغلب المشروعات الجيدة تشهد تعاونا بين أكثر من مستثمر وأنه من الافضل تحالف وتعاون المشروعات القائمة بالفعل والمعروفة فى السوق وسيساهم ذلك بتأثيرات ايجابية على العمل السياحى.

وأكد أن شركات السياحة فى مصر مازالت فى اغلبها عبارة عن كيانات صغيرة وهو ما يضعها فى اشكالية كبيرة فى المرحلة القادمة حيث من الصعب أن تصمد أمام المنافسة الضارية فى العالم الذى أصبح يتقدم بشكل شديد التسارع وهو ما يعنى مردودا سلبيا على استقدام السائحين.

وأكد لهيطة أنه لابديل عن سرعة تأهيل هذه الشركات حتى لا تخرج نهائيا من حلبة المنافسة مقترحا أن يتم ذلك من خلال تجمع الشركات الصغيرة معا لتشكل كيانا كبيرا يكون قادرا على تطوير الاداء والخدمة السياحية كما يستوعب ويطبق التكنولوجيات الحديثة وفقا لاحدث الاساليب الدولية وبالتالى يمكن أن يساهم بدور مهم فى التنافس على جذب السائحين من مختلف دول العالم.

وقال لهيطة إن صناعة السياحة

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : محمد قنديل
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع تجارة الخدمات:السياحة
رقم العـــــدد : ٢٦١٢
المصـــــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٨/٢٩

محمد لهيطة:

سرعة إدماج الشركات السياحية ضرورة حتى لا تخرج من حلبة المنافسة

فى مصر تحتاج إلى سرعة اعتماد شركات السياحة الدولية على شبكة الانترنت فى إجراء الحجوزات والترويج السياحى وهو اسلوب مازالت الشركات المصرية لا تعتمد عليه بالشكل المطلوب حتى الآن.

ومن جانب آخر حذر الخبير السياحى عادل شوقى من التسرع فى عمليات الاندماج كنوع من المحاكاة للاتجاهات العالمية وذلك قبل دراسة ظروف كل شركة بشكل جيد واعداد الدراسات المستفيضة عن جدوى الاندماج.

وأوضح أن الاندماج قد تنجم عنه مشكلات ادارية وفنية خاصة فى مصر حيث نعانى من مشكلات إدارية عديدة مشيرا إلى ضرورة أن يكون الاندماج على أسس موضوعية ويتم التأكد من أن الأداء سيكون افضل وأن يكون هناك تكامل فى نشاط الشركتين المندمجتين.

واشار إلى أن الاستثمارات الضخمة أن لأنها ذات قدرة أكبر على التحديث واستيعاب التكنولوجيا كما انها تحقق وفورات فى العمالة وفى تكلفة الخدمة السياحية.

ومن ناحية أخرى يقول حسام السادات المدير الاقليمى للعلاقات العامة بفنادق ميريديان أن الكيانات الكبيرة من المؤكد أنها ستثرى العمل السياحى وتجعلنا على مستوى متقارب مع الشركات العالمية التى تتنافس بضراوة للاستحواذ على سوق السياحة فى العالم.

وأوضح أن شركات السياحة مطالبة بالتعاون والتحالف وليس التنافس الضار مشيرا إلى أهمية تطوير الاداء واستيعاب التقنيات الحديثة ومن جانب آخروقف التنافس غير الشريف الذى يضر بالحركة السياحية خاصة فيما يتعلق بما حدث مؤخرا من حرق للأسعار نتيجة الركود السياحى.

واشار إلى أهمية الخروج من دائرة تركيز الجهود والتنافس الشديد على زيادة عدد السائحين مشيرا إلى ضرورة أن تكون الزيادة محسوبة ومدروسة وأن تكون المناطق التى سيفد اليها السائحون مؤهلة لاستيعابهم وأن تتوافر بها جميع الخدمات اللائقة.

وطالب شركات السياحة أن تطور من برامجها السياحية لتتضمن دائما الجديد وأن تعمل على راحة السائح وأن تلتزم بجميع تعهداتها حتى لا تسيء إلى الحركة السياحية فى مصر بل تكون دعاية جيدة لها.

ومن جانبه أكد عادل بيبرس مديرفندق شيراتون الجيزة أن صناعة السياحة فى مصر تواجه تحديات مهمة اهمها زيادة عناصر الجذب السياحى وفتح اسواق جديدة ومواجهة فترات الركود وذلك لن يتحقق فى ضوء وجود شركات صغيرة تدار باساليب تقليدية بدائية وإنما من خلال استثمارات ضخمة وربما تكون الاندماجات خطوة مهمة فى هذا الشأن.

وأوضح أن شركات السياحة يمكن أن تلعب دورا مهما فى عملية فتح اسواق جديدة وعدم الاعتماد على السياحة التقليدية او الجنسيات التقليدية مشيرا إلى أن ذلك يمثل التحدى للصناعة باكملها خاصة أن نصيب مصر من السياحة الدولية مازال ضعيفا ولا يتوائم مع الطاقات السياحية الكبيرة فى مصر.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:السياحة	رقم العـــــدد :	١١١٢٦
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١١/١٨

وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجي في حوار خاص لـ «السياسة»

مصر تحصل على نحو 60 في المئة من ايرادات السياحة في الشرق الأوسط

■ الولاية الثالـــثة للرئيس مبارك العـــصر الذهبي لقطاع الســـياحة المصري ■ نتفاعل مـــع تحديات القرن المقبل بالاهـــتمام بمستوى الجودة والقـــدرة على المنافسة ■ المرحـــلة الجديدة مرحلة الحصـــاد الوفير وهدفنا تحقيق التوافق مع ظـــاهرة العملقة ■ رغم كل ماتحققه السياحة العربيـــة البينية اطمع في المزيد

القاهرة - محمد مصطفى:

■ التعامل مع القرن المـقبل اصبح واقعا.. ومن فوق ارض هذا الواقـع لابد وان تكون رؤيتـنا عـند طـرح مختـلف قـضايـانا للمناقشة.

من هذا المنطلـق حددت هدفي وانا ذاهب للـقاء الـدكتور ممـدوح البلـتاجـي وزير السياحـية المصري.. وكان الرجـل كعادته واسع الصدر معي فسـمح لي بطرح كل ما كان يدور مخيلتي مـن اسئلة حول الوضع الراهـن للسياحة في مصـر والتخطـيط المستقبلي لهذه الصناعة المهمة في سبيل تحقيق الاستراتيجيـة التي حددها الدكتور البلـتاجي فور توليـه مسؤولية السياحة المصريـة مـنذ سـت سـنوات.. هـذه الاستـراتيجيـة التي لخـصها في عـبارة «السياحة قاطرة التنمية».

فالى اين وصلت هذه القاطرة؟

وما قوى الدفـع التي تزودت بها لـلتحرك الى المستقبل والسير في اغوار القرن المقبل وكان هذا الحوار..

العصر الذهبي

● في تقديركم ما ابرز انجازات قطاع السياحة خلال المرحلة الماضية في طريق الانطلاق للقرن المقبل؟

■ ان الولاية الثـالثة للرئيـس مبارك من 1993 الى 1999 تـشكل لقـطاع السيـاحة العـصر الذهـبي لان واقع الـطفرة الـتي تحقـقت.. لان هذه الولايـة تاتي بـعد ولا بتي من الجـهد والعمل والتخطـيط على مستوى الاقـتصادي العام وخاصـة فيما يتصل بالـبنية الاساسية، وبعـد استقرار البلاد على نحـو استفـاد منه القـطاع السياحي ربما اكثر مـن غيره من قطاعات النشاط الاقتصادي بمـصر.. وعلى سبيل المثال ان الدولة كرست 260 بـليون جنيه لبناء الشبكة العمـلاقة للبنية الاساسية، والطفرة واضـحة تماما على كـل الانشطة الاقتـصاديـة سواء فـي تلك الـزراعة او الصـناعة او السـياحة او الخدمـات.. الخ ولكن تبـرز بصورة اشد خصوصيـة فيما يتعلق بـالسياحة حيث انهـا سمحت بان تتحـول ساحات رئيـسية لمعـارك الدفاع الوطني المشروعة الـى ساحات واسعة جدا للسيـاحة لازدهار منتج سياحـي جديد هو منتج الـمنتجعات البحرية فاقـيمت القرى السياحيـة في البحر الاحمر وسيـناء التي سمحت بتغير نوعي فـي طبيعة السياحة المصرية فاصبحت سيـاحة متعددة المنتج ولـيـست قـاصـرة عـلى زيـارة الاثـار الفرعونية.

وفي هـذه الولاية حدثـت ظاهرة حـصاد التـراكم.. فالـعمل الاقتـصادي القـومي والوطني العام عمل تراكمي الاثر، ففي هذه الولايـة بالذات حـدث التراكم بـالنسـبة للسياحة، وتحقـقت اكبر انجازات مرصودة احصائيا فيما يتعلق بالطاقة الفندقية التي قـفزت مـن 18 الف حـجرة الـى 87500 حجـرة.. وفيما يـتعلق بـعدد السائـحين الوافديـن الذي كان مليونـا ووصل الى 4 ملايـين ويتوقع ان يـزيد عن هذا الـرقم نهاية العام الحالي.. وفيـما يتعلق بالدخل السيـاحي الذي كان يقـدر بـ304 ملايين وصل الى مـايقرب من 4 بـلايين.. وهذه معالم اساسية من خلال ارقام لاتخطىء ولا تكذب ولاتتجمل.. وبمـعنى اخر انها تدل كميا على حجم هذه الانجازات.

واعتقد انه في هذه الولاية الثالثة للرئيس والتي جعـلتني الصدفـة ان اكون مسؤولا عن وزارة الـسياحة فـي هذه الفتـرة من 1999/93 حدثت ظاهرة تعمـقت باستمرار وهي التعاون الوثيق بين الحكومة والوزارة وبين القطاع الخاص بمؤسساته وشركاته وفنادقه كل على حـدة.. وهذا التعاون كان الهدف منـه خلق قناعات مـشتركة وروح فريـق عمـل يسمـح بالفعل ان تحـقق السيـاحة الانجازات المطـلوبة سواء عـلى مستوى الترويج والتنشيط والتسويق، او على مستوى التنمية والحفاظ على البيئة وزيادة الطاقـة الفندقية او علـى مستوى الارتقاء بعنـاصر الجودة الشاملة لـلمنتج السـياحي المـصري.. هـذا بالاضافـة الى قضية الـوعي المتزايد العمـيق لدى الراي العام المصري باهميـة صناعة السياحة.. فلابـد ان يحتضـنها المجـتمع وان تتلاشى السلوكـيات الجانبة ولـيس الـطاردة لـلسيـاحة، ولابـد ان تنـضج وتـتطـور ممارسـات مجـموعـة ضخـمة جـدا من الاجهزة والدوائر التي يتـعرض لها السائح اثنـاء حضوره لمصـر.. واعتقد ان هـناك طفرة وان كانـت غير كافية لوعـي عميق بقيمة السياحة بانها صناعة كثيفة العمل وبانهـا صناعة يـترتب علـى رواجها رواج عشـرات الصنـاعات والخـدمات المغـذية والمكملة لانـها تفتح افاقا جديـدة لخريطة مصر الديموغرافيـة الاقتصادية من خلال اعمار المنـاطق النائية.. وهذا هـو مفتاح ماحدث من تطور نوعـي جيد وان كان غير كاف لانه لاتـزال هناك بعض الـممارسات السلبية التي يجب العمل من اجل القضاء علـيهـا وتحويلـها الى ممـارسات اكـثر ايجابية.

التوافق مع متطلبات القرن الجديد

● ما الجديد الذي ستشهده خارطة العمل في وزارة السياحـة لمواجهة تحديات الـقرن الذي اصبحنا نقف على ابوابه؟

■ اعتقد ان وزارة الـسياحة مطالـبة اكثر من غـيرهـا بان تتـوافق اوضـاعهـا مع متـطلبـات القـرن الجديد.. وهـناك الان ظواهر شديدة الاهـمية متعلقة بـحماية حقوق الـمستهلكـين في مصر.. فالـسائح كمستهلك له حقوق يجب حمايتها ومن ثم تبرز الاهمـية القصوى لعـنصر الجودة.. وهذا حق المستهلك فـلا بد ان يكون مقابل الثـمن خـدمة نـزيهة ومـتكـافئـة مع ماقدمه.. ولا يوجد اي موقف احتكاري لاي دولة في الـعالم بحيـث انها تستـطيع ان تتهـاون في مستوى الجـودة والخدمات.. وهذا هـو اول توافق ضـروري ومطـلوب وينشق منه مجموعة كبيرة من الخدمات الضـرورية الواجب رقـابتها، [illegible] واجب تنـهض به جـميع وزارات الـسياحـة في العالم وهو ضرورة الرقـابة وضبط عناصر الجودة الشاملة ومنها الرقابة على الصحة العـامة وعلى الـبيئة، ومـناصرها وعـلى الخدمات الفندقية ومستواها والرقابة على منظمي الرحلات والشركات السياحية على مستوى النقل السـياحي ووسائله.. وهذا الامر يتـطلب ايضا كـفالة عنصـر بشري مدرب في القـطاع السياحي بـالذات سواء فنادق او مـنشآت او شركات سيـاحية او نقل سيـاحي.. مدرب على مسـتوى عال وعالـمي.. ولذلك نـحن نـعمل مـن خلال مجـموعة بـرامج واسـعة فيمـا يتعـلق بقـضيـة الـعـنصـر البـشري والارتـقاء بمهـاراته.. ويـتطـلب عـنصـر الجودة الشاملة ايضا قضية اللجوء الى تكنولوجيا

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع تجارة الخدمات:السياحة
المصدر : السياسة الكويتية
اسم كاتب المقال : محمد مصطفى
رقم العدد : ١١١٢٦
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١١/١٨

المعلومات والتسويق المعاصرة.. فاليوم هناك ثورة في نظم المعلومات في العالم تتداعى اثارها الى السياحة ايضا وبالتالي لم يكن من فراغ ان اقامت وزارة السياحة اربعة مراكز للمعلومات هي مركز معلومات للوزارة ومركز معلومات في كل من الهيئات الثلاث التابعة لها هيئة التنشيط وهيئة التنمية وهيئة المؤتمرات ونحن الان نعمل في المشروع القومي لمعلومات السياحة الذي يجمع بين مراكز الوزارة وهيئاتها مع مراكز معلومات الاتحاد المصري للغرف وغرف القطاع الخاص السياحي مع مركز معلومات مجلس الوزراء المصري ومع شبكة الانترنت الدولية.. وهذا هو المشروع الكبير الذي تم عرضه في مؤتمر المعلومات.. وفي برنامج العمل الذي عرضته في يوم السياحة العالمي كان واضحا اهتمامنا فيما يتعلق بقضية الجودة بالمعنى المهني والتوعية الاجتماعية للرأي العام والسلوكيات الجانبة والممارسات التي تتوافق مع فكر وممارسات المجتمع الدولي وقضية العنصر البشرى وتدريبه وصقل مهاراته على مستويات العمالة الاساسية والادارة الوسيطة والعليا.. اضافة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتسويق والادارة التي يجب ان تدخل بقوة في القطاع الخاص والرسمي على السواء واتصور مع هذه المنظومة اننا نستطيع ان نتمم اهدافنا الرئيسية المتمثلة في الثلاثة محاور التي ذكرتها، وهي التنشيط والترويج والتسوق والتنمية السياحية وزيادة الطاقة الفندقية والمرافق الخادمة للحركة السياحية والحفاظ على البيئة والمحور الثالث هو قضية الجودة الشاملة.

ازمات مستمرة

● السياحة بقدرما هي صناعة مربحة لكنها حساسة للغاية.. فكيف تتعامل مع هذا الواقع في ظل الازمات التي تعترض مسيرة السياحة بشكل مستمر؟

■ الواقع ان السياحة صناعة خدمية كبرى تحتل المرتبة الاولى للصناعات المولدة على المستوى العالمي.. وميزة مصر النسبية ضخمة فيها، وقدراتها التنافسية عالية سواء على مستوى الموروث الحضاري او التنوع الطبيعي البيئي او الشعبي او المناخ.. فجميع عناصر الجذب السياحي مجتمعة في مصر وقد تطورت بالفعل كثيرا عن ذي قبل واصبح هناك منتج سياحة بيئية وسياحة لرياضات الغولف والسفاري والرياضات الصحراوية ومنتج السياحة العلاجية والمعارض والمؤتمرات الدولية فضلا عن اجندة المناسبات السياحية التي ابتكرناها لاثراء هذا المنتج لتحقيق عناصر جذب اضافية ميلا شك فان مصر لديها فرصة حقيقية في ان تحقق انطلاقة اكبر في مجال السياحة ودائما كانت معدلات نمو السياحة تزيد عن معدلات نمو الاقتصاد القومي.. وهناك فرصة دائمة لان تتزايد مساهماتها في جذب العملات الاجنبية وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق وفرة من العملة الاجنبية وخلق فرص عمل وزيادة الصناعات والعمالة في المجالات المغذية والمكملة.. اذن هذا القطاع بالغ الاهمية وهو في الوقت نفسه بالغ الحساسية لانه لا يتأثر فحسب بقضايا جسيمة ولكنه يتأثر ايضا بقضايا عادية جدا، مثل تغيير سعر الصرف للعملات بالخارج، ومثل الازمة الاسيوية فهذه الازمة اثرت على السياحة في العالم، وزيادة سعر الدولار تؤثر على تدفق الاوروبيين وهكذا، فهناك مجموعة لا تنتهي من العناصر الطبيعية والاقتصادية والثقافية والاحداث والتطورات الاقليمية والتطورات الدولية وكلها قضايا شديدة التعقيد.. وهناك مداخلات من الداخل والخارج ضخمة جدا وبالتالي فالسياحة صناعة عظيمة جدا وفي الوقت نفسه حساسة جدا.. ومن ثم فان المسؤول عن القطاع السياحي يعيش بشكل مستمر في لحظات ادارة ازمات متتابعة سواء كانت ازمات الانحسار او ازمات الوفرة لاننا ننتقل من ازمة لاخرى في ثوان.. فالان نحن ندير ازمة التدفقات سواء على مستوى اختناقات المطارات او على مستوى الحجوزات الزائدة عن الطاقة.. وفي كل الاحوال اعيش في ادارة ازمة.. واعتقد ان الادارة بالمعنى الشامل هي في حقيقة الامر ادارة الازمات.

ولود ان اقول ان قطاع السياحة المصري يتعرض بالتحديد منذ 15 سنة لازمات متتابعة لا تنقطع بدءا من احداث اكيلي لاورو والامن المركزي ومرورا بحرب الخليج الاولى والثانية وبمجموعة غير عادية من الازمات لم تنقطع سنة واحدة الا عامي 1998، 1999 .. وما بين تلك الازمات السلبية هناك الازمات الايجابية المتمثلة في ان مصر تنتقل من ازمة الانحسار الى ازمة الرواج الزائد فجأة وفي فترة زمنية محدودة جدا لانها مقصد فريد وجذاب وهكذا.. فادارة العمل السياحي تتطلب قدرة وتعاونا وعملا على مستويات كثيرة جدا رسمية ومهنية سياحية واعلامية دولية ووعي داخلي وتحرك في الاسواق الخارجية وخلق مناسبات جديدة ومتابعة دقيقة للجودة والتنمية والترويج.. وهكذا.

البديل المتحفظ

■ تقول دائما ان مصر لم تحصل بعد على نصيبها العادل من السياحة العالمية فكم هو الرقم الذي تعتقد ان مصر تستحقه؟

● مصر تشكل اكثر من نصف حركة السياحة الوافدة الى منطقة الشرق الاوسط.. وفيما يتعلق بالايرادات تحصل مصر على نحو 60 في المئة من اجمالي الايرادات السياحية في المنطقة، ومع ذلك فهذه الارقام تتعلق بالنسب وليس بالارقام المطلقة، بمعنى انه عندما يأتي لمصر 4,5 مليون سائح عام 99 فمن المؤكد ان هذا نسبيا يعتبر طفرة بالمقارنة بالسنوات الماضية ولكن في المطلق لا يشكل ما تستحقه مصر.. وتحديد الرقم الذي تستحقه مصر لا يمكن ان يتم الا على اساس دراسات علمية واحصائية واقتصادية تقيم العلاقة ما بين منحنيات الطلب والعرض.. بمعنى انه لا يمكن تحديد حجم الحركة السياحية الوافدة واعتباره هدفا الا انا وضعنا في الاعتبار بالدرجة الاولى حجم الطاقة الاستيعابية وحجم المرافق وتطورها في خدمة الحركة السياحية، ونوعية وحجم وسائل الوصول جوا وبحرا وبرا.. هناك مجموعة واسعة جدا من العناصر لابد من دراستها في وقت واحد.. ونحن نعمل في جميع الاحوال وفقا لخطط خمسية تدخل في اطار الخطة العامة للدولة وهي الخطط المتابعة من عام 1982 حتى عام 2017 .. ولذلك فان لدينا تقديرات للتطور والمستهدف سواء على مستوى ارقام السائحين او الليالي او الدخل السياحي.. ومعدل النمو المقدر في خطتنا هو 8 في المئة وهذا المعدل اختير من بين بدائل كثيرة في التخطيط فيها البديل المتفائل والبديل المتوازن والبديل المتحفظ وهو البديل المحدد له نسبة نمو 8 في المئة سنويا.. وبالتالي فهو عمل علمي بحت وليس مجرد رقم يختاره الشخص حسب اهوائه او آماله او رغبته.. فلا بد ان يكون الطموح واقعيا.

مرحلة الحصاد

● في بداية توليكم مسؤولية وزارة السياحة رفعتم شعار «السياحة قاطرة التنمية» كاستراتيجية لتعاملكم مع هذا القطاع.. فماذا تحقق من هذه الاستراتيجية حتى الان؟

■ ان هذه المقولات ليست بهدف اثارة صحفية او اختيار رشيق للعبارات ولكنها نابعة من دراسة دقيقة وموقف علمي من ظاهرة النشاط الاقتصادي ومرتبطة بمراحل وبتطورات.. وعلى سبيل المثال ان نهتم بالدرجة الاولى بعناصر التنشيط والترويج والتسويق فلانها هي التي تفجر وتدفع وتقطر حركة الاستثمارات، لان المستثمر لا يقبل الا على سوق متحرك قابل للنمو وواضح ان هناك رواجا له وبالتالي فالمرحلة التالية بعد الترويج والتسويق والتنمية وزيادة الطاقة الفندقية هي الاهتمام بعنصر الجودة.. وهكذا يجب ان يكون العمل بالتوازي والتوالي، ولكن لكل مرحلة مفرداتها واولوياتها.. واعتقد ان هذه مرحلة الحصاد لان فيها الاثر التراكمي للعمل الوطني العام في كل قطاعات الاقتصاد المصري الذي يسمح للسياحة ان تجني هذه الثمرات سواء على مستوى البنية الاساسية او على مستوى الاصلاح المالي والنقدي او على مستوى الاصلاح الاقتصادي والتحرير.. وهذه المراحل الاساسية الثلاث في التطور الاقتصادي العام لمصر تؤدى بعد الدور الذي قام به القطاع السياحي والدور المشترك بين الوزارة وبين هذا القطاع الى ان تكون المرحلة المقبلة هي مرحلة الحصاد والحصاد الوفير نظرا لوجود المرتكزات التي تسمح لنا بتحقيق ذلك.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:السياحة	رقم العـــــدد :	١١١٢٦
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/١٨

توافق - لا تناطح

● الالفيـة الثالثـة ستشهـد تطبيـق الغات وسيكون من حق الشركات الدولية ان تفتح لها فروعا بمصـر- فكيـف ستتعـامل وزارة السياحة مع هذا التحدي؟

■ هذا الامر طرحناه في فـترة مبكرة جدا وبالتـحديد اعتـبارا من نهـاية عام 1995 وهو مـواجهة مـخاطر التـحول الى نـظام اقتصادي جـديد، بمعنى ضرورة الـتوافق مع آليات هذا النظام، لاننا جزء من العالم، ولن نكون بـعيدين عن التحـولات الكبرى فيه بل لابـد ان نشارك فيها.. فـمنذ اخر عام 1995 نهتم بمسـألة الجودة.. وطرحنا هذا على القطاع الخـاص وقلنا انه يجب ان نتوافق مـع التغيرات لان اتفاقـية تحرير الخدمات ستـكون سارية اعتبـارا من عام 2005 وعقدنا ندوة علمية كانت لها نتائج هامة، وهناك بحوث عن قـضية التكتلات لان هنـاك ظاهـرة «عملـقة».. وهـناك اندماجات كبـرى ورؤوس اموال تصل الى بلايـين، وتمتـلك الـشركات العـالميـة السياحية الكبرى اسطول طيران وسلاسل فنادق ووسائـل نقل بري وسككـا حديدية فكيف نتفاعل ونتـعامل مع هذه الظاهرة ولا نتـناطـح معهـا؟. فهـذا هو الـسؤال المطروح.. ونـحن بالفـعل نهتـم جدا الان بدراسة الظاهرة في الداخل والخارج وكيفية الاندماج.. وهل سيكون على اساس منتج ام على اساس جغرافي؟.. وما هي الهياكل المالية الضرورية لتـحقيق هـذا الاندماج وكـفالة حـقوق مـخـتلـف الـشركات المنـدمجة؟.. والـقطـاع الخاص مطـالب بالدرجة الاولى بان يـعي بما هو آت لانه لا يمكن ان تستمر الممارسات نفسها وبالاداء نفسه وبالاليـات نفسـها في ظل آلـيات جديدة تمامـا.. فماذا تستطيع ان تـفعله شركة صغـيرة غير قادرة علـى تقديم اي خدمات اذا كانـت اتفاقية الغات سـتسمح بان يكون للشركات العـملاقة العالمية وجود ارض في مـختـلف الـدول الموقـعة عـلى الاتفاقية وتقـديم خدمات مباشرة؟.. اذن كيف يمكـن ان نرتقي بمستـوى الخدمات وان ننافس من خلال الـسعر؟ وكيف يمكن ان ندرب الـعنـصر الـبشـري وان ندرس الاندماج وتحقـيق القدرة على الـتعاون مع الخارج فهذا هو التحـدي المطلوب والمطروح من المكابرة والتناطح.

تكامل سياحي عربي

● كيف تقيـمون العلاقات السياحيـة العربية البينية في المرحلة الحالية؟

■ اعتقد ان هـناك بادرة امل في تعـظيم السياحة العربية الـبينية.. وهذه البادرة تستند الى قاعدة موضوعية، وهي ان 42 في المئة من حركة السيـاحة العربية تخرج الى البـلاد العربية.. اذن هنـاك قاعدة لا باس بها اذا قـارنا ذلك بالتجارة الـعربية البيـنية التـي لا تصل الى 9 فـي المئة.. فالسيـاحة بذلك تقف في موقـف متقدم. وقد يـكون هـذا نواة جـيدة لـلتـكامـل الاقتـصادي العـربي او للسـوق العربـية المشتركة.. واقول ان هناك املاً لان الاقليم العربي الممتد والمتصل يزخر بجميع عناصر الجذب السياحي، وهناك تكامل اذن فهناك مصـلحـة مشـتركـة لتـعزيـز الـتعاون المشترك.. وقد وضعنا اسـسا لهذا التعاون بان يـكون هـناك تعـزيز في الـتدفـقات العربية - العربيـة وان يكون هناك تعزيز في الاستثمارات العربية المشتركة للتنمية السياحـية في الوطن العـربي.. وان يكون هنا تعاون لتعظيم عـائد العالم العربي من السيـاحة العالـمية، وهي قضـايا مهنـية مدروسـة. وهناك كـيانـات تخلـق داخل المجلس الوزاري لـلسياح العرب.. ولـكني رغم ذلـك لست راضـيا .. لان الـ 42 في المئة هذه ليست كافية ومن الممكن جدا ان ترتفع وبـسرعة الى 60 في المئـة واكثر.. فلماذا نـتجه لمقاصد اخـرى؟ ولماذا لا نعزز اقتـصاديات الـسياحة العـربية مـن خلال الحركة الاكـثر كثافة عـلى الاقليم الـعربي خصوصا وان لدينا كل امكانات التكامل؟

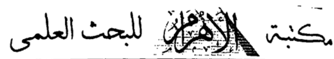
قطاع الملكية الفكرية

الجات

ومصر : قطاع الملكية الفكرية

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية	البنك الدولى	تقرير عن التنمية فى العالم (٩/٩٨)		١٩٩٩	١٥١
٢	الجات وحقوق الملكية الفكرية	محمد صفوت قابل	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٠٦	/١٠/١٨ ١٩٩٩	١٥٢
	قانون حماية الملكية الفكرية الجديد	خالد حسن	العالم اليوم	٢٦٨٤	/١١/٢١ ١٩٩٩	١٥٤



ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	البنك الدولى
ضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العـــــدد :	
ـــدر :	تقرير عن التنمية فى العالم(٩٨/٩٩)	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية ينشئها القانون الوطنى ، وهى بالتالى لا تسرى إلا فى اختصاص قضاء وطنى واحد ، مستقلة عن أمثال هذه الحقوق الممنوحة فى مكان أخر . ومن ثم فإن إقامة نظام عالمى لحقوق الملكية الفكرية يقتضى التعاون بين الحكومات الوطنية لتحقيق التجانس بين قوانينها . وعلى مدى السنوات المائة الأخيرة ، جرى التفاوض على عدد كبير من المعاهدات الدولية لإنشاء هذا التعاون . وكان معظمها يدار من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وهى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . واتفاقيات هذه المنظمة ـ مثل اتفاقية باريس للمخترعات الصناعية واتفاقية بيرن لحقوق التأليف فى الأدب والفن والموسيقى ـ تشترط على الموقعين عليها أن يمنحوا الأطراف الأخرى المعاملة الوطنية فى حماية حقوق الملكية الفكرية (أى أن تعامل الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات المحلية) وإن كانت لا تطبق عادة نفس المعايير العامة للحماية . وتتطلب القواعد العالمية الجديدة لحقوق الملكية الفكرية إعادة تقييم للاستراتيجيات السابقة للحصول على المعرفة ونشرها واستخدامها

واتفاقات الاتجار فى حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٤ تعتمد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحالية وترسى الأساس لتقارب عالمى نحو معايير أكثر تشددا من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية . وهى تشترط على الموقعين عليها أن يطبقوا على الأخرين مبادىء المعاملة الوطنية ووضع الدولة الأولى بالرعاية . وخلافا لمعظم الاتفاقات الدولية الأخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية ، فإن اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة فى تلك الحقوق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميع أشكال الملكية الفكرية ، مثل حق التأليف ، والعلامات التجارية وعلامات الخدمة ، والإشارات الجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وبراءات الاختراع ، وتصميمات نماذج الدوائر المتكاملة والأسرار التجارية .

ويضع الاتفاق بالنسبة لكل مجال تعريفا لعناصر الحماية الأساسية : الموضوع الذى يراد حمايته ، والحقوق التى يتم إسباغها ، والاستثناءات المسموح بها من هذه الحقوق . ولأول مرة على الإطلاق بالنسبة لأى اتفاق دولى بشأن الملكية الفكرية ، فإن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية تتصدى لموضوع الالزام بالتنفيذ بإقرار تدابير أساسية لضمان وجود تعويضات متى حدث تعد على هذه الحقوق . وتخضع المنازعات التى تنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن التزامات حقوق الملكية الفكرية لنفس الإجراءات المتبعة فى تسوية المنازعات التى تطبقها منظمة التجارة العالمية .

وقد أصبحت أحكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتداء من عام ١٩٩٦ ، وإن كانت البلدان النامية تتمتع بفترة انتقالية مدتها أربع سنين باستثناء الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية والمتعلقة بالدولة الأولى بالرعاية . وخولت الدول النامية فترة انتقالية إضافية مدتها خمس سنين بالنسبة لبراءات اختراع المنتجات فى مجال التكنولوجيا والتى لم تسبق حمايتها قبل عام ١٩٩٦ (وهى تنطبق على المنتجات الدوائية). ومنحت أقل البلدان نموا فترة انتقالية تمتد إلى عام ٢٠٠٦ ، وذلك أيضا باستثناء المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية

أصبحت قضايا العولمة وتحرير التجارة الدولية من أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة، فالاتجاه السائد والذى تسعى الدول المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية الى ترسيخه هو تحرير التجارة الدولية ووضع الاطر اللازمة لذلك، وخاصة من خلال اتفاقية الجات وماتبعها من انشاء لمنظمة التجارة الدولية، ورغم الالحاح على فوائد تحرير التجارة الدولية، إلا انه ومع اطراد الازمات التى عصفت باقتصاديات العديد من الدول، بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بان تحرير التجارة الدولية هو فى الاساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية، وان اعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المفاوضات التجارية متعددة الاطراف لايراعى اعادة النظر فى العلاقات بين الشمال والجنوب بمايخدم التنمية فى الدول النامية، بل يهدف اساسا لفتح الاسواق امام التجارة الدولية والتى تسيطر عليها الدول المتقدمة، حيث اصبح التوسع الخارجى هو الوسيلة الاساسية امام هذه الدول للتغلب على مشاكلها التسويقية نتيجة حجم الانتاج الكبير، وامام شدة المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات التابعة لهذه الدول.



قسم الاقتصاد - كلية تجارة المنوفية

الجات وحقوق الملكية الفكرية

ومن القضايا المثارة فى تحرير تجارة الخدمات قضية نقل التكنولوجيا وما يتصل بها من حقوق الملكية الفكرية والتى اصبحت محل اهتمام كبير من جانب الدول المتقدمة، حيث انها هى التى تحتكر انتاج وتطوير التكنولوجيا وبالتالى تحقق مكاسب كبيرة من جراء نقل هذه التكنولوجيا خاصة الى الدول النامية(هناك اتجاه يدعو إلى ان تتخصص الدول المتقدمة فى انتاج التكنولوجيا وان تترك انتاج الصناعات التقليدية الى الدول النامية)

والاتجاه السائد هو ان تعمل الدول النامية على الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة مع القيام بتطويعها لتلائم ظروفها، ويعزز هذا الاتجاه هبوط تكاليف الاتصالات مما جعل نقل المعرفة ارخص منه عن اى وقت مضى. ولكن رغم ذلك فإن هذا النقل للتكنولوجيا لايتم بالسرعة المطلوبة للدول النامية.

ويلاحظ ان مدفوعات حقوق الملكية التى دفعتها الدول النامية عام ١٩٩٥ كانت اكثر من ٦٠ مليار دولار، بعد ان كانت ٧ مليارات دولار عام ١٩٧٦، وهذه الزيادة الكبيرة فى مدفوعات حقوق الملكية ترجع لسببين:

١ - تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الدول النامية وتعدد اشكال هذا الاستخدام بمحاولة الحصول على مبادئ التصميم، والترخيص بانتاجها محليا

٢ - الاتجاه الى وضع قواعد اكثر شدة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما اتضح فى الاتفاقيات التى تم ابرامها فى نطاق منطقة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، ولقد ادت هذه الاتفاقيات الى نقل قوة المساومة الى جانب منتجى المعرفة مقابل ضعف موقف الدول النامة

وقد يؤدى الاتجاه المتزايد لمدفوعات حقوق الملكية نتيجة القواعد الاكثر صرامة فى الحماية، ومع ضعف القدرات المالية للدول النامية الى انخفاض طلبها واستهلاكها من التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى الى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ونتيجة لاحتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة، فلقد اخذت فى العمل على تعزيز حقوق الملكية الفكرية، فعند اختتام جولة اورجواى عام ١٩٩٤ تم وضع اتفاقية جديدة بشأن الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية، وهذه الاتفاقية تعتمد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وترسى معايير اكثر تشددا من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية، وهى تشترط على الموقعين عليها ان يطبقوا على الاخرين مبادئ المعاملة الوطنية ووضع الدولة الاولى بالرعاية، وخلافا لمعظم الاتفاقات الدولية الاخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية فإن هذا الاتفاق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميع اشكال الملكية الفكرية، مثل حق التأليف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع وغير ذلك من الاشكال.

وتضمنت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية النص على حماية التصميمات الصناعية، وحماية العلامات التجارية، وذلك بأن تضع الدولة العضو من الاجراءات مايمنع تقليد او تصنيع او بيع او استيراد التصميمات الصناعية ذات الحماية، التى لم تحصل على اذن من صاحب التصميم، وتسرى هذه الحماية لمدة عشر سنوات، ويمنح صاحب التصميم الصناعى حرية منع تصنيع او بيع السلع التى لاتنفذ التزاماتها تجاهه، كما يتمتع صاحب العلامة التجارية بالحق المطلق فى منع جميع الاطراف التى لم تحصل على اذنه من استخدام هذه العلامة، وتمنح الاتفاقية مدة حماية لانهائية لاصحاب العلامات التجارية، حيث ان التسجيل الاول للعلامة التجارية يكون لمدة سبع سنوات ويتم التحديد لنفس المدة ولمرات غير محددة.

ولقد ازدادت مدة الحماية للمنتج من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة، كما اتسع نطاق الحمايةليشمل المنتج وطريقة الصنع، كذلك تم اقرار حماية حقوق المؤلف وحقوق النسخ لمدة ٥٠ سنة وامتدت الحماية لتشمل اسطوانات الكومبيوتر وبالنسبة لفترات الحماية تلك تم تأجيل التزام الدول النامية بهذه القواعد لمدة ٥ سنوات فى مجال الملكية الفكرية، ولمدة ١٠ سنوات فى مجال صناعة الدواء والصناعات الغذائية.

ومن نافلة القول فإن زيادة فترات الحماية هى لصالح الدول المتقدمة، باعتبارها المصدر الرئيسى للابتكارات الحديثة، اما القول بان ذلك قد يؤدى الى تحفيز الدول النامية لكى تدخل غمار التحديث والابتكار فقول لا يعتد به فى ظل ظروف الدول النامية الحالية والتى تجد مشاكل فى توفير احتياجاتها الاساسية ناهيك عن رصد الاموال الخاصة بالتجديد والابتكار، وتدنى مستوى البحث العلمى فى هذه الدول النامية، كذلك فان تأجيل التزام الدول النامية بهذه الاتفاقيات ماهو الا محاولة لتهدئة هذه الدول، حيث ستجد نفسها ملزمة بدفع فاتورة اعلى فى القيمة بعد هذه السنوات ولفترات طويلة تصل الى ٥٠ عاما، بعد ان يمكنها فى الماضى انتاج العديد من المنتجات وخاصة الدوائية بعد فترة متوسطة يصبح مسموحا بعدها للاخرين بالانتاج دون دفع مقابل، كذلك فان هناك من يقول ان الدول النامية لن تتأثر كثيرا فى مجال انتاج الدواء لان ٩٠٪ من الادوية قد انتهت مدة حمايتها واصبحت تدخل فيما يطلق عليه «الملكية العامة» ، ولكن هذا القول مردود عليه بأن هذه الادوية هى مايطلق عليه الادوية التقليدية، بينما الادوية اللازمة للامراض الحديثة تدخل كلها فى نطاق الحماية طويلة الاجل، واغلب من يحتاجون هم ابناء الدول النامية لان مستوى حماية الحقوق الفكرية فى كل دولة لابدان تتناسب مع مستوى تقدمها.

ويلزم الاتفاق الدول الاعضاء باتخاذ مجموعة من الاجراءات ضمن قوانينها المحلية لضمان التزام الانشطة الاقتصادية بحقوق الملكية الفكرية، وفى حالة عدم الالتزام يتم تطبيق العقوبات الجنائية مثل الحبس اوالغرامات المالية او كليهما، كما يمكن مصادرة السلع المخالفة واتلافها.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد صفوت قابل
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العـــــدد :	١٦٠٦
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

ولاول مرة بالنسبة لاى اتفاق دولى بشأن الملكية الفكرية، فإن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق المليكة الفكرية تتصدى لموضوع الالزام فى التنفيذ وذلك باقرار تدابير اساسية لضمان دفع تعويضات من الاطراف التى تعدت على هذه الحقوق، وفى حالة عدم التنفيذ تخضع المنازعات الى تنشأ بين اعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية لنفس الاجراءات المتبعة فى تسوية المنازعات التى تطبقها منظمة التجارة العالمية.

وقد اصبحت احكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق المليكة الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتدامن عام ١٩٩٦، وتم السماح للدول النامية بفترة انتقالية مدتها اربع سنوات، وكذلك فترة انتقالية اضافية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبراءات اختراع المنتجات فى مجال التكنولوجيا والتى لم تسبق حمايتها قبل عام ١٩٩٦ وهو ماينطبق على المنتجات الدوائى، كما منحت الدول الاقل نمو فترة انتقالية تمتد الى عام ٢٠٠٦.

من ذلك نجد ان هذه الاتفاقية قد وضعت اعباء متزايدة على عاتق الدول النامية تتمثل فى تكاليف نقل حقوق الملكية الفكرية، والتي تكون عادة مرتفعة نتيجة للوضع الاحتكارى لدول صاحبة هذه الحقوق، مما قد يلقى بظلال سلبية على عملية التنمية فى هذه الدول(مثالا على ذلك نجد ان الدول حديثة العهد بالتصنيع فى شرق آسيا قد اقامت نهضتها الصناعية باستيراد قدر كبير من المعرفة التقنية فى وقت لم يكن فيه تطبيق حقوق المليكة الفكرية قويا كما هو الآن، مما خفض من تكاليف حصولها عليها).

كذلك تواجه الدول النامية مخاطر اخرى نتيجة هذه الاتفاقيات فى مجال التكنولوجيا الحيوية، فالذين يتوصلون الى انواع افضل من التقاوى فى الدول الصناعية يستطيعون منع منافسيهم من استخدام موادهم المحمية مما يؤدى الى عدم قدرة المزارعين فى الدول النامية من تحسين حتى منتجاتهم الزراعية.

كما ان الواقع ينبئنا ان الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على التكنولوجيا الحديثة وما يرتبط بها من حقوق الملكية الفكرية، بحيث تعطى فى كثير من الاحيان أدوات البحث الرئيسية وكذلك المنتجات القابلة للتسويق بحيث يصعب على الشركات الجديدة والباحثين الجدد ان يشقوا طريقهم داخل هذه الصناعة، وبالتالى على شركات الدول النامية ان تتعاقد مع شركات الدول الصناعية للحصول على التكنولوجيا التى تطلبها ومايتطلبه ذلك من مهارات التفاوض والدفاع عن مصالح الدول النامية، ويمكن ان نورد مثالا على عدم قدرة الدول النامية للحصول على نصيبها العادل فى تعاملها مع الشركات الدولية، ففى عام ١٩٩٠ قدرت المبيعات العالمية من الادوية الحديثة المستخرجة من النباتات التى اكتشفتها الشعوب الاصلية بمبلغ ٤٣ مليار دولار، غير ان جزءا ضئيلا للغاية من هذا المبلغ ذهب الى الشعوب التى حافظت على المعرفة التقليدية بهذه النباتات الطبية او الى البلاد التى وجدت فيها هذه النباتات.■■

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	خالد حسن
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العــــدد :	٢٦٨٤
المصــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩/١١/٢١

لتنمية وتطوير برامج الحاسب الآلي، تتزامن مع توافر الحماية الكافية لحقوق الملكية في مجال البرمجيات، لن تقوم الشركات المحلية والعالمية بضخ استثمارات مالية جديدة بالسوق المحلي طالما لديها الحاجز النفسي والخوف من ضياع تلك الاستثمارات مع تزايد عمليات القرصنة بالسوق المحلي. التقارير ولية.. اشارت إلى ان اجمالي خسائر الاقتصاد المصرى نتيجة القرصنة نحو 63 مليون دولار العام الماضي فقط!!.. مع حالة الانتعاش التي تعيشها صناعة علومات المحلية الآن نتيجة الاهتمام البالغ الذى تعطيه القيادة السياسية لهذه الصناعة كاحدى الدعامات الاساسية للتنمية ودخول الألفية الثالثة على قدم ساواة مع الدول المتقدمة.

هل تلتزم الحكومة باستخدام البرامج القانونية؟

قانون حماية الملكية الفكرية الجديد.. نهاية العام الحالى

إلغاء حق نسخة الاستخدام الشخصى وتوحيد العقوبة أهم التعديلات

القرصنة تهدد مليار دولار حجم صناعة البرمجيات

إعداد: خالد حسن

احد اوجه اهتمام الحكومة بتهيئة المناخ المناسب لتوطين صناعة المعلومات ما تعكف عليه حالياً ادارة التشريعات بوزارة العدل لدراسة مشروع قانون جديد موحد لحماية الملكية الفكرية بصفة عامة تشمل حقوق المؤلف وبرامج الحاسب الآلي بالاضافة إلى حماية براءات الاختراع الذى ينتظر عرضه على مجلس الوزراء لمناقشته واحالته إلى مجلس الشعب لدراسته وبحثه واصداره فى صياغته النهائية كقانون جديد وقبل 31 ديسمبر القادم وفقاً لالتزامات مصر فى اطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية «التريبس» التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

مع التسليم بان صناعة البرامج احد أهم العناصر الضرورية لدعم صناعة المعلومات الوطنية التى يمكن ان يكون لنا دور مهم ليس على المستوى الاقليمي فقط وانما على المستوى العالمي ايضاً إلا ان هناك بعض التحديات التى تواجه صناعة البرمجيات نامل فى التغلب عليها بشكل تدريجي أهمها ضرورة توافر عناصر حماية تلك الصناعة الفكرية فى المقام الأول فبدون توافر تلك الحماية من نسخ البرامج بطريقة غير قانونية من الصعب جداً الحديث عن توطين وتطوير لصناعة البرمجيات المحلية بالاضافة إلى اهمية توافر الكوادر البشرية المؤهلة وتقدر احتياجاتنا السنوية بنحو 5 آلاف مطور برامج سنوياً لترفع قيمة الصناعة إلى نحو مليار دولار تقريباً خلال السنوات الخمس القادمة.

اجمع خبراء تكنولوجيا المعلومات على ان التنفيذ الفعلي لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال البرمجيات على كل الشركات نفسها المنتجة ومستخدمي البرامج المنسوخة «سواء من القطاع الخاص أو الجانب الحكومي» سيكون له تأثيره الايجابي القوى على دعم مصداقية الحكومة وتأكيد جديتها فى مجال مكافحة ظاهرة «القرصنة» على برامج الكمبيوتر وسيكون ايضاً مؤشراً جيداً لدعوة الشركات العالمية المنتجة لمختلف انواع البرمجيات للاستثمار فى مصر لتنمية الصناعة المحلية للبرمجيات.

حول كيفية التغلب على العقبات التى تواجه صناعة البرمجيات لاسيما ظاهرة القرصنة ونقص الكوادر البشرية طرح المهتمون بالقطاع مقترحاتهم وكيفية زيادة الوعى لدى مطبقي القانون من القضاة ووكلاء النيابة والاجهزة الرقابية كذلك المستهلك باهمية مكافحة استخدام البرامج المنسوخة.

التنسيق مع الرقابة

أكد الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات ان حماية برامج الحاسب الآلى احدى اولويات تنمية صناعة المعلومات المحلية ويتم بالفعل التنسيق مع الجهات الرقابية المعنية بمكافحة ظاهرة القرصنة «بوزارتي الثقافة والداخلية» للحد من هذه الظاهرة بشكل كبير الفترة القادمة بما يضمن للمؤلف ومطورى البرامج حقوقهم ويضمن استمرار عمل شركات البرمجيات المحلية.

أشار إلى ان السوق سينظم نفسه بنفسه من خلال تطبيق آليات وزيادة الوعي لدى جميع المتعاملين موضحاً ان هناك دورا مهما على الشركات المنتجة للبرمجيات «محلية أو أجنبية» الا تبالغ فى اسعار منتجاتها لتكون متاحة للمستخدم بالسعر ومناسبة لمستوى الدخل المحلى وبحث امكانية تدعيم هذه الاسعار للمساهمة فى زيادة قاعدة مستخدمى البرامج الأصلية والقضاء تدريجياً على القرصنة.

أكد نظيف ان قانون حماية حق المؤلف واضح تماما فى الزام جميع المستخدمين للبرمجيات بما فيها الجهات الحكومية بالاعتماد على البرامج الاصلية وليس هناك تفرقة عند تطبيق القانون أو الاعمال الرقابية بين جهة حكومية واخرى غير حكومية علاوة على ان الجهات الحكومية الاولى في تنفيذ القوانين المصرية بصفة عامة خاصة ان اغلب الهيئات والمؤسسات الحكومية تتسلم اجهزة الكمبيوتر محملة ببرامج اصلية من الجهة البائعة لهذه الاجهزة التى تتم عادة وفقاً لاتفاقيات مسبقة مع الشركات المنتجة للبرمجيات المختلفة.

اوضح ان تلك الجهود ستدعم مصداقية مصر امام باقى دول العالم لتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة وفى مجال البرمجيات بصفة خاصة لان القانون المصرى 354 لسنة 1954 لحماية حق المؤلف الذى تم تعديله عام 1994 نص على حظر النسخ الكلى والجزئى لبرامج الكمبيوتر أو الاقتباس منها إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من المؤلف أو ممن يمثله قانونياً ولم يفرق القانون بين مستخدمى البرامج من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص.

بالنسبة لمجال اعداد الكوادر البشرية اللازمة لصناعة البرمجيات أكد نظيف ان الوزارة تقوم بالفعل من خلال التعاون مع بعض الجهات الخاصة ومراكز التدريب بالاعداد لتخريج نحو 5 آلاف مطور برامج كل عام على مدى السنوات الخمس القادمة تصل تكلفة المتدرب الواحد لنحو 20 ألف جنيه إلى أن حجم القيمة المضافة له تتجاوز 40 ألف دولار سنوياً.. بمعنى اننا إذا كان لدينا ما يقرب من 25 ألف مطور برامج نستطيع ان نقفز بحجم صناعة البرمجيات المحلية إلى مليار دولار بعد خمس سنوات يتم تصدير 50٪ منهم على الاقل للسوق الخارجية بالاضافة إلى انه يتم حالياً بالتعاون مع وزارتى الشباب والإدارة المحلية اتاحة الفرص لتدريب نحو 200 ألف شاب على استخدام الكمبيوتر لزيادة قاعدة مستخدمى تكنولوجيا المعلومات محلياً.

أهم التعديلات

من جانبه اشار المستشار حسن بدراوى - أحد اعضاء اللجنة المشكلة بادارة التشريعات بوزارة العدل لوضع مشروع القانون الموحد لحماية الملكية الفكرية - إلى ان احد أهم التعديلات التى يتضمنها مشروع القانون الجديد فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال البرمجيات الغاء الحق الممنوح لمستخدم برامج الكمبيوتر فى عمل نسخة للاستخدام الشخصى ويخضع ذلك لشروط التراخيص التى يتم الاتفاق عليها بين المشترى والبائع.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	خالد حسن
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العـــــدد :	٢٦٨٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/٢١

اضاف ان مشروع القانون الجديد يضمن ايضاً حماية الحقوق المجاورة للبرمجيات مثل اسطوانات تسجيل الكتب والأغانى وفقا لاتفاقية روما لحماية المنتجات الصوتية، وتستعد مصر حاليا للانضمام لهذه الاتفاقية.

اوضح أن مشروع القانون سيصدر فى كتيب يضم نحو 8 أبواب تشمل جميع فروع حماية الملكية الفكرية وينتظر عرضه على مجلس الوزراء بداية الشهر القادم لدراسته وابداء الرأى فيه وبعد الموافقة تتم احالته إلى مجلس الشعب لمناقشته واقراره كقانون جديد قبل 31 ديسمبر 1999 وفقا لالتزامات مصر فى اطار منظمة التجارة العالمية.

اشار المستشار على الصادق عثمان مساعد وزير العدل ومدير المركز القومى للدراسات القضائية إلى اهمية صدور ذلك القانون وما سيكون له من تاثير ايجابى على تطوير اداء القضاة فى مجال الاحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية خاصة فى مجال الحاسب الآلى والبرمجيات الذى يعد مجالا جديدا على المحاكم المصرية وينتظر أن تزداد اهميته فى ظل تطبيق اتفاقية التريبس التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

أضاف انه فى اطار تزايد اهمية حماية حقوق الملكية على البرمجيات يقوم المركز القومى للدراسات القضائية بتنظيم سلسلة من الندوات والدورات التدريبية تعقد بشكل دورى ومستمر بالتعاون مع اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية ومركز الدراسات الملكية الفكرية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بعنوان «حقوق الملكية الفكرية على برامج الحاسب الآلى» يشارك فى كل دورة نحو 40 قاضيا ووكيلا نيابة من المهتمين بمجال الحاسب الآلى وتنقسم الدورة إلى قسمين الأول نظرى لشرح بعض المعلومات المتعلقة بهذا المجال والجانب الثانى عملى يتم دراسة بعض الحالات المخالفة وكيفية اثبات الحالة واصدار الحكم المناسب.

اكد المستشار على الصادق ان الهدف من هذه الدورات التعريف بخطورة القرصنة فى برامج الحاسب الآلى الذى دخل فى جميع المجالات تقريبا نتيجة اتساع استخدام جهاز الكمبيوتر مما يستلزم ضرورة التدريب والتأهيل العملى لرفع مستوى القضاة ووكلاء النيابة فى تلك النوعية الجديدة من القضايا ويمثل القاضى احد العناصر المهمة لمعالجة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بجانب القانون والجهات التنفيذية وإذا لم تكن هذه العناصر على قدر كبير من التأهيل ستكون النتيجة النهائية سلبية.

من جانبه أشار الدكتور حسام لطفى أستاذ القانون المدنى بكلية حقوق بنى سويف جامعة القاهرة وأحد اعضاء اللجنة المكلفة بصياغة مشروع جديد لحماية الملكية الفكرية انه بناء على طلب وزارة الثقافة يتم حاليا الاعداد لمشروع جديد يضم جميع القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية فى قانون موحد مما يسهل للقضاة والمعنيين الاطلاع عليه بما يتفق مع التزامات مصر الدولية فى هذا المجال فى ظل تطبيق اتفاقية التريبس عام 2000 التى تشترط وجود قانون موحد لحماية حقوق الملكية الفكرية فى جميع المجالات بما فيها برامج الحاسب الآلى.

حول أهم تعديلات مشروع القانون الجديد أوضح أنها ستتضمن ضرورة توحيد العقوبة فى جميع مخالفات التعدى على حقوق الملكية الفكرية «سواء الحبس أو الغرامة المالية» كما يتضمن المشروع عددا من الابواب منها الباب الخاص ببرامج الحاسب الآلى موضحا ان حالات المخالفة القانونية بالنسبة للبرمجيات تركزت فى ثلاثة انواع الأول شركات أو افراد يقومون بنسخ برامج أصلية وبيعها للمستخدمين باسعار اقل بكثير من قيمتها بهدف تحقيق ربح غير مشروع والنوعية الثانية شركات تبيع اجهزة الكمبيوتر محملة ببرامج منسوخة دون اذن أو تراخيص من اصحاب حقوق الاستغلال بالاضافة لشركات أخرى تخالف شروط التراخيص للبرامج القانونية وتحمل البرامج على اكثر من جهاز كمبيوتر.

إلتزام دولى

اوضحت هدى جلال يسى رئيسة جمعية سيدات الاعمال للتنمية ان حماية حقوق الملكية الفكرية لم تعد مجرد التزام وطنى طبقا للقوانين المصرية الخاصة بحماية العلامات التجارية عام 1939 وبراءات الاختراع عام 1949 وحق المؤلف عام 1954 بل التزام دولى طبقا لاتفاقيات باريس لحماية الملكية الصناعية التى انضمت إليها مصر عم 1951 وتشمل حمايتها براءات الاختراع والعلامات التجارية واتفاقية، برن لحماية حق المؤلف التى انضمت إليها مصر عام 1976 واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة وانضمت إليها مصر عام 1989 واخيرا اتفاقية تريبس الملحقة باتفاقية دورة اورجواى «الجات».

براءات الاختراع

الجات

ومصر : قطاع الملكية الفكرية
براءات الاختراع

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	البراءات	ياسر محمد جاد الله	الندوة القومية الثانية/مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان		١٩٩٩	١٥٦
٢	براءات الاختراع	مصطفى عبد الغنى	(كتاب) الجات والتبعية الثقافية		١٩٩٩	١٦٠
٣	اتفاقية البراءات على مائدة اتحاد الصناعات المصرية	محمد حسام محمود	اصدارات اتحاد الصناعات المصرية	١	١٩٩٩	١٦٢
٤	حماية الحرية الفكرية	زكريا جاد	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٢	١٩٩٩/٢/٢٢	١٦٨

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر محمد جاد اللة
الموضوع الفرعى :	مصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

البراءات Patents :

تمثل البراءات الأداة الرئيسية لحماية حقوق الملكية ، فهى تمنــع و تحظــر على الآخرين الإستخدام بدون تفويض أو البيـــع أو الصنــع للمنتــج أو العمليــة التصنيعية إلا بموافقة صاحب البراءة ، ويقصد من ذلك حماية النشاط الإخــتراعى المجسد أفضل من الفكرة المجردة فقط ، لذلك فإن أغلب قوانين الـــبراءة العامــة تستثنى من الحماية الأفكار المجردة أو غير المجسدة ، كما أن البعـــض يســتثنى البنود التى تتعارض مع الأخلاق العامة ، بينما يستثنى البعض الآخر ، منتجات أو تكنولوجيات معينة غالبا ما تكون غير مرتبطة بتحقيق الرفاهية العامة.

يفسر ذلك إستثناء العديد من الدول ، بعض المنتجات ، مثل المنتجات الدوائية والتطبيقات الطبية الأخرى ، والتطبيقات الزراعية ككل ، أو الكائنـــات العضويــة الدقيقة كالبذور والحيوانات . وتختلف الدول فيما بينها فى طول ونطـــاق حمايــة البراءة .

كما تقدم البراءة – **فى شكلها القوى** – الحماية لمالكها ضد أى إكتشاف تـــابع لطريقة أخرى لإنتاج أو إستخدام المنتج المحمى بواسطة هذه البراءة ، بالإضافـــة إلى منع الغير من إستخدام هذا الإختراع المحمى بتلك البراءة ، إلا بموافقة مالكها، كما أن لمالكها الحق فى إقامة الدعاوى القانونية ضد من يقوم بإستخدام حقه فـــى البراءة بدون تفويض منه .

ضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : ياسر محمد جاد اللة
ضوع الفرعي : زمصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع
رقم العـــــدد :
ـــــدر . الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعه حلوان
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

إن أغلب أنظمة البراءات المحلية تضع حدودا على حق صاحب البراءة علـــى الإختراع عن طريق ما يعرف **بالترخيص الإجبارى** ، وتختلف الدول فيما بينـــها حول التراخيص الإجبارية ، فأغلب الدول الناميـــة تخضـــع الـــبراءات لاختبـــار متطلبات العمل ، بمعنى أنه إذا لم يستخدم مالك البراءة براءته فى الانتاج المحلـــى فسوف يتم إتاحة الفرصة للغير لعمل ذلك ، وحمايتهم من خلال منحهم الـــترخيص الإجبارى ، كما أن بعض الدول تترك البراءة غير المستغلة ، تنحدر وتهبط بـــدون إستخدام .

كما تقدم الحماية للبراءة فى شكلها النموذجى لمدة تتراوح ما بين سبع عشـــرة وعشرين سنة وفى المقابل فإن بعض الدول تصل فترة حمايتها لبعض المنتجـــات إلى حوالى خمس سنوات وهى فترة قصيرة .

وهناك مجموعة من الشروط ينبغى توافرها فـــى الإخـــتراع المطلـــوب حمايتـــه بالبراءة :

١- **يجب أن يتصف الاختراع بالجدية والحداثة .**

٢- **يجب أن يؤدى ما هو مقصود عمله (أى إستغلاله) .**

٣- **يجب ألا يكون تحسينا بسيطا لوضع فنى موجود .**

إن درجة عدم الوضوح للإختراع أو حجم الخطوة الابتكارية ، تحدد نطـــاق ومجال الحماية . و يلاحظ فى أغلب الدول الصناعية ، أنها تختبر درجة الوضوح من خلال تطبيقات البراءة ، تحت ما يعرف **بنظم تسجيل الـــبراءات الممنوحـــة** وذلك بعد إختبار التركيبة . وفى مثل هذه الحالات ، فإن نطاق وصلاحية الـــبراءة لا يمكن تحديدهما إلا بعد إختبار وفحص الإختراع ، من ثم يـــترتب علـــى هـــذا

وضوع الرئيسي : الجات　　اسم كاتب المقال : ياسر محمد جاد الله
وضوع الفرعي : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع　　رقم العـــــدد :
ـــدر : الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان　　تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

الفحص و الإختبار تأخير إصدار البراءة لفترة قد تصل إلى سنتين أو أكثر بعـــد طلب تطبيقها ، ونادرا ما تقوم مكاتب البراءة بعمل إختبار للمنتج ، كما أنه يجـب عمل وصف دقيق للإختراع فى التطبيق . وفى حالة تعذر كتابة ذلك ، كما هـــو فى العديد من الإختراعات ، فإنه من الممكن أن يلحق ذلك بعينة منه ، و يفيد ذلـك الوصف والإفصاح عن الإختراع فى تقديم التعليم الفنى لوظيفة البراءة ، والتشجيع على ظهور منتجات وعمليات تصنيعية منافسة أخرى.

قد يواجه قانون البراءة بعض الصعوبات ، مثل تطبيقاته للسلع المنتجة مثـلا فى الدولة **س** بإستخدام عملية تصنيعة محمية ببراءة فى الدولة **ص** ، وبســبب أن البراءات كبقية الأشكال الأخرى للملكية الفكرية أقليمية (أى أن الحماية تطبق فقـط فى الدولة المقيمة للبراءة) ، فإن للشركات الحريـــة فـــى إســتخدام التكنولوجيـا المحمية ببراءة فى مكان آخر ، ولكن يختلف الأمر عند محاولـــة تصديـــر ســلع مصنعة داخل الإقليم ، حيث عملية التصنيع محمية فيه ببراءة ، هنا تضع العديـــد من الدول قوانين للبراءة تقيد فيها إستيراد سنتجات العملية المحمية ببراءة داخليا و بالنظر للتشريع الأمريكى فى الآونة الأخيرة ، يلاحظ أنه يذهب لأبعد من ذلـــك ، فهو يسمح بوضع قيود على المنتجات غير المباشرة الناتجة عن العملية التصنيعيـة المحمية ببراءة .

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر محمد جاد اللة
ضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع	رقم العـــدد :	
ـــدر :	الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

كما تبدو أهمية هذه القيود بشكل خاص في مجال التكنولوجيا الحيوية ***Biotechnology*** حيث أن المنتجات الناتجة عن العمليات المحمية ببراءة هنا ، تكون ذات قيمة تجارية عالية على المستوى الدولى ، وتوجد هناك أشكال حماية ضعيفة للبراءة فيما يعرف بالبراءة الصغيرة ***Petty Patent*** ، ويختلف هذا النوع عن البراءات المستغلة المشار اليها فيما سبق فى نقاط ثلاثة هى :

١- قصر فترة البراءة (٤ – ٧) سنوات .

٢- من النادر فحص أو إختبار البراءة الصغيرة كما هو الحال فى البراءة المستغلة.

٣- قد تتطلب البراءة الصغيرة قدرا قليلا من الخطوة الإبداعية الإختراعية أو قد لا تتطلب ذلك .

يتضح من ذلك ، أن البراءة الصغيرة غير مكلفة وأسرع فى الإصدار، وغالبا ما تطبق إختراعات تلك البراءة وبصفة خاصة بواسطة مواطنى الدولة المصدرة لها وكما توضحها دراسات نظم البراءة الصغيرة فى اليابان ، فالمحدد الاساسى لهذه البراءات يتمثل فى أنها مصممة بشكل محدد للمنتجات التصنيعية ، وتعد كينيا مثالا لذلك ، حيث توجد براءات صغيرة فى مجال المعرفة الطبية التقليدية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد الغنى
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات والتبعية الثقافية(مكتبة الاسرة)	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

براءات الاختراع

المادة ٢٧ : المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع

١ – مع مراعاة أحكام الفقرتين ٢ و ٣ ، تتاح إمكانية الحصول على براءات اختراع لأى اختراعات ، سواء أكانت منتجات أم عمليات صناعية ، فى كافة ميادين التكنولوجيا ، شريطة كونها جديدة وتنطوى على "خطوة إبداعية" وقابلة للاستخدام فى الصناعة . [٥] ومع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من المادة ٦٥، والفقرة ٨ من المادة ٧٠ ، والفقرة ٣ من هذه المادة ، تمنح براءات الاختراع ويتم التمتع بحقوق ملكيتها دون تمييز فيما يتعلق بمكان الاختراع أو المجال التكنولوجى أو ما إذا كانت المنتجات مستوردة أم منتجة محلياً .

٢ – يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثنى من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التى يكون منع استغلالها تجارياً فى أراضيها ضرورياً لحماية النظام العام أو الأخلاق الفاضلة ، بما فى ذلك حماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الأضرار الشديدة بالبيئة ، شريطة الا يكون ذلك الاستثناء ناجماً فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال .

للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى فى ذلك البلد العضو .

(ى) يكون أى قرارمتعلق بتحديد التعويض المنصوص عليه فيما يتعلق بهذا الاستخدام خاضعاً للنظر فيه أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى فى ذلك البلد العضو ،

(ك) لا تلتزم البلدان الأعضاء بتطبيق الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين الفرعيتين (ب) و(و) حين يكون السماح بهذا الاستخدام لأغراض تصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية أنها غير تنافسية . ويجوز أخذ ضرورة تصحيح الممارسات غير التنافسية فى الاعتبار أثناء تحديد مبلغ التعويض فى مثل هذه الحالات . وللسلطات المختصة صلاحية رفض إنهاء الترخيص إذا كان وعندما يكون من المرجح تكرار حدوث الأوضاع التى أدت لمنح الترخيص ،

(ل) حين يمنح الترخيص بهذا الاستخدام للسماح باستغلال براءة اختراع ("البراءة الثانية") لا يمكن استغلالها دون التعدى على براءة أخرى ("البراءة الأولى") ، تطبق الشروط الإضافية التالية :

(١) يجب أن ينطوى الاختراع المطالب بالحق فيه بموجب البراءة الثانية على تقدم تكنولوجى ذى شان وله أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاختراع المطالب بالحق فيه فى البراءة الأولى ،

(٢) يحق لصاحب البراءة الأولى الحصول على ترخيص مقابل بشروط معقولة باستخدام الاختراع المزعوم فى البراءة الثانية ،

(٣) لا يجوز أن يكون ترخيص الاستخدام الممنوح فيما يتعلق بالبراءة الأولى قابلاً للتنازل عنه للغير إلا مع التنازل عن البراءة الثانية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد الغنى
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات والتبعية الثقافية(مكتبة الاسرة)	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

المادة ٣٢ : الإلغاء والمصادرة

تتاح فرصة النظر أمام القضاء فى أى قرار بإلغاء أو مصادرة الحق فى براءة الاختراع .

المادة ٣٣ : مدة الحماية

لا يجوز أن تنتهى مدة الحماية الممنوحة قبل انقضاء مدة عشرين سنة تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب الحصول على البراءة . (٨)

المادة ٣٤ : براءات اختراع العملية الصناعية : عبء الإثبات

١ – لأغراض الإجراءات المدنية فيما يتعلق بالتعدى على حقوق صاحب البراءة المشار إليها فى الفقرة ١ (ب) من المادة ٢٨ ، للسلطات القضائية ، إذا كان موضوع البراءة طريقة تصنيع منتجات ، صلاحية اصدار الأمر للمدعى عليه بإثبات ان طريقة تصنيع منتج مطابق تختلف عن الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع لذلك تلتزم البلدان الاعضاء بالنص على أنه فى أحد الأوضاع التالية على الأقل يعتبر أن أى منتج مطابق قد تم الحصول عليه وفق الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع ، عندما يتم إنتاجه دون موافقة صاحب الحق فى البراءة، ما لم يثبت خلاف ذلك :

(أ) إذا كان المنتج الذى تم الحصول عليه وفق طريقة التصنيع المشمولة ببراءة الاختراع منتجاً جديداً ،

(ب) إذا توفر احتمال كبير فى أن يكون المنتج المطابق قد صنع وفق هذه الطريقة ولم يتمكن صاحب الحق فى براءة الاختراع من تحديد الطريقة التى استخدمت فعلاً من خلال بذل جهود معقولة فى ذلك السبيل .

٢ – لأى بلد عضو حرية النص على ان عبء الإثبات المشار إليه فى الفقرة ١ يقع على عاتق الشخص المتهم بالتعدى على براءة اختراع فقط إذا استوفى الشرط المشار إليه فى الفقرة الفرعية (أ) أو إذا استوفى الشرط المشار إليه فى الفقرة الفرعية (ب) .

٣ – أثناء تقديم الدليل اثباتاً للاختلاف ، تؤخذ فى الاعتبار المصالح للمتهمين من حيث حماية أسرارهم الصناعية والتجارية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد حسام محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر :براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	١
المصـــــدر :	اصدرات اتحاد الصناعات المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

اتفاقية البراءات على مائدة اتحاد الصناعات المصرية

قضية الاتفاقيات الدولية ومدى حاجة مصر إليها تناولتها جلسات مجلس الشعب في الآونة الأخيرة حيث تركزت المناقشات حول ضرورة الدراسة المتأنية وكشف جميع الجوانب السلبية والإيجابية في هذه الاتفاقية قبل توقيعها ، لذلك قام اتحاد الصناعات المصرية بالمبادرة بطرح واحدة من الاتفاقيات الدولية الجديدة التي تنظم عملية براءة الاختراع وفتح الباب واسعا أمام الخبراء والعلماء وعدد من مفاوضي وزارة الخارجية لعقد حلقة نقاش متخصصة غطت جميع التبعات– سلبا وإيجابا– الناتجة عن توقيع هذه الاتفاقية .

وانطلاقا من حرص إدارة العلاقات الحكومية والشئون العامة باتحاد الصناعات المصرية على تناول هذا الموضوع من جميع جوانبه لما له من أهمية كبيرة في التنمية الصناعية والاقتصادية ، تم تنظيم مائدة مستديرة في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨ لمناقشة الإيجابيات والسلبيات لانضمام مصر إلى «معاهدة التعاون بشأن البراءات» PCT التي أعدتها المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية،اعد ورقة عملها الأستاذ الدكتور حسام لطفي أستاذ القانون المدني بكلية حقوق بني سويف بجامعة القاهرة و المحام لدى محكمة النقض والخبير الدولي في شئون الملكية الفكرية.

وقد انقسمت الندوة إلى جلستين متتاليتين برئاسة المهندس أحمد عز وكيل اتحاد الصناعات المصرية وحضرها أكثر من ٤٠ مشارك متخصص ، وشهدت الجلسة الأولى مداخلات المتحدثين فعرضت [illegible] هدى سراج الدين رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية مزايا الانضمام إلى هذه الاتفاقية الجديدة مؤكدة أنها [illegible] اتفاقية إجرائية ، ولكن مع وجود بعض السلبيات التي يجب [illegible] والتريث في الانضمام لهذه الاتفاقية إلى حين تطبيق التعديلات التي سيراها الجانب المصري . كما قدم الأستاذ رجائي الدقي وكيل براءات اختراع وجهة نظر مكتب البراءات المصري، كما شارك في مداخلات المتحدثين كل من الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة ونقل التكنولوجيا بمجلس الشعب ، والمهندس فتوح عبد الجليل رئيس مكتب براءات الاختراع بوزارة البحث العلمي ، وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة مفتوحة بين المشاركين.

وقد ضمت الجلستان المذكورتان تسعين مشاركا من مختلف الجهات المسئولة والمهتمة بهذا الموضوع لضمان المشاركة الفعالة وللخروج بآراء موضوعية مدروسة وتوصيات معبرة لموقف أعضاء الاتحاد لطرحه على دوائر صنع القرار . فكان ممن حرصت الإدارة على دعوتهم: ممثلي الوزارات المعنية من وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد ووزارة البحث العلمي ورؤساء لجنة الصناعة ولجنة نقل التكنولوجيا بمجلس الشعب ، وممثلي مكاتب وكلاء براءات الاختراع ، وممثلي الجمعيات والمراكز البحثية المختصة بهذا الموضوع ، بالإضافة إلى رؤساء مجلس إدارة الغرف المعنية بالأمر وأعضاء لجنتي المنشأ ونقل التكنولوجيا بالاتحاد وممثلي بعض الشركات المختارة من الغرف الصناعية .

وإيمانا من اتحاد الصناعات المصرية بضرورة إعلان موقفه والخروج بتوصية علمية حول مدى أهمية هذه الاتفاقية لمصر وللصناعة المصرية ، قام الاتحاد بعمل دراسة متأنية تحدد موقفه من الانضمام ، وهذه الورقة التي بين يدينا الآن جاءت نتيجة الدراسة العلمية ومؤسسة على حجج قانونية أوصى بها اتحاد الصناعات المصرية.

لمحة تاريخية

طرأت فكرة إعداد معاهدة للتعاون الدولي في مجال البراءات على ذهن الولايات المتحدة الإمريكية في الستينات (١) بهدف مواجهة مشكلة إزدياد طلبات براءات الإختراع ونفقات إختبار مدى جدة الإختراعات، وكذلك تكرار هذه الإختبارات في كل دولة يطلب المخترع فيها حماية لختراعه لديها. وكان كل المطروح هو إختبار الإختراع مرة واحدة في دولة واحدة، على ان يعتبر التقرير الذي يعد في هذه الدولة بمعرفة مكتب البراءات لديها مرجعا لأي دولة أخرى يقدم فيها طلب البراءة ييسر لها إتخاذ قرارها بقبول منح براءة عن الإختراع او رفضها في ضوء ما ورد فيه من أسانيد علمية.

وقد التقطت الفكرة اللجنة التنفيذية لإتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية، وهو الإتحاد القائم بين الدول الأعضاء في إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية بموجب هذه الإتفاقات المبرمة في ٢٠ من مارس سنة ١٨٨٣ (٢) ، وكلفت مكتب Birrpi(٣) بإعداد مشروع للمعاهدة قبلته لجنة خبراء عقدت في الفترة من ٢ – ١٠من اكتوبر سنة ١٩٦٧ من حيث المبدأ، وطرح مشروع ثان وثالث. ولم يحل عام ١٩٦٩ الا وكان هناك مشروعا متكاملا في خمس وستين مادة لهذه المعاهدة، وهو المشروع الذي تحول إلى معاهدة التعاون في شأن البراءات في ١٩ من يونية سنة ١٩٧٠ في إجتماع عقد لهذا الغرض في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

وسنتتبع فيما يلي أحكام هذه المعاهدة لنبين الشكل النهائي الذي إستقرت عليه.

اولا، التاريخ:

عقدت معاهدة التعاون بشأن البراءات(٤)في واشنطن في ١٩ من يونية سنة ١٩٧٠ وعدلت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ وفي ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤، وصدرت لها لائحة تنفيذية بدأ العمل بها في الأول من يناير سنة ١٩٩٤ .

ثانيا، عدد المواد:

مواد المعاهدة : ٦٩ مادة

قواعد اللائحة التنفيذية : ٦٩ قاعدة، ملحقا بها جدول بالرسوم واجبة السداد بالفرنك السويسري، على سبيل الرسم الاساسي، ورسم التعيين، والتعيينات المقررة للدول المتعاقدة المعنية بطلبات الحصول على براءات اختراع، ورسم الإقرار المستحق لمكتب تسلم الطلبات ورسم الفحص التمهيدي الدولي.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد حسام محمود
الموضوع الفرعى :	ومصر :براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	١
المصـــــــدر :	اصدرات اتحاد الصناعات المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

ثالثا: الوضع السابق على المعاهدة:

(١) كان يتعين على كل طالب الحصول على براءة إختراع ان يتقدم بطلب لكل بلد تطلب فيه الحماية ما لم تكن البراءة المطلوبة إقليمية (افريقية او اوربية او اسيوية) حيث لا يشترط التقدم بطلب عن كل دولة داخل الإقليم المعنى.

(٢) كانت المطالبة بأولوية طلب سابق جائزة بشرط ان تودع الطلبات اللاحقة فى غضون ١٢ شهرا إعتبارا من تاريخ إيداع الطلب السابق، وكانت هذه الأولوية تنطبق داخل الدول الأعضاء فى إتحاد باريس (اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية).

(٣) كان الطالب يلتزم خلال مهلة السنة سالفة الذكر بتقديم طلب فى كل دولة يريد الحصول على حماية لبراءته فيها.

(٤) كان الطالب يسدد نفقات ترجمة إلى لغة الدولة المطلوب الحصول على الحماية فيها وأتعاب وكلاء البراءات عن كل براءة يقدمها فى كل دولة.

(٥) كان المكتب الوطنى أو الإقليمى يقوم بفحص شكلى (للتأكد من استيفاء شروط الحصول على البراءة ضمن حيث الشكل) او فحص موضوعى (للتاكد من إستيفاء الإختراع المطلوب الحصول على براءة عنه شرط الجدة فى ضوء الحالة التقنية السائدة، حسبما تقرر الدولة المعنية فى تشريعها الوطنى.

رابعا: دواعى إعداد المعاهدة:

(١) تكملة إتفاقية باريس دون الحلول محلها أو منح أى جهة سلطة اصدار براءات دولية.

(٢) إفادة الدول الاعضاء فى إتفاقية باريس من زيادة فاعلية الإجراءات وتخفيض النفقات وذلك عن طريق تقديم طلب واحد بلغة واحدة فى دولة واحدة، وعدم الإنتقال إلى تقديم طلب فى كل دولة مزمع الحماية فيها الا بعد الإطمئنان إلى أمرين :

الأول: البحث الدولى : (International Search)
بهدف تحديد موقف الإختراع من حالة التقنية السابقة فى شأنه.

الثانى: الفحص الدولى التمهيدى : (International Preliminary Examination)
بهدف إبداء رأى تمهيدى غير ملزم لمعرفة مدى تمتع الإختراع بالجدة والإبتكارية (أى عدم البديهية) والقابلية للتطبيق الصناعى.

مع التأكيد على عدم التزام المكاتب الوطنية بأى من هذين التقريرين الناتجين عن البحث الدولى (اجبارى) والفحص الدولى (اختيارى).

(٣) عدم السماح بصدور براءات اختراع «ضعيفة» حيث يضمن المرور بمرحلتى البحث الدولى والفحص الدولى، مستوى متميز للإختراع المطلوب اصدار براءة عنه.

(٤) تيسير حصول المخترع على تقرير البحث الدولى بداية حتى يمكنه ان يتعرف على حالة التقنية السابقة عليه فى مجال إختراعه. ثم تقرير الفحص الدولى الذى يطمئن معه إلى تمتع اختراعه بالشروط المتطلبة عامة لمنح براءة اختراع.

(٥) القضاء على التأخير فى البت فى طلبات براءات الإختراع المقدمة إلى مكاتب وطنية ضعيفة الإمكانات

(٦) تفادى ازدواجية البحث والفحص (فى حالة تبنى الفحص الموضوعى).

خامسا : نظام العمل وفقا للمعاهدة :

العدد بالاشهر	صفر	١٢	٢٠	او حتى ٣٠ دخول المرحلة الوطنية(٥)
المرحلة	ايداع طلب محلى	ايداع طلب دولى	البحث الدولى النشر الدولى	الفحص التمهيدى الدولى

يبين الشكل السابق فى إيجاز ويسر نظام العمل وفقا للمعاهدة، ويتميز التجديد فيه بالنظر إلى إتفاقية باريس فيما يتعلق بمنح الطالب مهلة اضافية قدرها ثمانية شهور فوق الـ ١٢ شهر المتاحة طبقا لإتفاقية باريس يحق خلالها للطالب ان يعدل ما أورده فى طلبه من أسماء للبلدان المطلوب توفير الحماية فيها.

سادسا: المراحل التى يمر بها الطلب:

المرحلة الأولى: المرحلة الدولية:

نفرق فى هذه المرحلة بين التقدم بالطلب طبقا لنظام PCT أو طبقا لنظام إتفاقية باريس وذلك لتحديد المقصود بتاريخ الأولوية (The Earliest Priority date)(٦)

طلب مقدم طبقا لنظام المعاهدة (PCT)	طلب مقدم طبقا لنظام الاتفاقية (Paris)
تاريخ الأسبقية هو تاريخ التقدم بالطلب الدولى	تاريخ الأسبقة هو تاريخ التقدم بالطلب
يودع تقرير البحث الدولى بعد "٩" تسعة شهور تقريبا	يودع تقرير البحث الدولى بعد "١٦" ستة عشر شهرا تقريبا
وفى كل الأحوال ينشر الطلب وتقرير البحث الدولى بعد "١٨" ثمانية عشر شهرا من تاريخ الأسبقية	
للطالب ٢٠ شهر (من تاريخ الأولوية) يجوز له خلالها ان يعيد النظر فى قيمة اختراعه ويتخذ قرارا فى شأن سحب طلبه وعدم نشره فى مجلة (PCT Gazette) او كتيبها (PCT Pamphlet)، وكذلك فى شأن البلدان التى سيدخل فيها المرحلة الوطنية، وللطالب خلال ١٩ شهرا من تاريخ الأولوية ان يطلب تقرير فحص دولى، فلا تبدأ المرحلة الوطنية قبل ٣٠ شهرا.	للطالب ١٢ شهرا (من تاريخ الأولوية) يجوز له خلالها ان يتقدم بطلبه إلى اى بلد آخر.
مدة الترقب فى ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات قبل الإنتقال إلى المرحلة الوطنية قد تصل إلى ثلاثين شهرا بدلا من اثنى عشر شهرا طبقا لإتفاقية باريس.	

ويلاحظ فى هذا الصدد:

(١) ان المكاتب المحددة لإجراء البحث الدولى هى مكاتب النمسا، استراليا، الصين، واوروبا، واليابان، وروسيا، وسبانيا، والسويد، والولايات المتحدة الإمريكية (تسع مكاتب وطنية).

(٢) إن لغة التقدم بطلب للحصول على براءات اختراع هى (إثنا عشر لغة) : اللغات الالمانية، والإنجليزية، والصينية، والدانمركية، والإسبانية، والفنلندية، والفرنسية، واليابانية، والهولندية، والنرويجية، والروسية، وكذلك السويدية. اما لغة التخاطب مع المكتب الدولى فهى الإنجليزية أو الفرنسية فقط.

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : ومصر :براءات الاختراع
المصـــــــدر : اصدرات اتحاد الصناعات المصرية
اسم كاتب المقال : محمد حسام محمود
رقم العـــــدد : ١
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

المرحلة الثانية : المرحلة الوطنية:

يتم الوصول إلى المرحلة الوطنية بمباشرة الإجراءات امام مكتب وطنى او إقليمي بعد مدة اقصاها ثلاثين شهر للمكاتب الوطنية المعنية، حيث قد يدخل الطالب المرحلة الوطنية بعد عشرين شهرا او بعد ثلاثين شهرا حسبما يختار على التفصيل المتقدم.

وبانقضاء هذه المدة يدخل الطالب فى المرحلة الوطنية، فيتعين عليه ان يقوم بترجمة ما لديه من مستندات ورسومات إلى اللغة التى يرتضيها المكتب الوطنى.

ويجوز لاى دولة متعاقدة ان تطبق معايير اضافية او مختلفة للبت فى قابلية إستصدار براءة عن الإختراع المطلوب حمايته فى هذه الدولة. تطبيقا لذلك نصت المادة ٥/٢٧ صراحة على ان ما يتعلق بتعريف حالة التقنية الصناعية وفقا لأحكام هذه المعاهدة ولائحتها التنفيذية يجب تفسيره على انه قاصر على أغراض الإجراءات الدولية. بناء على ذلك، [illegible] تحديد قابلية استصدار براءة يكون محل طلب دولى، تنفرد الدولة [illegible] بحرية تطبيق معايير تشريعها الوطنى فيما يخص حالة التقنية الصناعية والشروط الأخرى التى تفرضها لاستصدار البراءات بشرط الا [illegible] المعاهدة بشكل الطلبات ومضمونها.

كذلك [illegible] المعاهدة او لائحتها التنفيذية ما يمكن تفسيره على انه يحد من حرية اى دولة متعاقدة فى تطبيق التدابير التى تراها ضرورية للدفاع عن الأمن الوطنى او تقييد حق مواطنيها او المقيمين فى اراضيها فى إيداع طلبات دولية بغية حماية مصالحها الاقتصادية (مادة ٨/٢٧).

سابعا: التحفظات المقبولة طبقا للمعاهدة:

(١) عدم الإلتزام بأحكام الفصل الثانى من المعاهدة والمتعلقة بالفحص التمهيدى الدولى، فتكون بذلك المدة المطبقة للدخول فى المرحلة الوطنية هى عشرون شهرا إعتبارا من تاريخ الأسبقية (بدلا من اثنى عشر شهرا فى إتفاقية باريس) (مادة ٦٤).

(٢) عدم النشر الدولى للطلبات الدولية (مادة ٦٤).

(٣) عدم الإعتداد بسحب طلب الفحص التمهيدى الدولى او طلب الإختيار من بين الدول المعنية فى الطلب الدولى، إذا تم السحب بعد إنقضاء مهلة الـ ٢٠ شهرا إعتبارا من تاريخ الأولوية. ويجوز لأى دولة متعاقدة ان تنص فى تشريعها الوطنى عليعدم الإعتداد بالسحب او طلب الإختيار قبل هذه المدة إلا بعد تسلم مكتبها الوطنى لما يلى: (مادة ٤/٣٧ ب):

(أ) صورة من الطلب الدولى مقترنة بترجمة له.

(ب) الرسم الوطنى.

ثامنا: مزايا عامة للإنضمام إلى المعاهدة:

(١) تيسير الإطلاع على جميع طلبات الحصول على براءات اختراع من خلال النشرة الدولية التى توزع مجانا وتنشر فيها كل هذه الطلبات بعد ١٨ شهرا من تاريخ اولوية الطلب، وهذه النشرة ينشر فيها الطلب بإحدى اللغات المقبولة فى المعاهدة، ومعه دائما ملخص باللغة الإنجليزية للطلب وتقرير البحث الدولى وأحيانا تقرير الفحص الدولى.

(٢) عدم سداد اى رسوم نظير الإشتراك فيها.

(٣) تفادى التقدم بطلبات إلى المكاتب الوطنية المزمع طلب الحماية فى دائرتها خلال الإثنى عشر شهرا الأولى، وكذلك تفادى سداد اى رسوم وطنية او نفقات ترجمة او اتعاب وكلاء براءات اختراع.

(٤) زيادة الطلبات من الخارج عن طريق التعيينات الواردة فى الطلبات المودعة.

(٥) زيادة موارد الوكلاء المحليين للبراءات والمترجمين بعد إنقضاء المرحلة الدولية والدخول فى المرحلة الوطنية وهو ما يحدث بعد مدة تتراوح بين ٢٠ شهرا او ٣٠ شهرا حسب الأحوال (أى حسبما إذا كان الطالب قد إكتفى بالبحث الدولى او طلب الفحص التمهيدى الدولى).

(٦) عدم سداد نفقات للنشر الوطنى حيث يحل النشر الدولى محل النشر الوطنى.

(٧)إتاحة اكبر مساحة زمنية قبل الدخول فى المرحلة الوطنية، وذلك حتى يتخذ القرار الأخير فى ضوء «اكبر قدر متاح من المعلومات التعليمية والمهنية»(٧)، فتصل مدة الترقب إلى ٢٠ شهر بدلا من ١٢ شهر طبقا لإتفاقية باريس.

ويلاحظ فى هذا المقام أن أختيار نظام المعاهدة PCT مفيد للغاية فى الأحوال الآتية:(٨).

(١) إذا كان عدد الدول المطلوب الحماية فيها احدى عشرة دولة أو بأكثر، نظرا لأن نظام المعاهدة PCT لا يفرض رسوم إضافية على ما يجاوز العشرة.

(٢) إذا كان عدد الدول المطلوب الحماية فيها يتراوح بين ٣ او أربعة إلى عشرة وكانت القيمة الإقتصادية للإختراع متواضعة، فيمكن عن طريق ذلك إرجاء إتخاذ القرار النهائى بشأن الإختراع إلى ثلاثين شهرا من تاريخ الأسبقية.

(٣) إذا كان عدد الدول المطلوب الحماية فيها دون الإحدى عشر دولة وكانت التكلفة الإضافية لإدراجها جميعا ضئيلة بالنظر إلى الفائدة المتحصلة من بعض المجالات التقنية، فيقبل المودع إتباع نظام معاهدة PCT لزيادة الفترة المتاحة للإحتفاظ بالأسبقية على الصعيد الوطنى لمدة قد تصل إلى ثلاثين شهرا.

تاسعا: مزايا خاصة من الإنضمام للمعاهدة:

يمكن لمصر طبقا لهذه المعاهدة الحصول على عدد من المزايا:

اولا: الخدمات التقنية الإعلامية:

تنص المادة ٥٠ من المعاهدة على مباشرة المكتب الدولى الخدمات التقنية بطريقة تؤدى بصفة خاصة إلى تسهيل حصول الدول المتعاقدة النامية (مصر) علىالمعرفة التقنية والتكنولوجية بما فى ذلك الدراية العملية المنشورة والمتاحة. وتقدم هذه الخدمات إستنادا إلى الوثائق المنشورة إلى براءات الإختراع والطلبات المنشورة فى المقام الأول.

وتقدم هذه الخدمات بوجه عام لكل حكومات الدول المتعاقدة بسعر التكلفة (أى بقيمة المصاريف التى تضاف إلى التكاليف المترتبة عادة على الخدمات التى يؤديها المكتب الوطنى او إدارة البحث الدولى) [illegible] بالنسبة للدول النامية فيتعين تقديم هذه الخدمات بسعر التكلفة [illegible] تغطية الفرق فى الأرباح من تادية الخدمات إلى غير حكومات الدول المتعاقدة او بفضل إتفاقات التمويل التى يبرمها المكتب الدولى مع المنظمات المالية المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية.

ثانيا: المساعدة التقنية:

تنص المادة ٥١ من المعاهدة على التزام المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بمبادرة منه او بناء على طلب لجنة المساعدة التقنية التى تشكل لهذا الغرض، بما يلى:

(١) تطوير انظمة براءات الإختراع فى الدولة النامية المعنية (مصر) (مادة ٣/٥١ ا).

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد حسام محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر :براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	١
المصـــــــدر :	اصدرات اتحاد الصناعات المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

(٢) تدريب المتخصصين وإعارة الخبراء وتوفير المعدات من اجل اجراء التجارب العملية أو التشغيل الفعلى لتيسير الأعمال (مادة ٣/٥ «ب»).

وقد الزمت المعاهدة المكتب الدولى بأن يسعى لتمويل هذه المشروعات عن طريق ابرام إتفاقات مع المنظمات المالية المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية، ولا سيما مع الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة المعنية بالمساعدة التقنية من ناحية، ومع حكومة الدول المستفيدة من المساعدة التقنية من ناحية اخرى (مادة ٤/٥١).

كذلك يحق لمصر باعتبارها دولة نامية وفقا لتصنيف الأمم المتحدة المتعمد على نصيب الفرد فى الدخل القومى، المطالبة بتعريفة مخفضة للمخترعين المصريين بحيث لا يسددون مبالغ تفوق مستوى معيشتهم.

مفاد ما تقدم أن يكون لمصر الحق فى ان تطالب لدى الإنضمام إلى هذه المعاهدة بـ «مقابل» لهذا الإنضمام، وقد يكون من بين ما يجب ان تطالب به ما يلى:

(١) بعثات تدريبية وتأهيلية لشباب فاحصين جدد.

(٢) قاعدة بيانات قابلة للتحديث الفورى متصلة بمكاتب بالبراءات حول [illegible]

(٣) [illegible] المخترعين المصريين لإعفائهم من رسوم التسجيل [illegible] بأن عدد المصريين المخترعين قليل للغاية، وأغلب إختراعاتهم ضعيفة وتفتقد لعنصر الجدة المطلقة.

(٤) التنسيق مع عدد من الدول العربية ليكون الإنضمام فى شكل تكتل عربى بحيث يتسنى فرض اللغة العربية كإحدى اللغات التى يحرر بها طلب الحصول على البراءة تفاديا لنفقات الترجمة.

(٥) التنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) ليكون مكتب البراءات المصرى مكتبا إقليميا على غرار المكتب الأوربى، فيشمل إختصاصه المنطقة العربية ككل، ويتلى - بعد تحديثه - القيام بعمليتى البحث والفحص طبقا للمعاهدة.

(٦) الحصول على منح علمية سنوية لعدد من شباب المخترعين من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وجدير بالذكر أن كل ما تقدم من مساعدات يمكن لمصر ان تحصل عليه مباشرة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية بإعتبارها عضوة فيها. وليس نظام المساعدات لدى المنظمة شبيها بأى حال من الأحوال بنظام المساعدات طبقا لإتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية: (تربس: Trade _ Related Aspects of Intellectual property Rights: TRIPs)

حيث يخضع التزام الدول المتقدمة طبقا للمادة ٦٧ من هذا الإتفاق بتقديم المساعدات لمشيئة الدول المانحة، وهو ما يفتح الباب واسعا امام الخلط بين الإعتبارات السياسية والحاجات العملية، اما برنامج المنظمة العالمية للملكية الفكرية فهو برنامج مستقل تستفيد منه مصر بالفعل وليس عليها إلا أن تزيد من حجم إستفادتها منه بما يحقق مصالحها.

عاشرا: اهم الإعتراضات على الإنضمام إلى المعاهدة والرد عليها:

يحقق الإنضمام لمعاهدة التعاون بشأن البراءات صالح الصناعة المصرية ما دمنا قد أخذنا فى الإعتبار كل ماتقدم بيانه من امور، ولعل اهم المزايا التى ستحصل عليها الصناعة المصرية تصويب للنظام الحالى للبراءات والذى بمقتضاه تصدر براءات اختراع دون المستوى لمصريين وأجانب مما يؤدى إلى الإستفادة من إحتكارات عن افكار ليست إبداعية، لا سيما وأن مصر سبق لها ان وافقت على الإنضمام إلى هذه المعاهدة لدى ابرامها عام ١٩٧٠ ولكنها لم تستكمل الإجراءات الدولية اللازمة فى هذا الصدد(٩).

وليس من المصلحة فى شئ الإلتفات إلى الأصوات التى تنادى ببقاء الحال على ما هو عليه لأن مقتضى الاستمرار فى إصدار براءات إختراع وطنية تافهة سواء بالنسبة لوطنيين لم تتح لهم إمكانية التأهيل السليم او بالنسبة لأجانب لم يظفر اى منهم بموافقة على الحصول على براءة إختراع فى بلد أخر هو حرمان رجال الصناعة من الإستفادة من كل ما لا يرقى ليكون محلا لحق إستئثارى بموجب براءة إختراع، وقد يكون الوضع الحالى أفضل لوكلاء البراءات المحليين الذين يتلقون طلبات براءة إختراع أجنبية ويتولون تقديمها إلى المكتب المصرى بعد ترجمة وثائقها إلى اللغة العربية ويتقاضون عنها اتعاباً مجزية، إلا أن الصالح العام يقتضى المثول للواقع الجديد الذى يفرضه النظام التجارى العالمى الجديد، والذى من شأنه تشجيع إصدار براءات اختراع قوية بفضل تقرير البحث الدولى الذى يمكن المخترع من الوقوف على مركز اختراعه بالنظر إلى الأصول التقنية العالمية فى مجال الاختراع المطلوب حمايته، مما يمكن من سحب الطلب الدولى- دون نشر- وإعادة تطويره أو تنقيحه بمساعدة الخبراء فى المكتب الوطنى للبراءات.

وللتأكيد على سقوط كل الحجج المعارضة للانضمام، (١٠)، نضع فيما يلى جدولا نوضح فيه أهم الاعتراضات والرد عليها:

الاعتراض	الرد
الانضمام إلى المعاهدة سيكرس إحتكار الدول المتقدمة لبراءات الاختراع	غير صحيح، لأن الوضع الحالى هوالذى يكرس هذا الاحتكار حيث يعتمد مكتب البراءات الوطنى على خبرة متميزة لأعضائه بلا أمكانات تقنية مساعدة، مما يؤدى بهم فى الغالب إلى الموافقة على براءات الاختراع الأجنبية دون فحص موضوعى حقيقى رغم تفاهتها من الناحية العملية، مفاد ذلك أن

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد حسام محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر :براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	١
المصـــــــــدر :	اصدرات اتحاد الصناعات المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

	تكريس سيطرة الاحتكارية غير مرتبطة بالانضمام إلى المعاهدة أو رفض هذا الانضمام(١١).
الانضمام إلى المعاهدة سيحرم مصر من مباشرة السيادة على أرضها، فستلزم تلقائيا بقبول ما يقدم إليها من طلبات دولية مرفق بها تقريري الفحص والبحث.	غير صحيح، لأن مكتب البراءات الوطني له الحق دائما في رفض منح البراءة نظرا لأن ما يقدم إليه من تقارير يتم على سبيل الاسترشاد والاستئناس ، حيث ليس لهذه التقارير أي حجية على المكتب الوطني. مع ذلك فمن الوجهة العملية لابد من وجود خبراء أكفاء يستطيعون رفض هذه التقارير استنادا إلى أسباب وجيهة موضوعية كانت أو شكلية(١٢). مفاد ذلك أن لمصر طبقا لاتفاقية تريبس (المادتان ٨ و٢/٢٧) الحق في مباشرة سيادتها على أرضها بقبول أو رفض منح أي براءة إختراع، لن يتأثر بالانضمام إلى هذه المعاهدة.
الانضمام إلى المعاهدة سيحرم مصر من	غير صحيح، فلدى المكتب المصري حاليا وثائق البراءات كاملة ولا ينقصه إلا توظيف عدد من

الارتقاء بمكتبها للبراءات إلى مرحلة العالمية.	شباب الفاحصين يتم تأهيلهم - بالتعاون مع الكوادر المتميزة المتاحة داخل المكتب - على أعلى مستوى بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية ومن بينها المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو عن طريق اللجوء لمكاتب وطنية قوية تقوم بالبحث والفحص، وذلك كله بهدف تحويلهم جميعا إلى خبراء قادرين على مساعدة طالب البراءة على إجتياز مرحلتي البحث والفحص الدوليين بنجاح.
الانضمام إلى المعاهدة سيحرم المخترعين المصريين من حماية اختراعاتهم لتواضع مستواهم.	غير صحيح، لأنه ليس من صالح مصر على الإطلاق إصدار براءات دون المستوى لمصريين أو أجانب والأجدى بها عدم منح احتكارات لمن لا يرقى اختراعه المدعى به إلى المستوى الدولي.
الانضمام إلى المعاهدة سيحرم المخترعين المصريين من حماية اختراعاتهم لزيادة نفقات التسجيل الدولي بما يفوق مستوى معيشتهم	غير صحيح، لأن في وسع مصر أن تحمل الدخول في المرحلة الوطنية يتم إثر البحث الدولي أي بعد عشرين شهرا من تاريخ الأسبقية (إذا ما أرادت الاستفادة من التحفظ الوارد في المادة ٦٤ من المعاهدة). وحتى لو افترضنا أن مصر قبلت جعل هذه المدة ثلاثين شهرا ولم تتحفظ، فإن فتح المرحلة الوطنية سيرتبط بارتفاع كبير غير محسوس في عائدات مكاتب البراءات باعتبار أن فترة الثلاثين شهرا هي فترة انتقالية مؤقتة.

الانضمام إلى المعاهدة سيجعل أعضاء مكتب البراءات المصري بلا عمل.	غير صحيح، فبداية لدى المكتب من العمل المتأخر ما يكفيه لفترة ليست بالقصيرة، فضلا عن ذلك فإن هؤلاء الأعضاء يمكن توجيههم خلال الفترة الانتقالية (عشرون شهرا أو ثلاثون شهرا حسب الأحوال إعتبارا من تاريخ الأسبقية) لتأهيل المخترعين المصريين لاجتياز مرحلتي البحث والفحص الدوليتين بالاستعانة بما لدى المكتب من وثائق للبراءات.
الانضمام إلى المعاهدة من شأنه أن يقضي على أي أمل لمصر لقيام مكتبها الوطني بفحص موضوعي.	غير صحيح، بداية لأن إمكانيات المكتب المصري حاليا قد لا تسمح بالقيام ببحث موضوعي بالمعنى الدقيق بما يجعله يتحرى توافر الجدة المطلقة للإختراع المطلوب الحصول على براءة عنه، وليس من دليل في تمسك المكتب المصري بأنه يقوم بفحص موضوعي إلا عقد مسئوليته دوليا في حالة إصداره براءات لا ترقى لمستوى الجدة والخطوة الإبداعية المتطلبين طبقا لاتفاقية تريبس، فضلا عن ذلك فالطريق ممهد أمام المكتب المصري- ببعض الجهد- بهدف التحول إلى مكتب تلقي طلبات دولية يقوم بالبحث والفحص طبقا للمعاهدة ، ليس فقط على الصعيد الوطني بل على الصعيد الاقليمي العربي. ولاشك في أن انضمام عدد كبير من الدول العربية - في شكل تكتل - من

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : محمد حسام محمود
الموضوع الفرعي : ومصر :براءات الاختراع
رقم العـــــدد : ١
المصـــــدر : اصدرات اتحاد الصناعات المصرية
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

	شأنه جعل اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية للمعاهدة.
الانضمام إلى المعاهدة سيقلل عدد الطلبات التي تودع في الصندوق الاسود بمكتب البراءات المصري أصالا لإتفاقية تريبس.	غير صحيح، لأن الإيداع سيستمر وسيتزايد مع الانضمام إلى المعاهدة لأن سند الايداع هو اتفاقية تريبس وحدها، التي تلزم كل طالب براءة لإختراع لا تلتزم مصر بمنحها في الوقت الحالي (يتعلق النص أساسا بإختراعات متعلقة بالمنتجات الكيماوية الزراعية والصيدلية) بأن يودعها صندوق أسود لديها حتى تمام انقضاء الفترة الانتقالية والتي لن تتجاوز الأول من يناير سنة ٢٠٠٥. فإذا ما انقضت هذه الفترة كان على المكتب الوطني فض الصندوق وبحث الطلبات ليصدر في شأنها قرارا بالقبول أو بالرفض وذلك في ضوء المعايير التقنية السائدة في لحظة التقدم بالطلب في مصر. يستوي في ذلك أن يكون هذا الطلب قد انتهى المكتب الدولي إلى جدارته بتقريري بحث وفحص ايجابيين أو لا، حيث سبق القول أن المكتب الوطني في الدول الأعضاء في الاتفاقية غير ملتزم بما ينتهي إليه الرأي في الطلب الدولي.
الانضمام إلى المعاهدة سيترتب عليه منح المكتب الدولي الحق في حذف دولة مصر من قائمة الدول التي كان اختارها ليتمتع بالحماية فيها، ما دام هذا الحذف يتم أثناء	غير صحيح، لأنه شرط الجدة المطلقة سيحول دون منح أي براءة في أي مكان في العالم ما دام النشر الدولي قد تم ، يستوي في ذلك أن يكون الطالب قد حدد مصر بين الدول المستهدفة بالحماية أم لم

مدة العشرين شهرا المتاحة له ليحدد خلالها موقفه، فيمنع المكتب الوطني من منح أي براءة إختراع لسبق نشرها وفقدانها لشرط الجدة المطلقة.	يحددها، وليس للمعاهدة ذنب في ذلك. كذلك فمن حق مصر رفض الإعتداد بالحذف واقتضاء رسومها الوطنية كاملة إذا ما تمسكت بالتحفظ الوارد في المادة ٦٤.

لا يبقى إلا أن نقول أن الانضمام لهذه المعاهدة ليس شرا محضا بل في الوسع تحويله إلى خير محض لصالح المخترعين المصريين، وليس فيما انتهينا إليه مزايدة غير محسوبة العواقب بل هو رأي علمي مؤسس على حجج قانونية وأخرى عملية تؤكد أن هذا الانضمام في صالح الصناعة المصرية حتى لا يستمر أصحاب البراءات الضعيفة، من المصريين والأجانب على حد سواء، وهم في إزدياد في الوقت الحالي، في الحصول على براءات مصرية تخولهم الحق في احتكار ما يجب أن يكون مملوكا للكافة مضيعين بذلك الفرصة على رجال الصناعة لتخفيف أعبائهم المالية باستغلال ما ليس محلا لاحتكار دون مقابل . وليس أدل على صدق ماتقدم من أن عدد الطلبات الدولية ارتفع من ٦٢٥.٢ طلب عام ١٩٧٩ إلى ٤٢٢.٥٤ طلب عام ١٩٩٧، وأن عدد الدول الأعضاء فيها ارتفع إلى ٩٨ دولة (إحصاء يناير عام ١٩٩٩) من بينها ثلاث دول عربية وهي السودان وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن أن غالبية الأعضاء في المعاهدة هي من البلدان النامية(١٣).

وننوه في نهاية المطاف بأن الإنضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ليس مفروضا على مصر نتيجة إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير سنة ١٩٩٥، وإنما هو مطروح على مصر كجزء من الشراكة المصرية الأوروبية. مفاد ذلك أن مصر غير مطالبة بالإنضمام الا إذا ثبت في يقينها أن الإنضمام يحقق صالحها، وليس في

حماية الحرية الفكرية.. فى صناعة الأدوية

د. زكريا جاد

> تعتمد صناعة الأدوية على البحوث والتطوير إعتمادا كبيرا، بل إن نشأة هذه الصناعة قامت على ما تخرجه معامل البحوث من إكتشافات وإختراعات.. ولا غرو أن تصل تكلفة البحوث والتطوير فى العديد من الشركات العالمية الى مايقرب من ثلاثين فى المائة من اجمالى النفقات السنوية.. إذا كانت البحوث والإكتشافات فى العصور القديمة كانت تتم فى معامل ومراكز بحوث تتبع الدولة إلا أن الوضع الآن قد تغير تماما وأصبحت البحوث التى تتم بالشركات تصل إلى أكثر من سبعين فى المائة والباقى فى مراكز البحث الحكومية والجامعات.

نبذة تاريخية:

فى نهاية الثلاثينيات تم إكتشاف مادة السلفانيلاميد وإعتبرت فى ذلك الوقت أخطر كشف علمى بعد اكتشاف المخدر.

ذلك ان هذه المادة فتحت الباب على مصراعيه الى العلاج بأسلوب الكيموثيرابى chemo therpy وهو نظام للعلاج يقوم على التعرف على سبب المرض ثم محاربته بالعقار الجديد أى أن العلاج اصبح يقوم على معرفة سبب المرض ثم علاجه بعد ما كان العلاج يقوم على القضاء على أعراض المرض مثل إرتفاع درجة الحرارة، أو ظهور طفح جلدى أو حدوث الم فى اى مكان بالجسم.. الخ.. وقد أعقب هذا الكشف، إكتشاف مادة اكثر خطورة كان لها ولا يزال تأثير بالغ فى القضاء على العديد من الأمراض الميكروبية والإلتهابات وهى مادة البنسلين.. ويعتبر هذا البحث بالذات أكبر نموذج لكيفية إنتقال البحث المعملى الى المستوى التجريبى، ثم إنتقاله ليد رجال الصناعة التى جعلت من هذا البحث المعملى البسيط اكبر فتح فى عالم العلاج..

منذ ذلك الوقت نشطت معامل البحث فى كل مكان، وإنفتحت شهية العلماء والبحاث فى البحث عن مركبات جديدة تحمل تأثيرا علاجيا وإرتفع معدل إنتاج البحوث عاما بعد عام، كما قامت عدة شركات كبيرة لتصنيع وإنتاج وتسويق هذه المركبات العلاجية.. ومعظم هذه الشركات كانت فى الأصل مجرد صيدليات تقوم بتركيب بعض المستحضرات العلاجية البسيطة..

تكلفة البحوث:

تقول اخر دراسة ان تكلفة إنتاج دواء جديد تصل الى حوالى ٣٥٠مليون دولار...!! ذلك أن اكتشاف دواء جديد ليس بالأمر السهل او الهين.. فالتوصل الى دواء فعال وآمن يحتاج الى جهد كبير جدا، ومال كثير جدا. وبحوث عديدة فى مجالات مختلفة كيميائية وفسيولوجية وكيمياء حيوية ونسيجية مع التأكد من خلو الدواء جديد من تأثيرات جانبية خطيرة مثل مسببات السرطان MURA- TOGENICITY أو تشويه الخلايا TERATOGENICITY

لقد أصبح اعتماد دواء جديد والتصريح بتداوله يحتاج الى دراسات واسعة وتجارب عديدة وقرائن اكيدة على مأمونية الدواء وفعاليته..

وفى هذا المضمار تقوم شركات الأدوية بالصرف على هذه الدراسات والبحوث بسخاء بأمل الوصول الى دواء يحقق الفائدة العلاجية من ناحية، ويحقق رواجا اقتصاديا للشركة.. ولا يخفى على أحد أن الشركة - اى شركة - حينما تستثمر هذه الملايين من الدولارات تتطلع اولا الى استعادة هذه الملايين.. كذلك الى تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة.. من اجل هذا كان هناك الحرص على حماية كل اكتشاف جديد من القرصنة بأى شكل من الأشكال سواء كان بالسرقة، أو النقل او التقليد.

حماية حق الإختراع PATENCY:

من اجل حماية المصالح الاقتصادية للشركات او حماية حق الملكية للمخترع أو المكتشف قضت الاتفاقية الدولية على حماية حق الاختراع PATENCY لمدة عشرين عاما.. لكن هذه الاتفاقية لم يكن يخضع لها عدد من الدول منها إيطاليا، وإسبانيا.. ودول كثيرة من بلدان الشرق الأقصى.. وترتب على ذلك قيام بعض الشركات الصغيرة بهذه الدول بتصنيع بعض الأدوية ذات الفاعلية العالية والإقبال الواسع، وقامت بتسويقها عالميا بأسعار تقل كثيرا عن سعر الشركة صاحبة الاختراع، مما أصاب هذه الشركات فى مقتل.. بل لعلنا لا نغالى إذ قررنا أن صناعة الخامات الدوائية فى بلد كالهند قامت على أساس التقليد، فلم يخرج من هذه المعامل، ولا معامل بعض الدول المقلدة الأخرى أى دواء جديد من بنات افكار باحثيها او علمائها.

ومن ناحية اخرى نود ان نشير الى ان الشركات العملاقة التى تقوم على اكتشاف ادوية جديدة قد حققت ارباحا مذهلة تتجاوز المليارات أحيانا.. وفى سبيل الحفاظ على مكاسبها تدخل حروبا شرسة مع شركات اخرى تحاول مزاحمتها او مشاركتها فى هذه المكاسب.

الموقف القانونى فى مصر:

ينص القانون المصرى على حماية حق الاختراع لمدة عشر سنوات فقط. والقانون لا يحمى المنتج PRODUCH بل يحمى طريقة الإنتاج Process اى ان المركب الكيماوى نفسه لا يتحصن بالحماية لكن طريقة تصنيعه هى التى تتمتع بالحماية.. ولقد جرت العادة فى مصر على تصنيع العديد من المستحضرات الصيدلية باستخدام خامات دوائية من مصادر مختلفة ليست بالضرورة من الشركة صاحبة الاختراع.. ومع احترامنا لحقوق الملكية للشركات المنتجة، الا اننا نقرر ان هذه الشركات عادة ما تبالغ فى اسعار خاماتها مبالغة شديدة يصل فيها سعر المادة مائة ضعف سعر نفس المادة إذا تم شراؤها من مصدر اخر.. ويمكن ان اعطى مثلا واحدا لمادة تستخدم فى الأمراض الروماتيزمية كان سعر المادة الخام من الشركة صاحبة حق الاختراع عشرة الاف دولار، فى حين كان السعر العالمى للمادة يتراوح بين مائة ومائة وخمسين دولارا.

الموقف بعد اتفاقية الجات الاخيرة:

بتوقيع مصر على اتفاقية التجارة الأخيرة (الجات) اصبحت ملزمة بتطبيق شروط هذه الاتفاقية طبقا للأوضاع التى تم الاتفاق عليها وهى إعطاء سماح لدول العالم الثالث مدته عشر سنوات.. أى أن التطبيق الفعلى سوف يطبق اعتبارا من عام ٢٠٠٥.. هذه واحدة.

الأمر الثانى أن الحماية طبقا لهذه الاتفاقية تمتد لمدة عشرين عاما كاملا.. وتغطى المنتج Prod-uct وطريقة التصنيع Process وهذا يعنى ببساطة اننا نستطيع أن نستغل كل نتائج البحوث، وتصنيع كافة المستحضرات الصيدلية القديمة والحديثة فى ظل قانون الحماية المصرى (عشر سنوات فقط مع حماية طريقة التصنيع) وإن كان نما الى علمنا ان هناك مشروع قانون جديد يعطى حماية مدتها عشرون عاما.

والسؤال الآن: ما هو الموقف إذ قامت شركة مصرية بالاجتراء على حق اى شركة اخرى سواء كانت شركة مصرية او شركة عالمية.. لا يوجد أى إجراء من قبل الحكومة فهى ليست طرفا.. لكن على الشركة المتضررة اللجوء الى القضاء وهذا ما يحدث الآن فى شتى انحاء العالم وبصفة خاصة فى امريكا.

خلاصة القول ان صناعة الدواء فى مصر مقبلة على فترة عصيبة فى بداية القرن الحادى والعشرين، وعليها ان تعد العدة الآن لوضع استراتيجية تضمن لها الاستقرار والاستمرار، أما الدولة فلها دور هام للغاية ينحصر فى تحديد مجموعة الأدوية الأساسية التى تعتبر عصب العلاج فى مصر.. وهى بالترتيب ادوية التشخيص .. ادوية الرعاية الأساسية مثل الطعوم واللقاحات .. ادوية الأمراض المتوطنة.. ادوية اخرى هامة مثل ادوية القلب والشرايين والسكر وضغط الدم.

ولا شك ان التركيز على عمليات التشخيص المبكر وبصفة خاصة على الأطفال والاهتمام بالرعاية الأساسية قد تعفى الدولة من تكاليف باهظة هى فى حاجة لتوفيرها، فضلا عن ارتفاع المستوى الصحى للمواطن. ■■

حقوق التأليف والنشر

الجات

ومصر : قطاع الملكية الفكرية

حقوق التأليف والنشر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حماية الملكية الادبية والفنية	محمد مصطفى	الندوة القومية الثالثة / مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان		١٩٩٩	١٦٩

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:حقوق التاليف	رقم العـــــدد :	١١١٢٦
المصـــــدر :	الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان)	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/١٨

حقوق الملكية الأدبية والفنية :

أما بالنسبة لحقوق الملكية الأدبية والفنيـــة مثـل الكتـب والمحـاضرات والمسرحيات والمؤلفات الموسيقية والمصنفات السينمائية ، فنجد أن الدول المتقدمة أيضا لها السبق فى هذا المجال ، فمثلا لا تزال الدول العربية تستورد ما بيـن ٢٥ إلى ٥٠% من برامجها التليفزيونية ، وتستمد الصحف العربية أخبارها فى المقـام الأول من الوكالات العالمية الأربع (رويتر البريطانية ، وكالة الأنباء الفرنسـية والاسوسيتد برس و اليونايتد برس الأمريكيتين) (٣٢) أما بالنسبة لصناعة السـينما فإن أمريكا ومن بعدها الدول الأوربية مسيطرة على الساحة العالميـة فـى هـذا الميدان ، وكذلك الحال فى مجال التأليف والنشر .

ولما كانت مصر لها إنتاجها المتميز فى المصنفات الفنية والكتب ، فإن حماية حقوق المؤلف فى ظل هذه الاتفاقية سيترتب عليه تحقيق مزايا ومكاسب لمصـر فى مجال الأعمال الأدبية والكتب والشرائط والاسطوانات وأفلام السينما والفيديـو والإذاعة . ومن ثم فمن المتوقع زيادة إنتاج مصر من الإبداع الفنى والأدبـى (٣٣) وزيادة العائد المتوقع نتيجة لحماية حقوق المؤلف المصرى .

ونخلص مما سبق إلى :

١. تحقق الاتفاقية الحماية الكافية فى مجال حقوق الملكية الفكرية .
٢. أن للدول المتقدمة قدرة تنافسية فى مجال حقوق الملكية الفكرية .
٣. تعظم الاتفاقية مكاسب الدول المتقدمة .
٤. تلحق الاتفاقية ضررا بالدول النامية ومصر فـى مجـال حقـوق الملكيـة الصناعية.
٥. تحقق مصر مكاسب جزئية فى حقوق الملكية الأدبية والفنية .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:حقوق التاليف	رقم العـــــدد :	١١١٢٦
المصـــــــدر :	الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/١٨

حماية حقوق المؤلف:

تسرى حماية حقوق المؤلف على النتائج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل ، كما تتمتع برامج الحاسب الآلى بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب **معاهدة برن ١٩٧١** .

وعند حساب مدة حماية عمل من الأعمال خلاف الأعمال الفوتوغرافية أو الأعمال الفن التطبيقية ، على أساس أخر غير مدة حياة الشخص الطبيعى ، لا تقل هذه المدة عن ٥٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى أجيز فيها نشر الأعمال ، وفى حالة عدم وجود ترخيص بالنشر يتمتع بالحماية لمدة مقدارها ٥٠ سنة من إنتاج العمل الأدبى .

أما بالنسبة للمؤديين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة فيحق للمؤديين منع الأعمال التالية التى تتم دون ترخيص منهم : تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات كذلك بث أدائهم الحى على الهواء بالوسائل اللاسلكية .

والعالم العربي

الجات

والعالم العربى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العرب والغات	ابراهيم العيسوى	(كتاب) الغات واخواتها		١٩٩٩	١٧١
٢	موقف الدول العربية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٨٧
٣	العرب بدون استراتيجية تفاوضية	مجدى عبيد	العالم اليوم	٢٥٨٩	١٩٩٩/٨/٢	١٩٣
٤	الجات : رابحون وخاسرون والعرب على القائمة الثانية	مروان دراج	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٠٦	/١٠/١٨ ١٩٩٩	١٩٦
٥	قبل أيام من بدء مفاوضات ((سياتل)) : لوبى عربى افريقى	مصطفى عنان	العالم اليوم	٢٦٨٩	/١١/٢٧ ١٩٩٩	١٩٨

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

العرب والغات

يمكن تلخيص موقف الدول العربية من عضوية الغات، بحسب آخر المعلومات التي توافرت لهذه الدراسة على النحو التالي[١]:

١ ـ هناك سبع دول تتمتع بالعضوية الكاملة (أي انها أطراف متعاقدة) في الغات، وهي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر.

٢ ـ وهناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الغات، وهي الجزائر والسودان واليمن.

٣ ـ وهناك ست دول تحضر اجتماعات الغات بصفة مراقب، وهي السعودية والعراق والأردن وسوريا ولبنان وليبيا.

وتدرس الغات حالياً طلب انضمام كل من اليمن والسعودية والأردن. ومن المتوقع أن يسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حالياً الى اكتساب عضوية الغات أو المنظمة الجديدة للتجارة العالمية في القريب العاجل.

والواقع ان آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن تكون مقصورة على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بل إنها سوف تطول جميع دول العالم، سلباً وايجاباً، بدرجة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن الدول غير الأعضاء لن تستفيد من دخول منتجاتها الصناعية أسواق الدول الصناعية الأعضاء بالتعريفات المخفضة على الواردات والتي تصل الى الصفر في بعض الحالات. ويرجع ذلك الى عدم استفادتها من مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية الذي يطبق على الدول الأعضاء فقط. ومن جهة أخرى، فإن الدول غير الأعضاء لن تكون ملزمة، مثلاً، بتطبيق ما نصت عليه الاتفاقات الجديدة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات، حيث إن الإلزام لا ينسحب إلا على الدول الأعضاء. وأخيراً، فإن الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية سوف يؤثر في جميع الدول المستوردة للغذاء، بصرف النظر عما اذا كانت تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية أو لا تتمتع بها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

ثانياً: الآثار العامة في التنمية العربية

تشترك الدول العربية مع الدول النامية في التعرض لعدد من الآثار التي يتوقع أن تنجم عن تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية. وفي ما يلي أهم هذه الآثار. وقد رأينا أن نبدأ برصد الآثار السلبية، ليس من قبيل التشاؤم، لكن على سبيل دق أجراس الانذار، واستثارة الهمم لتغيير الواقع العربي في اتجاه مواجهة تحديات آتية ولا ريب فيها.

١ ـ الآثار السلبية

أ ـ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصاً المواد الغذائية، من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة. وطبقاً للدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي السابق الاشارة اليها، من المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية، ما عدا عدد قليل من المنتجات التي من الممكن أن تشهد أسعارها بعض الانخفاض مثل الأرز والبن والكاكاو. وتتراوح زيادات الأسعار ما بين ١ بالمئة و٨ بالمئة، مع تركيز الزيادات في المدى ٣ بالمئة ـ ٨ بالمئة. وهذه هي الزيادة في الأسعار المتوقعة بعد عشر سنوات من تحرير التجارة عن الأسعار المتوقعة آنذاك فيما لو لم يحدث التحرير[٢]. وهذا الارتفاع في الأسعار يأتي من ناحيتين: **أولهما،** انخفاض الدعم الزراعي، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل. وهو ما قد يؤدي الى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية. **وثانيهما،** انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية، وخصوصاً في الدول الأوروبية. وهذا قد يزيد الطلب على المنتجات الزراعية ويرفع من أسعارها العالمية[٣]. وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء، وخصوصاً الدول الافريقية الأقل نمواً[٤]. ومن المعروف أن معظم الدول العربية تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الغذائية. لاحظ أنه طبقاً لبعض المصادر الأخرى، يصل الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية الى ٢٥ بالمئة[٥].

وقد تضمنت نتائج جولة أوروغواي اعترافاً بهذا الأثر السلبي، واشتملت على قرار وزاري حول «الأثر السلبي المحتمل لبرنامج الاصلاح [المتضمن في الاتفاقات] في الدول الأقل نمواً والدول النامية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء». ويذكر القرار أن هذه الدول قد تواجه صعوبات في توفير امدادات كافية من السلع الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية بشروط معقولة، بما في ذلك الصعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات الطبيعية للواردات التجارية من السلع الغذائية الأساسية. ولذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور:

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العــــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

(١) مراجعة مستويات المعونات الغذائية دورياً بواسطة لجنة المعونات الغذائية في اطار اتفاق المعونة الغذائية، والبدء بمفاوضات في الهيئات المختصة للنظر في زيادة المعونات الغذائية لإشباع الحاجات المشروعة للدول النامية.

(٢) وضع قواعد ارشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم الى الدول الأقل نمواً والى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح أو بشروط ميسرة.

(٣) ايلاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية أكبر الاهتمام في اطار برامج المعونة، من أجل تحسين الانتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي، وتسهيل توفير التمويل اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات المالية الدولية.

وبالطبع هناك من يرى أن «رُبَّ ضارة نافعة»، بمعنى أن الزيادة في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية ربما تشكل حافزاً لتحسين الانتاج الزراعي في الدول النامية من أجل تقليل اعتمادها على واردات تتزايد أسعارها[٦]. وسوف نعود الى مناقشة هذا الرأي عند تناول بعض ما يوصف بأنه فوائد غير مباشرة للاتفاقات الجديدة للتجارة العالمية.

ب ـ تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموماً، وصادرات الدول الأقل نمواً بوجه خاص، تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي. وفي مجال التهوين من أهمية هذا الأثر، يرى بعض المراقبين أن هذه المزايا كانت محدودة أصلاً، وبالذات في الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية[٧]. كما ذكر آخرون أنه ربما تجبّ المزايا الناتجة من فتح الأسواق بمقتضى الترتيبات الجديدة ما كان قائماً من مزايا خاصة للدول النامية[٨]، ومع ذلك فينبغي تذكر ما سبق التأكيد عليه من أن الأثر التحريري للاتفاقات الجديدة في فتح الأسواق أمام الدول النامية قد لا يكون كبيراً، وخصوصاً خلال الجزء الأكبر من السنوات العشر القادمة. ومن هنا فقد تحوطت الدول المتقدمة وتعهدت ـ كما سبق ذكره نقلاً عن الانكتاد ـ بالنظر في ادخال تحسينات اضافية على النظام العام للتفضيلات والبرامج الأخرى المشجعة لصادرات الدول النامية.

ج ـ ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التقانة وفي الأتاوى والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك. وهذا بالطبع اضافة الى ارتفاع تكاليف الانتاج، نظراً الى الارتفاع في أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى : والعالم العربى — رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : (كتاب) الغات واخواتها — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

د ـ الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، وفي الانتاج والتوظف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية، كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية. من جراء المنافسة غير المتكافئة التي ستتعرض لها من جانب المصادر الأجنبية(٩). وكذلك الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج من اساءة الدول الصناعية استخدام قواعد الاجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنية من أجل عرقلة دخول بعض صادرات الدول النامية الى أسواقها.

هـ ـ من المحتمل أن يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والاجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للدول النامية. وقد تأتي هذه الخسارة نتيجةً لاضطرار هذه الدول إلى قبول التزامات أكثر أو أشد مما ينبغي، أو لضياع بعض الفرص التجارية التي تتيحها الاتفاقات الجديدة (فرص تصدير أو فرص حماية ودعم للصناعة المحلية). ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف القدرات الادارية والمؤسسية وندرة الكوادر الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجيدة في هذه الدول(١٠). وتوافر هذه القدرات والكوادر يعتبر أمراً في غاية الأهمية لتفهم ما تنطوي عليه الاتفاقات من التزامات ومزايا، ولمتابعة مدى التزام الشركاء التجاريين للدولة بالقواعد والاجراءات الجديدة، ولتأمين تمثيل معقول للدولة في المجالس واللجان والهيئات العديدة التي ستتكون منها منظمة التجارة العالمية. وقد حثت الاتفاقات الدول المتقدمة على تقديم العون الفني والمالي لتمكين الدول النامية من تحسين أوضاعها الادارية والفنية والقانونية بما يساعدها على حسن الاستجابة لمتطلبات النظام الجديد في هذه النواحي. وسوف يتوقف مدى هذا الأثر السلبي على مدى استجابة الدول المتقدمة وسرعة تحركها في مجال تقديم العون اللازم الى الدول النامية.

و ـ تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية واهدافها الوطنية. فالاتفاقات الجديدة، بما في ذلك اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات الى المنظمة الدولية الجديدة، أو على الأقل فإنها تستوجب التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالتجارة. والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور، ومثل الاشتراطات الجديدة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية التي تحول دون إلزام المشروع الأجنبي بأهداف متعلقة بالتصدير أو الاستيراد أو المكوّن المحلي، ومثل قوانين حماية الملكية الفكرية.

لقد خرجت معظم الدول النامية من جولة أوروغواي ونسبة كبيرة من تعريفاتها الجمركية مثبتة أو مربوطة في جداول التزاماتها. وهو ما يعني أنه من الصعب جداً عليها اعادة النظر في هذه التعريفات وفق مصالحها الوطنية، أو أنها قد تتحمل بعض الأعباء اذا ما أصرت على سحب بعض التنازلات التي التزمتها في الجولة. وهذا بالطبع قيد على حركة الدول النامية في تشكيل سياساتها الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن تحويل عدد من الاتفاقات الجمعية /الاختيارية الى اتفاقات متعددة الأطراف، ومن ثم ملزمة لجميع الدول، بما في ذلك الدول النامية، يعني زيادة الالتزامات الواقعة على هذه الدول، وتقييد حريتها في الحركة مستقبلاً.

والحق ان الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقات الجديدة سوف تحدّ كثيراً من حرية الحركة التي كانت متاحة لحكومات الدول النامية في رسم سياساتها التنموية واختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها. ومن ثم فإنه لن يكون في مقدور الكثير من الدول الأعضاء من منظمة التجارة العالمية تطبيق سياسات وأدوات كتلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي، وكذلك الدول الصناعية الجديدة في الحاضر، لتحقيق التنمية[١١]. وسوف يتعين عليها الاتجاه الى سياسات تقوم على حرية الأسواق والتجارة لا تكفي، في تقدير كاتب هذه الدراسة، كما سبق بيانه في الفقرة «رابعاً» من الفصل الأول، لتوليد الاندفاعية الكبرى اللازمة للخروج من التخلف وتحقيق التنمية.

ومن المرجح أن تزداد الضغوط على الدول النامية للسير في طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وذلك بالنظر الى التكليف الصريح للمنظمة بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات التابعة له ومع صندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي. وربما تخفف من حدّة هذا الأثر بعض الشيء الاستثناءات المختلفة التي تضمنتها الاتفاقات، والتي تجيز للدول النامية فرض القيود على التجارة وتقديم الدعم للصناعات المحلية في حالات محددة. لكن ينبغي تذكر أن اللجوء الى هذه الإجراءات الاستثنائية أصبح مقيدا بإجراءات ومتطلبات ادارية وفنية أشد من ذي قبل، فضلاً عن كون أغلب الاستثناءات أصبح مربوطاً بتوقيتات محددة، بحيث تعود الدول النامية الى العمل بالقواعد العامة بعد انتهاء أجل هذه الاستثناءات الذي قد لا يكون طويلاً بالدرجة الكافية من المنظور التنموي.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

٢ ـ الآثار الايجابية

يرى فريق من الكتّاب أن هناك آثاراً ايجابية مهمة لاتفاقات التجارة الدولية الجديدة في الدول النامية[١٢]. ومن أهم هذه الآثار في نظرهم:

أ ـ **ان الاتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة**، كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، فضلاً عن انفتاح الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية. وقد سبق الاشارة الى أن هذه الفرص قد تكون محدودة جداً في الأجل القصير أو حتى في الأجل المتوسط.

ب ـ **ان الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الغات تكفل للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من اجراءات الدعم وسياسات الاغراق من جانب الدول الأخرى**. كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فضّ المنازعات تؤمن للدول النامية فرصاً لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة منصفة، بينما تظل الدول النامية التي تبقى خارج اطار النظام الجديد للتجارة الدولية معرضة للاجراءات الانتقامية والتعسفية من جانب الدول الكبيرة. وكما سبقت الاشارة، فإن قواعد الدعم ومواجهة الاغراق ما زالت تحتمل التأويل، ومن الممكن اساءة استخدامها لأغراض حمائية من جانب الدول الصناعية. كذلك فإن آلية فضّ المنازعات تنطوي على عدم تكافؤ في قدرات الدول المختلفة على توقيع العقاب على الذين يخالفون مبادئ الغات والالتزامات المقررة في الاتفاقات الأخرى. والدول النامية قد تجد نفسها في موقف المضطر الى تحمّل الضرر من الأقوياء، وذلك نظراً الى ضعف قدرتها على توقيع العقاب عليهم، أو لأن هذا العقاب لن يكون مؤثراً في القوى الاقتصادية الكبيرة.

ج ـ **تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات**، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية، والتمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخفّ مما هو مطلوب من الدول الصناعية المتقدمة. وهذا صحيح، لكن ـ كما سبقت الاشارة ـ إن غالبية الاستثناءات لصالح الدول النامية أصبحت مقيدة بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية واجرائية ومشاورات كثيرة، وهو ما يمكنه أن يشكل عائقاً أمام الدول النامية يحول دون انتفاعها بهذه الاستثناءات. وفي بعض الحالات هناك حدود أو «عتبات» (thresholds) ينبغي للدول النامية ألا تتجاوزها، كما هو الشأن مع الدعم والاجراءات الوقائية مثلاً.

د ـ يقال أيضاً إن هناك مجالاً لا بأس به لتحقيق الدول النامية بعض الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة الدولية. وهناك ثلاثة أنواع لهذه الفوائد نناقشها في ما يلي:

النوع الأول هو أن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول النامية على تحسين الانتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الانتاج الزراعي بوجه عام. والحقيقة ان هذا الأثر الايجابي لا يتوقف على تحرير التجارة وحدها، بل إنه يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة، من أهمها اتخاذ سياسات ملائمة لنقل الارتفاع في الأسعار العالمية الى المزارعين المحليين، والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الانتاجية، وخصوصاً الاستثمار في البنية الأساسية الزراعية والتعليم والبحوث والتقانة وطرق التوزيع والتخزين وما الى ذلك[١٣].

أما **النوع الثاني** من الفوائد غير المباشرة فهو القائم على القول بأن تحرير التجارة في الكثير من القطاعات، وبالتالي الاحتدام المتوقع في المنافسة، سوف يمثل حافزاً للصناعات المحلية على رفع مستوى الانتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية. وهذه هي بالطبع الحجة التقليدية لتحرير التجارة التي سبق لنا مناقشتها في الفقرة «رابعاً» من الفصل الأول، والتي نعتقد بعدم سلامتها بالنظر الى الظروف الخاصة التي تعيشها الدول التي تسعى للافلات من قبضة التخلف والانطلاق على طريق التنمية. كما ان المنافسة التي ستتعرض لها الصناعات المحلية هي منافسة غير متكافئة قد تؤدي الى الاجهاز عليها، لا إلى تطويرها وتنميتها.

ويقال أيضاً إن هناك نوعاً ثالثاً من الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة العالمية، ألا وهو أنه عندما يتم تحرير التجارة على النطاق العالمي، فإن هذا التحرير سوف يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة. وهذا النمو لا بد من أن يعود بالخير أيضاً على الدول النامية، من خلال زيادة طلب الدول الصناعية المتقدمة على صادراتها. غير أن الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي قد أظهرت أن هذا الأثر محدود جداً ولا يمتد الى كل الدول النامية، كما أنه ضعيف جداً في حالة دول أمريكا اللاتينية، وشبه معدوم في حالة دول مثل الهند وغالبية الدول الافريقية[١٤].

هـ ـ وأخيراً يقال إن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار، بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤديان الى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات الى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب. وهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود ايجابي مهم على التنمية الاقتصادية والتقانية في الدول النامية. لكن من المشكوك فيه أن يسفر هذان الاتفاقان عن تدفق اضافي كبير للاستثمارات الأجنبية، وذلك بالنظر الى أن الشطر الأعظم من هذه الاستثمارات يتجه عادة الى الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة في آسيا. هذا فضلاً عن احتمال تحويل جانب متزايد من الاستثمارات الأجنبية التي كانت ترد الى الدول النامية لصالح الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا. وربما كان الأثر الأكبر لإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية هو اتاحة فرص أوسع لتحويل جانب أكبر من دخول الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة. وفي أي من الحالات، فإن آثار الاستثمارات الأجنبية في التنمية ليست من الأمور المحسومة في الأدبيات الاقتصادية، وما زال الجدل محتدماً حول ما اذا كانت الآثار الصافية لهذه الاستثمارات في حد ذاتها سلبية أو ايجابية. وكما هو معروف، فإن كثيراً من الدول العربية قد قدّم حوافز وامتيازات سخية الى الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك لم يحدث التدفق المنشود لهذه الاستثمارات. ويرجع ذلك الى غياب عدد من الشروط الأخرى الجاذبة للاستثمار، والتي قد تكون أكثر أهمية من الحوافز والاعفاءات، مثل الاستقرار السياسي والشفافية بالنسبة الى القوانين والقرارات والاجراءات، ووجود العمالة الفنية المدربة وغير ذلك.

وبعد، فليس معنى ما تقدم أن جميع آثار النظام الجديد للتجارة العالمية سلبية، فالحديث عن آثار ايجابية لهذا النظام لا يخلو من الحقيقة. ولكن تنبغي ملاحظة أمرين مهمين:

أ ـ ان آثار النظام الجديد في الدول النامية مختلطة، فيها السلبي وفيها الايجابي. لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب الى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة الى منافع فعلية، وبحسب السلوك العملي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة الى تطبيق الاتفاقات الجديدة.

الموضوع الرئيسى : الجات	اسم كاتب المقال : ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى : والعالم العربي	رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : (كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

فالدول النامية الأكثر تقدماً في مجال التصنيع، والتي اكتسبت بالفعل مزايا نسبية في الانتاج والتصدير، وكذلك الدول النامية التي تتمتع بمزايا نسبية مهمة في بعض الصادرات الزراعية هي المرشحة للفوز بهذه المكاسب. أما بقية الدول النامية التي تعاني الكثير من الأزمات الداخلية والمصاعب الخارجية فقد لا تكون مؤهلة للاستفادة من المزايا المحتملة للنظام الجديد، إلا بعد اعادة هيكلة اقتصاداتها وتوفير المتطلبات الأخرى لزيادة الانتاج ورفع الكفاءة. فهذا هو الذي سيساعدها على اكتساب مزايا نسبية في بعض المجالات بحيث تقدر على مواجهة المنافسة الأجنبية على أرضها وفي الأسواق الخارجية. وهذا يتطلب وقتاً قد يطول، كما انه يتطلب عزيمة قوية (أو ما يطلق عليه ارادة التنمية) واستراتيجيا جديدة للتنمية لا تنخدع بالمقولات التي تذهب الى أن تحرير التجارة يعمل لصالح التنمية.

وكما سبق ذكره، فإن الدول الصناعية القديمة، وكذلك النمور الآسيوية، قد لجأت الى كل أسلحة التمييز، سواء من خلال التعريفات الجمركية أو من خلال القيود الادارية والدعم الحكومي لتشجيع صناعات بعينها أو لحماية أسواق منتجات بذاتها، أو لدفع الصادرات من سلع محددة الى الأسواق الخارجية. **فلماذا يصبح ما كان حلالاً لهم، حراماً علينا؟!** واذا استسلمت الدول النامية لهذا الوضع، فستكون قد أضعفت فرصتها في التنمية، أو أضاعتها. ولا شك في أن الدول النامية التي ستنتفع من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية الى أقصى حدّ لحماية صناعاتها المحلية وترويج صادراتها، والتي ستعمل على اطالة فترات الانتقال حتى بعد انتهاء المدد المقررة في الاتفاقات، سيكون حظها من التنمية أفضل.

ومن جهة أخرى، فإن الانتفاع بمزايا النظام الجديد يتوقف على مدى التزام الدول الصناعية المتقدمة روحَ الاتفاقات وفحواها، فضلاً عن نصوصها الحرفية، في الواقع العملي. أما اذا كررت فعلتها السابقة بقبول الالتزامات شكلياً والتصرف بما يناقضها عملياً بوضع العراقيل أمام الصادرات من الدول النامية الى أسواقها، وبالاندفاع في تكوين التكتلات التي تحرر التجارة في ما بين الدول المتقدمة وتميّز ضد تجارة الدول النامية، فإن فرص الانتفاع بالآثار الايجابية المحتملة سوف تتضاءل كثيراً. وهذا الأمر ليس مستبعداً، إذ من المعروف أن الدول المتقدمة حاولت ادخال قضايا حقوق العمال والمتطلبات البيئية في المفاوضات التجارية، وسوف تسعى مجدداً لوضع هذه القضايا على جدول أعمال المفاوضات التجارية مستقبلاً، وذلك بحجة أن هذه القضايا مرتبطة بانخفاض تكلفة الانتاج في الدول النامية. واذا لم تنجح الدول المتقدمة في هذا المسعى، فليس من المستبعد أن تلجأ الى اجراءات حمائية مستترة تحت مظلة مواجهة الإغراق، مثلاً[١٥].

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

ب ـ ان الآثار المتوقعة من النظام الجديد للتجارة العالمية في الدول النامية، ومن ثم في الدول العربية، سوف تختلف من دولة الى أخرى، بحسب عوامل متعددة سنذكر اهمها حالاً. ومن ثم يتعذر تعميم الاستنتاجات السابقة على كل دولة من الدول النامية. ويقتضي التعرف الى الأثر الصافي للنظام الجديد في كل دولة نامية اجراء دراسات تفصيلية باستخدام النماذج الكمية تراعي ظروف كل دولة ونواحي القوة والضعف فيها من منظور المنافسة الدولية، وتأخذ في الاعتبار مختلف الآثار في مختلف القطاعات.

ومن أهم العوامل المحددة لاحتمال تحقق كل أثر من الآثار الايجابية والسلبية في دولة ما من الدول النامية، ومن ثم لتحديد الأثر الصافي للنظام الجديد للتجارة العالمية فيها، ما يلي:

(١) درجة التطور الاقتصادي للدولة، وبالذات درجة التصنيع التي أحرزتها، ومستوى الانتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاعات أو الصناعات المختلفة.

(٢) مدى امتلاك الدولة مزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الانتاج الذي يدخل في التجارة الخارجية، ومدى تمكنها من تقنيات التغليف والتعبئة والاعلان والترويج، وغير ذلك من الوسائل الضرورية للنفاذ الى الأسواق الخارجية.

(٣) مدى انفتاح الاقتصاد الوطني، ومن ثم درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، تصديراً واستيراداً، وخصوصاً درجة الاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية للدول، وما اذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الزراعية والغذائية أو انها مصدر صاف لبعض المنتجات. ويتصل بذلك مدى لجوء الدولة الى فرض تعريفات جمركية أو قيود أخرى للحدّ من الواردات.

(٤) الامكانات الاقتصادية للدولة، ومن ثم مدى قدرتها على تمويل الاستثمارات في البنية الاساسية والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق، وغير ذلك من الاستثمارات الضرورية لتحويل الفرص المحتملة للاستفادة من النظام الجديد الى فرص فعلية.

(٥) مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية[١٦]. بعبارة أخرى، مدى قدرة النظام الاقتصادي وسياساته على إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً بين القطاعات ذات التوجه الداخلي والقطاعات ذات التوجه الخارجي (أي التي تنتج سلعاً قابلة للاتجار دولياً).

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الغات واخواقما	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

(٦) مدى التعديلات المطلوب ادخالها على هيكل التعريفات الجمركية والترتيبات التجارية القائمة، وكذلك بعض النواحي الأخرى كالدعم وتحرير الأسعار الداخلية، وتحرير أسواق الصرف، وما الى ذلك، بمقتضى الالتزامات المقررة في الاتفاقات الدولية الجديدة. فبعض الدول قد لا يكون مضطراً الى إجراء تعديلات كثيرة باعتبار أنه يسير على نظم اقتصادية ليبرالية بصفة أساسية، مثل دول الخليج العربي، أو باعتبار أنه نفّذ أو بصدد تنفيذ برامج استقرار وتصحيح هيكلي تنطوي بطبيعتها على خطوات تحريرية، ربما أقوى من تلك المطلوبة فوراً في النظام الجديد للتجارة العالمية، مثل مصر وبعض دول المغرب العربي.

(٧) عضوية الدولة في ترتيبات تجارية اقليمية، كمناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية، وما اليها من ترتيبات تتيح للدولة مزايا تجارية لا تتمتع بها الدول غير الأعضاء.

(٨) موقف الدولة من المشاركة في الغات أو في المنظمة الجديدة للتجارة العالمية. فالدول الأعضاء تتمتع ببعض المزايا، مثل الانتفاع من التخفيضات في التعريفات الجمركية التي تجريها الدول الأخرى، سواء بمقتضى الاتفاقات الجديدة أو خارج اطارها، وذلك استناداً الى مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ عدم التمييز والمعاملة القومية، وما اليها من مبادئ الغات. كما ان الدول الأعضاء يتعين عليها الالتزام بما ورد في الاتفاقات من تخفيضات في التعريفات الجمركية وازالة للقيود على التجارة والاستثمار الأجنبي... الخ، والتعرض لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية وايجابية. أما الدول غير الأعضاء، فهي وإن كانت غير ملزمة بما ورد في الاتفاقات، الا أنها سوف تعاني بعض آثارها السلبية (كارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية مثلاً)، وفي الوقت نفسه فإنها لا تقدر على الانتفاع ببعض مزاياها (كالتخفيضات في التعريفات وتطبيق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية مثلاً).

الأثر الصافي في الاقتصادات العربية في مجموعها

حاولنا استخلاص الأثر الصافي لتحرير التجارة العالمية بموجب الاتفاقات الجديدة من الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي التي تكررت الاشارة اليها من قبل[١٧]. وهذه الدراسة لا تنظر الى الدول العربية كمجموعة واحدة، وانما تتوزع الدول العربية على ثلاثة أقاليم، كالآتي:

١ ـ اقليم البحر المتوسط الذي يضمّ، الى جانب مصر والأردن وسوريا ولبنان، دولة عربية خامسة، هي ليبيا. وأربع دول غير عربية، هي اسرائيل وقبرص ومالطة وتركيا.

٢ ـ اقليم المغرب الذي يضمّ ثلاث دول عربية، هي تونس والجزائر والمغرب، ولا يشتمل على أية دول غير عربية.

٣ ـ اقليم الخليج، وهو يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، ودولتين عربيتين، هما اليمن (اليمنان وقت اعداد الدراسة) والعراق، فضلاً عن دولة أخرى غير عربية، هي ايران.

وطبقاً للنتائج التي توصلت اليها الدراسة، والمعروضة في الجدول (٣ ـ ٣) في الملحق، فإن معظم السبع عشرة دولة عربية (الآن ١٦ دولة بعد اتحاد اليمنين) المشمولة بالدراسة سوف تخسر من التحرير الجزئي للتجارة في السلع الصناعية والزراعية على النمط المقرر في جولة أوروغواي، وان خسارتها أكبر بكثير فيما لو حدث تحرير كامل للتجارة في هذه السلع.

فقد توقعت الدراسة أن ينخفض الناتج المحلي الاجمالي في اقليمي المغرب والبحر المتوسط في عام ٢٠٠٢ (أي بعد عشر سنوات من التحرير)، بنسبة ٠,٥ بالمئة و٠,٤ بالمئة على التوالي، وذلك بالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الذي كان سيتحقق في هذين الاقليمين فيما لو لم يتمّ تحرير التجارة. وعلى الرغم من ضآلة هذه النسب، فإنها تبقى مهمة، وذلك بالنظر الى أن الكسب المتوقع للعالم كله من تحرير التجارة بعد عشر سنوات لا يزيد على ١ بالمئة من الدخل المحلي الاجمالي العالمي. وتتزيد نسبة الانخفاض في الدخل الى ٢,٣ بالمئة في اقليم المغرب و٢,٤ بالمئة في اقليم البحر المتوسط اذا حدث تحرير كامل للتجارة. وفي ما يتعلق بإقليم الخليج أظهرت الدراسة أنه قد يحقق زيادة في دخله في سنة ٢٠٠٢ نتيجة التحرير الجزئي للتجارة، وذلك بنسبة ٠,٥ بالمئة بالقياس الى الدخل الذي كان سيتحقق فيما لو لم يتمّ تحرير التجارة. لكن هذه الزيادة في الدخل تتحول الى خسارة بنسبة

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

١ بالمئة في حالة التحرير الكامل للتجارة. وربما يفسّر الكسب المتوقع لإقليم الخليج من جولة أوروغواي بأن المورد الرئيسي لإقليم الخليج، وهو النفط، غير خاضع للغات، كما أن معظم الواردات الى هذا الاقليم تدخل معفاة من الرسوم الجمركية أو تتحمل رسوماً جمركية شديدة الانخفاض. ومن جهة أخرى، فإنه ربما يتزايد الطلب على النفط من جراء الزيادة المتوقعة في الطلب على البتروكيماويات نتيجة خفض التعريفات الجمركية عليها بنسبة ٣٠ بالمئة[١٨].

وهكذا فإن الخسارة سوف تكون من نصيب اقليمين من الأقاليم الثلاثة التي تهيمن عليها الدول العربية عددياً في حالة التحرير الجزئي للتجارة، وفق ما هو مقرر في النظام الجديد للتجارة العالمية، بينما يُتوقع أن تعمّ الخسارة الأقاليم الثلاثة، وبدرجة أكبر، في حالة التحرير الكامل للتجارة. وهذه الخسارة لا تحدث في المدى القصير فحسب، بل إنها تمتد الى أجل طويل (١٠ سنوات). وتنبغي ملاحظة أن الآثار في الاقتصادات العربية ربما تكون أسوأ مما أظهرته الدراسة موضع الاقتباس. ويرجع ذلك الى أمرين:

١ ـ إن اشتمال بعض الأقاليم التي خضعت لدراسة على دول عربية وأخرى غير عربية، مثل اسرائيل وتركيا وايران وقبرص، ربما يكون قد خفف من الأثر السيىء لتحرير التجارة في الدول العربية، وذلك بالنظر الى ما تملكه هذه الدول غير العربية من مزايا نسبية أفضل من الدول العربية في بعض قطاعات التجارة الدولية.

٢ ـ إن نطاق الدراسة كان مقصوراً على التجارة في السلع، ولم يشتمل على المجالات الأخرى، كالخدمات والاستثمار والملكية الفكرية، التي عالجتها الاتفاقات الجديدة. ومن المرجح أن يكون احتمال الخسارة للدول العربية في هذه المجالات أكبر من احتمال الكسب، لعدم تمتعها بمزايا نسبية تذكر فيها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) الغات واخواقما	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

رابعاً: الآثار المتوقعة بالنسبة الى بعض الاقتصادات العربية

نورد في ما يلي بعض الأمثلة للآثار المتوقعة بالنسبة الى قطاعات معينة في بعض الدول العربية:

١ ـ الدول العربية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء سوف تتحمل أعباء أكبر في تأمين احتياجاتها الغذائية من الأسواق الخارجية. وهذا ينطبق في الواقع على معظم الدول العربية. لاحظ أننا نتحدث هنا عن الأثر الصافي من التصدير والاستيراد. ومن ثم فالنتيجة لا تستبعد احتمال الاستفادة من انخفاض أسعار بعض المنتجات، كالأرز والبن والكاكاو، أو الاستفادة من ارتفاع أسعار بعض المنتجات الأخرى التي تصدرها بعض الدول العربية، كالخضروات والفواكه والموالح[١٩].

٢ ـ قد تستفيد بعض الدول العربية التي تمتلك صناعات بتروكيماوية ذات قدرة تنافسية عالية من الزيادة المتوقعة في الطلب على المنتجات البتروكيماوية المترتبة على خفض التعريفات الجمركية (المشار اليه سابقاً) بنسبة ٣٠ بالمئة. وربما ينطبق ذلك على بعض دول الخليج والجزائر ومصر[٢٠]. لكن يصعب التكهن بمدى الكسب الذي قد يتحقق لهذه الدول، وخصوصاً بعد تآكل أهمية النظام العام للتفضيلات التي كانت منتجاتها البتروكيماوية تدخل إلى أسواق الدول الأوروبية من خلاله. لكن ينبغي أن نذكر، من جهة أخرى، أن الصناعات البتروكيماوية في معظم الدول العربية لا زالت في طور النمو، ولا تتمتع بالتالي بقدرة تنافسية ملحوظة[٢١]. وهذا الاعتبار ربما يُضعف من احتمالات زيادة الصادرات العربية من البتروكيماويات ويزيد من احتمالات تعرّض صناعاتها العربية لمنافسة ضارية من الواردات المماثلة.

٣ ـ ربما يتحقق بعض الكسب للدول العربية المصدرة للنفط من جراء الارتفاع المتوقع في أسعار تصديره نتيجة الزيادة في الطلب المشتق عليه من جراء زيادة الطلب العالمي على البتروكيماويات.

٤ ـ ربما لا يكون لتحرير التجارة في السلع الصناعية (غير البتروكيماويات) أثر يذكر، سلبياً أو ايجابياً، في الدول الخليجية. فالقاعدة الصناعية لهذه الدول ضعيفة بما لا يمكّنها من الانتفاع من فتح الأسواق الخارجية بالنسبة الى السلع الصناعية. ومن جهة أخرى، فإن غالبية السلع الصناعية تدخل أسواق الدول الخليجية من دون التعرض لرسوم جمركية تستحق الذكر. ومن ثم فلا يُتوقع حدوث زيادة كبيرة في واردات هذه الدول من السلع الصناعية[٢٢]. أما بالنسبة الى الدول العربية الأخرى، فقد تستفيد بعض هذه الدول من التحرير الجزئي لأسواق المنسوجات والملابس، مثل مصر والمغرب وتونس، وإن كان مدى الاستفادة سيتوقف على الجهود التي تبذل لرفع مستوى الجودة وتخفيض التكلفة.

الموضوع الرئيسي : الجات	اسم كاتب المقال : ابراهيم العيسوى
الموضوع الفرعي : والعالم العربي	رقم العـــــدد :
المصـــــدر : (كتاب) الغات واخواتها	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

٥ ـ إن تحرير الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ليس في صالح الدول العربية بوجه عام. صحيح أنه قد تكون هناك امكانية لاستفادة بعض الدول في بعض الحالات، كما في حالة السياحة وحماية حقوق المؤلفين والفنانين الوطنيين في مصر، لكن من المتوقع أن تكون الخسائر أكبر من جراء المزاحمة الأكبر لموردي الخدمات الأجانب في الأسواق العربية، والتكاليف الأكبر للحصول على التقانة وحقوق التصنيع واستخدام العلامات التجارية والبرمجيات.

٦ ـ ليس من المنتظر حدوث تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية على الدول العربية، حيث إن غالبية هذه الدول قد سعت لتحسين مناخ الاستثمار من خلال التشريعات التي تتضمن امتيازات وحوافز خاصة للمستثمرين الأجانب، وكذلك من خلال تذليل العقبات الادارية والبيروقراطية. كما ان بعض القيود التجارية المطلوب إزالتها بالنسبة الى الاستثمارات الأجنبية ربما تكون غير قائمة في الكثير من الدول العربية، سواء لأنها لم تكن تفرضها من قبل، كما في الدول الخليجية، أو لأنها أزالتها في اطار برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي، كما هو الشأن في الدول العربية التي نفذت مثل هذه البرامج.

٧ ـ في ضوء ما سبق فإن الاحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث زيادة ضخمة في الصادرات نتيجة تحرير التجارة في ظل السياسات الراهنة في معظم الدول العربية، ربما باستثناء النفط والبتروكيماويات وبعض الخضروات والفواكه. ومن جهة أخرى، فإن الاحتمالات قوية لزيادة الواردات نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد، ونتيجة ارتفاع كلفة استيراد التقانة والمنتجات المرتبطة بملكية فكرية، وكذلك نتيجة تخفيف قيود الاستيراد، أو إزالتها، على المشروعات الأجنبية العاملة في الدول العربية، فضلاً عن زيادة الواردات من السلع الصناعية، على الأقل بالنسبة الى الدول غير الخليجية. ومعنى ذلك أن الكثير من الدول العربية سوف يتعين عليه مواجهة أعباء مدفوعات دولية أكبر، وربما عجوزات أكبر في موازين المدفوعات. وهذا قد لا يحدث فوراً بالضرورة، حيث إن بعض الاعفاءات للدول النامية قد يؤجل هذا الموقف بضع سنوات. وربما تستطيع مصر وبعض الدول الخليجية التي تمتلك رصيداً كبيراً من الاحتياطيات الدولية مواجهة هذه الأعباء الاضافية (ولو الى حين)، لكن الأمر سيكون أكثر صعوبة بالنسبة الى معظم الدول العربية الأخرى التي تعاني ضعفاً شديداً في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

٨ ـ من الممكن أن تواجه بعض الدول العربية مشكلات مالية بسبب فقدان جانب من الموارد التي كانت تأتيها من التعريفات الجمركية المرتفعة، والتي ستضطر الى تخفيضها بموجب قبولها الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية. وربما يعوّض النقص في التعريفة زيادة حجم الواردات بالنسبة الى بعض الدول. ولكن هذا قد يعني تفادي المشكلة المالية بخلق مشكلة أخرى في ميزان المدفوعات. كذلك قد يؤدي تخفيض الدعم الذي يدفع الى منتجي بعض السلع الى الحدّ المسموح به للدول النامية (كالقمح في السعودية مثلاً) الى تخفيف الضغط على الانفاق العام. والشيء نفسه ينطبق على دعم الصناعات في الكثير من الدول العربية، لكن من الوارد كذلك تحويل الكثير من الدعم الحالي الذي يوجّه الى صناعة بعينها أو قطاع بعينه بعد فترة السماح المحددة للدول النامية، الى دعم عمومي، وهو الدعم المسموح به في اتفاق الدعم. وهذه الأمور في حاجة الى دراسة مستفيضة بالنسبة الى الدول العربية التي يعاني معظمها عجوزات كبيرة في ماليته العامة (بما في ذلك دول الخليج). كما أن مثل هذه الدراسة مهمة كذلك لبعض الدول العربية (مثل مصر) التي استطاعت تحقيق خفض كبير في نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي في اطار برنامج التكيف الهيكلي.

وبعد، فتلك كانت مجرد أمثلة لبعض الآثار المتوقعة في بعض القطاعات في بعض الدول العربية. وهي بطبيعة الحال لا تغني عن الدراسة التفصيلية للآثار في مختلف القطاعات في كل دولة على حدة. وهذا يقتضي استخدام نماذج كمية مركبة يمكنها استيعاب مختلف الآثار السلبية والايجابية واستخلاص الأثر الصافي في كل دولة. كما انه يستلزم أمرين: **أولهما**، الدراسة المتعمقة للاتفاقات الجديدة والمجددة للتجارة الدولية لتبيّن ما تنطوي عليه من التزامات ومزايا في مختلف القطاعات بشكل تفصيلي. **وثانيهما**، الدراية الكافية بخصائص الدولة موضع الدراسة في ضوء العوامل المحددة للآثار والتي سبق ايرادها في الفقرة «ثانياً» من هذا الفصل.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعي :	والعالم العربى : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

تضمنت معظم الاتفاقـات التى أسفرت عنها جولة أورجواى أحكاماً تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية التى تمثل أغلبية أعضاء الجات، كما تضمنت الاتفاقات أيضا أحكاماً خاصة بالمعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً.

.موقف الدول العربية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

شاركت بعض الدول العربية فى جولة أورجواى منذ بدايتهـا فى سبتمبر ١٩٨٦م، كما شاركت فى الاجتماعات اللاحقة لها.

هناك تسع دول عربيـة وقعت بالفعل على الوثيـقة الختامية لجولة أورجواى هى مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والكويت والبحرين والإمارات وقطر. بينمـا الجزائر لا تزال تتمتـع بصفة مراقب. كمـا تقدمت خمس دول عربيـة أخرى بطلب انضمام هى السعودية والأردن والسودان ولبنان وسلطنة عمان. أما الدول العربية الأخرى فهى تدرس الانضمام أو بصدد إتمام الإجراءات المتعلقة بذلك، إدراكاً منها لأهمية ذلك بعـد أن اتسعت عضوية المنظمة الجديدة لتغطى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى التجارة العالمية.

ينطوى انضمام الدول العربية إلى اتفاقات مراكش ١٩٩٤م، على بعض المزايا والمخاطر بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول فى ضوء القواعد العامة التى تلتزم الدول الأعضاء بتطبيقها بمجرد الانضمام أو المصادقة على تلك الاتفاقات. وهذه المبادئ والقواعد تشمل الإطار العام لعمل منظمة التجارة العالمية التى تهدف إلى إرساء مقومات تجارة عالمية للسلع والخدمات متحررة من القيود أساسها المنافسة فى إطار حرية السوق القائمة على الوضوح فى قواعد التعامل وشفافية المعلومات وعدم التمييز فى المعاملة. ولا يخفى أن الدول النامية عموماً أبدت مخاوف رئيسية خاصة من قبول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تنبثق أساساً عن انعدام التوازن بين كفاءة قطاع الخدمات فى الدول الصناعية والدول النامية، ومن ثم غياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام خدمات الدول الصناعية، وفى جميع الأحوال فإن اتفاقات الجات هذه تعكس فى مجملها وفى كثير من إحكامها مصالح الدول الصناعية كما أشرنا من قبل.

فإذا كانت الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية المسئولة عن الإشراف على تطبيق أحكام اتفاقات الجات ملتزمة بالقواعد العامة لاسيما معاملة الدولة الأولى بالرعاية. حيث تلتزم بموجب ذلك منح كافة الأعضاء نفس المعاملة التى تمنحها لأى عضو بموجب اتفاقات ثنائية أو ترتيبات مشتركة بينهما، فإن الاستثناء الوحيد عن تطبيق هذا المبدأ قد ورد فى صلب الاتفاقات وهو المعاملة الممنوحة فى إطار اتفاقيات التكامل الإقليمى، إذا لامناص أمام الدول العربية للحفاظ على مصالحها القومية إلا بتفعيل مشروعاتها التكاملية لاسيما فى إطار الجهود الهادفة إلى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة.

الانعكاسات على الدول العربية:

نشير (أولاً) إلى أن البلدان العربية باعتبارها دولا نامية يمكنها التمتع بكافة المزايا التى تتيحها الاتفاقيات المختلفة. سواء من حيث الفترات الانتقالية قبل التقيد بتنفيذ الالتزامات أو المرونة التى تتيحها بعض الاتفاقيات أو المساعدات المالية والفنية التى تنص عليها.

كما نشير (ثانيا) إلى أن النفط وهو أهم سلعة تصدرها مجموعة الدول النفطية لم تدخل ضمن السلع التى شملتها مفاوضات جولة أورجواى، وبالتالى فهى لا تخضع لأى خفض للتعريفات الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية فى حالة وجود مثل هذه القيود، ويكفى أن نذكر بضريبة الكاربون التى تهدد الدول المستوردة للنفط بفرضها[1] وتصاعد نسبتها، بينما تفرض دول الاتحاد الأوروبى على وارداتها التبرولية من السعودية نسبة ١٠٠٪ من قيمة الرسوم الجمركية التى تفرضها على وارداتها الصناعية من الدول المتقدمة.

وسوف نستعرض فيما يلى أهم المخاطر والمزايا التى سيتعرض لها الاقتصاد العربى نتيجة لتحرير التجارة العالمية فى المجالات التالية:

١.تحرير تجارة السلع الزراعية:

يعد قطاع الزراعة العربية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بنتائج الاتفاقيات المبرمة فى إطار الجات، ولتقييم هذه الآثار، نلاحظ أن الوضع الراهن لتجارة السلع الزراعية العربية يتسم بالاختلال الشديد فى العلاقة بين الصادرات والواردات من جهة ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالى الواردات السلعية من جهة أخرى والتى بلغت نسبتها حوالى ١٣٪ خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥م) من إجمالى الواردات، فالدول العربية دول مستوردة للغذاء بصورة عامة وتعانى تجارتها الزراعية عن عجز تجارى مزمن فى مختلف مجموعات الغذاء، وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح، الذى يتوقع أن تكون الخسائر المترتبة على تحرير استيراده نحو نصف الخسائر الإجمالية[1]، فبينما بلغت الواردات الزراعية العربية فى الأعوام الأولى من التسعينيات حوالى ٢١ مليار دولار، لم تتعد صادراتها فى نفس السلع حوالى ٤ مليارات دولار، حيث تمثل الواردات الزراعية العربية نسبة ٩,٤٪ من إجمالى الواردات الزراعية العالمية، مقارنة بنسبة لا تتعدى ٤,١٪ فقط حققتها صادراتها الزراعية مقارنة بالإجمالى العالمى.

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى
الموضوع الفرعي : والعالم العربي : عام | رقم العـــــدد :
المصـــــــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ... | تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

وبالنسبة لآثار اتفاقية الزراعة للجات على الدول العربية، فمن المتوقع أن يؤدى خفض الدعم الزراعى بنسبة ٤٠٪ خلال تنفيذ الاتفاقية (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥) إلى زيادة أسعار القمح بنسبة ٣٠٪ تقريبا[٢] فى الدول المصدرة مما يؤدى بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات فى الموازين التجارية الزراعية العربية، ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيرد الغذاء، فضلا عن تأثر الإنتاج الحيوانى نظراً للأرتفاع المتوقع فى أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

وتقدر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسب تتراوح من ٢٤٪ إلى ٣٣٪ وفقاً لمتوسط أسعار السنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨م[٣] مما تقدر معه الخسائر العربية بحوالى ٨٨٧ مليون دولار سنويا.

وبرغم الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الزراعة على الدول العربية، إلا أن التقديرات تشير إلى انحسار هذه الآثار فى المدى القريب فقط، وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية أية تدابير حيالها، خاصة تنشيط برامج التعاون الزراعى الإقليمى وإنشاء مخزون غذائى استراتيجى والارتقاء بمستوى التجارة الزراعية البينية، فضلا عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولى المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولى للدول العربيةِ للتوسع فى إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها، أو تلك التى سيصبح إنتاجها محليا أقل تكلفة من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص، لأن ذلك سيؤدى إلى مزيد من الاختلال فى الموازين التجارية الزراعية العربية.

٢.تحرير تجارة الخدمات:

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهناك العديد من الدول العربية التى يمكن اعتبارها مستورداً صافيا للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد فى المقام الأول على خدمات الأيدى العاملة، والتى لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

وفى هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة فى تجارة الخدمات، أو تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التى تقدمت بها ومجالاتها والقيود التى ترفقها فى جداولها كشروط للتأهل للمعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها. ولقد تضمنت عروض الدول العربية فى هذا القطاع قيوداً تتعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلا عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية.

أسفرت المفاوضات التى استمرت زهاء ٦ سنوات بين القوى التجارية الكبرى والدول النامية إلى اتفاق تم بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٧م لإلغاء قيود تحرير الخدمات المالية بما فيها أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية حول العالم بمشاركة أكثر من ٧٠ دولة. واعتبر هذا الاتفاق خطوة تاريخية على طريق العولمة وأنه سيدعم سياسات التحرر وأداة لتحقيق التنمية والنمو خلال العالم.

ويشمل الاتفاق معاملات عالمية تقدر قيمتها نحو ١,٢ ألف مليار دولار يومياً وأكثر من ٢٠ ألف مليار دولار من أصول البنوك وعدة آلاف مليارات فى أقساط التأمين[1] وسيبدأ العمل بهذا الاتفاق فى مارس ١٩٩٨م وسيوفر للشركات الغربية متعددة الجنسيات ضمانات دخول أسواق معظم الدول النامية وتدفقات أعلى لرؤوس الأموال وتحسن أساليب العمل مع تصاعد المنافسة بهدف تفادى السلبيات وضمان تحقيق المكاسب والمشاركة فيها، من واقع الممارسة العملية والخبرة المكتسبة على مدى خمس سنوات، والعمل على إيلاء مزيد من الأهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأهمية والميزة النسبية للدول العربية خاصة انتقال العمالة[2].

أما على صعيد الاستثمار فإن التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقية ذات الصلة، سيكون له أثر إيجابى على معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، لما يتضمنه ذلك من تعديل لـلتشريعات المنظمة للاستثمار فى الدول العربية بصورة تؤمن لرأس المال سواء الأجنبى أو العربى أو الوطنى، حرية التدفق والحركة وسهولة إعادة تدوير رأس المال وتصديره وحرية التصرف فى الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية[1].

إن فتح باب المنافسة فى مجال تجارة الخدمات وتحرير المعاملات فى الميادين المرتبطة بها من شأنه أيضاً أن يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة وتطوير الأداء والحصول على نصيب أكبر من السوق المحلية. ومع ذلك ستظل الدول الصناعية المتقدمة مسيطرة على صعيد تجارة الخدمات (قطاعات التأمين، المصارف والخدمات الملاحية وغيرها) والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات فى هذه الأسواق.

ومع ذلك فإن هناك بعض المواد فى اتفاقية الخدمات ما يضمن مصالح الدول النامية والتى تتمثل فى المواد الرابعة والخامسة والثانية عشرة والتاسعة عشرة.

فالمادة الخامسة التى تسمح بالتكامل الاقتصادى توفر فى فقرتها الثالثة المرونة للدول النامية عند دخولها فى اتفاقيات تكامل لتحرير التجارة فى الخدمات وبما يؤدى إلى منحها معاملة تفضيلية للأشخاص الاعتباريين التى يملكها أو يديرها أشخاص طبيعيون من الأطراف فى الاتفاق دون التزامهم بتعميم ذلك وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية[2].

٣.تحرير تجارة المنسوجات والملابس:

خلال مفاوضات الجات كانت الدول النامية تطالب بشمول تحرير تجارة المنسوجات والملابس من خلال الالغاء التدريجى لقيود الحصص المفروضة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة، ويقدر حجم هذا النشاط بـ ٢٤٠ مليار دولار فى العام. أثمرت المفاوضات عن إزالة جميع الحصص الباقية الواردة فى اتفاقية الألياف المذكورة بحلول عام ٢٠٠٠، إضافة إلى حق الأعضاء فى حماية مصالحها باستخدام إجراءات للوقاية من خطر زيادة الصادرات اليها من المنسوجات والملابس التى تسبب خسائر جسيمة تصيب صناعتها الوطنية التى تنتج أصنافا مماثلة.

من المتوقع أن يكون لفتح باب المنافسة الكاملة فى سوق المنسوجات والملابس تأثير كبير على الدول العربية التى يعتمد عدد منها إلى حد كبير على هذه السلع فى الحصول على نصيب كبير من الصادرات فى أسواق الدول الصناعية. ومن بين الدول العربية المصدرة للمنسوجات تونس ومصر والمغرب والإمارات. وتعتبر المغرب أكبر الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس إلى دول الأتحاد الأوروبى وتحتل المركز العاشر على المستوى العالمى بين مصدرى المنسوجات والملابس لدول الاتحاد، بينما تحتل تونس المركز ١٢ (١).

لذلك ستواجه الدول العربية منافسة شديدة من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتجين المحليين فى حال إلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية التى تتمتع بها فى الوقت الحاضر. لقد أدت الحماية التى تمتعت بها صناعة المنسوجات والملابس فى الدول العربية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية رأس المال وتخلف المواصفات القياسية للإنتاج. إلا أن تحرير هذه الصناعة سيؤدى إلى تغييرات هيكلية عميقة على أساس تقسيم دولى جديد للعمل فى هذه الصناعة، وتتوقف قدرة الدول العربية فى المنافسة فى الأسواق العالمية على تخفيض تكاليف العمل ومستلزمات الإنتاج المحلية، وإلا فإن فتح الأسواق وإلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية سيعنى أن هذه الصناعات ستتعرض لمنافسة ضارية ربما تقضى عليها تماما(٢).

٤.تحرير تجارة السلع المصنعة عموما:

بحلول عام (٢٠٠٥م) أى بعد أنتهاء الفترة الانتقالية يتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركى إلى نحو نصف السلع التى تستوردها الدول الصناعية وإلى خفض كبير فى الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى.

وبعد الإلغاء التدريجى لنظام المعاملة التفضيلية للمنتجات الصناعية التى تصدرها الدول النامية عموماً إلى الدول الصناعية وتكريس مبدأ الالتزامات المتقابلة، تتعاقب الصناعات التى لا تتمتع بقدر من الكفاءة يمكنها من مواجهة نظائرها فى الدول المتقدمة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

ذلك أن صناعات الدول المتقدمة قد اكتسبت قدرة تنافسية كبيرة، مما يجعل منتجات الصناعة العربية غير قادرة على المواجهة فى أسواق الدول الصناعية بل داخل الأسواق العربية ذاتها. لقد أصبحت القدرة التنافسية القائمة على التقدم التكنولوجى تتفوق على المزايا النسبية القائمة على توفر ورخص المواد الأولية والأيدى العاملة. ليس أمام الصناعة العربية من مناص إلا أن تهيئ نفسها وترفع كفاءتها بالاندماج وإعادة الهيكلة، وإلا فإن احتمال تدمير الصناعات العربية سيظل قائما نتيجة لفتح أسواقها والمنافسة الخارجية الحادة.

٥. أثر الاتفاقية على الصناعة النفطية:

حرصت الدول الصناعية المتقدمة بحكم سيطرتها على التجارة العالمية على استبعاد النفط فى إطار مفاوضات الجات، الأمر الذى يفسر عدم فاعلية الدور الذى لعبته دول أوبك فى تلك المفاوضات، وإصرار الدول الصناعية على تأمين تدفقات النفط بأسعار مناسبة، والنفط العربى ـ كما أشرنا فى الجزء الأول من هذا الباب يمثل ٧٥٪ من صادرات الوطن العربى(*). وسلعة استراتيجية بهذه الأهمية كان ينبغى أن تلقى أفضلية فى التعامل التجارى لدى الدول المستوردة. غير أننا نلاحظ أن الاتحاد الأوروبى أخضع عام ١٩٩٤م الواردات البترولية إلى تعريفة جمركية على أساس ٥٠٪ من التعريفة المطبقة فى نيسان ١٩٩٥م و ١٠٠٪ على التعريفة المطبقة فى يناير ١٩٩٦م. فى ضوء ذلك ستقوم دول الاتحاد الأوروبى بتخفيض التعريفة على الواردات البترولية بشكل تدريجى بنسب تتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪ ورغم السياسات النفطية للدول المتقدمة إزاء نفوط دول أوبك وحرصها على عدم إدخال النفط فى مفاوضات الجات، لتوفر لنفسها حرية الحركة فى فرض الضرائب والقيود على وارداتها منه، إلا أنها لم تلجأ لفرض ضرائب جمركية على وارداتها من النفط الخام، إذ اختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المتكررة، وهو ما يؤدى إلى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائى لتقييد زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط. وفى نفس الوقت تحاول الدول الصناعية اتهام أوبك من خلال الجات بالمشاركة فى إقامة تكتل احتكارى يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة.

وليس أمام الدول العربية المصدرة للنفط ودول أوبك ألا أن تتشبث بالمادة ٢٠ من اتفاقية الجات التى تبيح اتخاذ ماتراه من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة، ففى هذه المادة مايمكن دول أوبك وضع حد أعلى للإنتاج بقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب وليس ممارسة احتكار تجارى مقيد لحرية التجارة[١].

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــدد :	٢٥٨٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٨/٢

العرب .. بدون استراتيجية تفاوضية

دخل وزيران يشغلان مواقع مهمة فى الحكومة المصرية فى مبارزة كلامية على هامش مؤتمر «الاستعدادات لمفاوضات عام 2000 لمنظمة التجارة العالمية»، وتركزت المبارزة الكلامية على أحد العناصر الرئيسية لادارة جولة المفاوضات القادمة، الا وهو العنصر البشرى.. فأحدهما، رأى أن مصر لا تمتلك الكوادر البشرية المؤهلة لادارة المفاوضات، بينما رأى الأخر، انه توجد الامكانيات البشرية المؤهلة وذات الكفاءة العالية.. ووسط هذا التباين والاختلاف فى الاراء، كان السؤال الذى مازال عالقا فى اذهان الحاضرين: أى الرأيين هو الأصوب؟!

رغم الإستعدادات المبكرة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية لعام 2000

إزالة الحصص على المنسوجات.. لفائدة الدول العربية

تكامل اقليمى فى الموقف من الخدمات البحرية والجوية

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العــــدد :	٢٥٨٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٨/٢

■ مجدى عبيد ■

النقاش الذى دار داخل المؤتمر كشف عن مأساة البلدان العربية فى التعامل مع جميع القضايا الحيوية، وهى الافتقار إلى التخطيط.. فأحد المشاركين فى المؤتمر القى بقنبلة مازالت شظاياها تتناثر: فعلى الرغم من أنه كان معروفا منذ عام 1974 جدول اعمال المفاوضات إلا أن الدول العربية حتى الآن لا يوجد لديها جدول اعمال محدد، وهذا يضعها دائما فى وضع المتلقى، وسيقتصر دورها على مجرد ابداء وجهات النظر فى البنود، دون أن تشارك مشاركة فعالة فى صياغتها.

المأساة أو الملهاة بلغت ذروتها، حينما كشف المشاركون عن أن الدول العربية لم تبلور حتى الآن مواقف تفاوضية ولا يوجد لديها حزمة مصالح، تضعها على مائدة التفاوض، فى حين أن الدول المتقدمة تعلم بالضبط ما تريده وقد أعدت العدة لذلك!

أكد السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية أن اغلبية الدول العربية التى ستشارك فى جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية لا تعلم ما دار فى الجولة السابقة!

ومشكلة الدول العربية - طبقا لما قاله السفير بيومى - هى أنها دائما ما تنادى بالعمل المشترك والتكامل الاقتصادى.

وتوجد هوة شاسعة بين البيانات الرسمية والممارسة العملية، فعلى سبيل المثال نجد أن كل الدول العربية تنادى باقامة منطقة تجارة حرة عربية، ولكن من الناحية العملية، نجد أن قوائم السلع السلبية تزخر بكم متنوع من السلع غير الخاضعة للاعفاء الجمركى، إلى حد انه صارت هناك منطقة تجارة حرة عربية، ولكن دون تجارة.

علاوة على ما سبق فإن المشكلة تكمن فى نوعية القضايا التى ستطرح على مائدة المفاوضات، فهى على درجة عالية من التعقيد والتخصص، الأمر الذى يستلزم ضرورة الدراسة المتأنية لهذه القضايا، وتحديد مصالحنا بشكل واقعى وعلمى، حتى تكون على درجة عالية من المسئولية فى المشاركة.

قضايا قديمة .. جديدة

يتضح هذا التعقيد بجميع ابعاده، عند النظر فى الخيارات التى يطرحها الخبراء فى مجال مثل مجال النقل البحرى والجوى.. رياض الخورى استشارى أردنى فى مجال الأعمال والاقتصاد يتساءل عما إذا كان من مصلحة الدول العربية أن تبدأ من المقترحات المعروضة أصلا، ام انه ينبغى أن تكون هناك بداية جديدة للمفاوضات؟.

فالهدف الرئيسى - فى رأيه - من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات هو وضع اطار عمل لتحرير تجارة الخدمات يرتكز على المبادئ التالية: أولا: ازالة التمييز فى المعاملة بين الوطنيين والاجانب، ثانيا: ازالة التميز فى منح التفضيلات بين الدول الاعضاء فى الاتفاقية عملا بمبدأ تعميم المزايا التفضيلية.. ثالثا: تغطية جميع الخدمات باستثناء تلك التى تقوم الدولة بتوفيرها.

وتهدف المفاوضات المتعلقة بالنقل البحرى إلى ازالة القيود على الشحن الدولى والخدمات المعاونة واستخدام تسهيلات الموانئ، وقد اخفقت هذه المفاوضات حتى الآن فى التوصل إلى نتائج مهمة، ولذا جرى الاتفاق على تاجيل الاتفاق بشأنها إلى حين العودة إلى مائدة المفاوضات.

ولاحظ رياض الخورى ان دول الشرق الأوسط مازالت تفتقر إلى التكامل الاقتصادى لصياغة وتنفيذ سياسات للتكامل فى مجال النقل البحرى والجوى.. بل ان شبكة النقل لدى دول المنطقة لا تستطيع أن تواجه المنافسة على المستوى الدولى. ومن ثم، فإن تحسين وسائل النقل بين دول المنطقة يعد شرطا مسبقا للاستفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

فالعالم شهد تغييرات مهمة فى مجال النقل البحرى مازالت دول الشرق الأوسط متخلفة عن اللحاق بها. مثال ذلك، تزايد اعداد اتفاقيات السماوات المفتوحة، علاوة عليه أن معظم دول الشرق الأوسط من المتعين عليها أن تسير على طريق طويل فى مجال الخصخصة والتحرير.

وينصح رياض الخورى بأن تعطى أولوية عالية للتكامل الاقليمى فى مجال خدمات النقل، وذلك فى مستهل العملية التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية حتى يكون فى الامكان الحصول على اعفاءات من تنفيذ بعض الالتزامات الواردة من الاتفاقية لاسيما ان الدول العربية بامكانها ان تعزز تكاملها الاقليمى بسهولة، وقد بذلت المنظمات العربية جهودا ضخمة فى هذا المجال. وبهذا، يكون فى امكان الدول العربية الاستفادة من الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات فى التحفيز على التكامل الاقليمى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى عبيد
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــدد :	٢٥٨٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/٢

خطوات .. لتحرير الزراعة

وفى الاطار ذاته، لاحظ معتز السعيد باحث بالمؤسسة الدولية لبحوث السياسة الزراعية، انه فى الجولة القادمة، من المتعين على دول الشرق الاوسط التركيز على المسائل التالية: أولا نطاق زيادة الصادرات الزراعية، ثانيا تاثير المفاوضات على الاسعار العالمية وانعكاساتها على صادرات الأغذية، ثالثا تاثير المفاوضات على التنمية الزراعية اخذا فى الاعتبار محدودية الموارد والأراضى المتاحة لدول المنطقة.

كما ينبغى على دول الشرق الاوسط ان توجه الاهتمام خلال المفاوضات الى مسائل اخرى من بينها مقاييس النفاذ الى الاسواق والدعم للصادرات الزراعية كما يتعين ان تطرح بنودا جديدة على مائدة المفاوضات تتعلق بالامن الغذائى والقدرة على البحث والتطوير.

ويضيف السعيد انه مازالت دول المنطقة تتمتع بإمكانية ضخمة فى مجال الانتاج الزراعى ويتوافر لديها مهارات فائقة فى هذا المجال ومن ثم فانه من المتعين عليها ان تتخذ عددا من الخطوات لكى تستفيد من الانضمام الى النظام التجارى العالمى الجديد وتتمثل فى التالى.. اولا توحيد مقاييس تصدير السلع الزراعية. ثانيا تحسين انظمة التسويق. ثالثا تحسن كفاءة الانظمة الزراعية بان تعمل فى اتجاه زيادة الانتاجية بدلا من وضع الاجراءات الحمائية. رابعا تنويع الصادرات الزراعية خصوصا فى السلع التى تتمتع فيها بمزايا تنافسية.

رفع قيود تجارة المنسوجات

وفى السياق ذاته تطرقت الدكتورة هناء خير الدين الاستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الى موضوع المنسوجات والملابس مشيرة الى ان هذه الصناعة تلعب دورا محوريا فى اقتصاديات العديد من دول منطقة البحر المتوسط وانه على الرغم من الانخفاض النسبى لصادرات المنسوجات والملابس فى هذه الدول مقارنة ببعض الدول النامية الاخرى الا أنها تسهم بالحصة الاكبر من صادرات دول منطقة البحر المتوسط.

ولاحظت ان إزالة الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات والملابس ستعرض صادرات دول منطقة الشرق الاوسط لمنافسة متزايدة من الدول التى تمتلك صناعات غزل ونسيج متقدمة غير انها رأت ان تخفيض التعريفة الجمركية على المنسوجات والملابس بموجب اتفاقية الجات سيفيد هذه الدول فى الدخول فى أسواق لم تتمتع فيها بمعاملة تفضيلية، علاوة على ازالة نظام الحصص الذى يقيد صادراتها، ولكن مدى الاستفادة سيعتمد على قدرتها فى تحسين مزاياها التنافسية خلال الفترة الانتقالية.

فالدول المتقدمة - على حد قولها - تمكنت فى جولة مفاوضات أوروجواى من التوصل إلى اتفاق لتحرير تجارة المنسوجات والملابس على مدى فترة انتقالية تصل إلى 10 سنوات، وما يمكن ملاحظته ان الدول الصناعية المستوردة للمنسوجات، كذا عدد ضخم من الدول النامية فضلت تدشين فترة انتقالية لاعداد صناعتها المحلية لمواجهة المنافسة المتزايدة الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات.

المقاييس العالمية

وفى السياق ذاته، لاحظ جميل زاروق بصندوق النقد العربى أن الاطر التنظيمية فى منطقة الشرق الأوسط غالبا ما ترتبط بها آثار اقتصادية غير مرغوب فيها، وتؤدى معظمها إلى تقليل قدرة الشركات المحلية على المنافسة على النطاق الدولى.

وقد بذلت العديد من دول الشرق الأوسط جهودا اصلاحية لأجل ايجاد توافق بين اطرها التنظيمية والمقاييس العالمية فى هذا المجال، ولكنها مازالت حتى الآن بعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

وينبغى الأخذ فى الاعتبار انه لا يمكن ازالة الاطر التنظيمية المشوهة بسياسات واعمال منفردة، ولكن من المتعين أخذ هذا الوضع فى الاعتبار عند التفاوض، فمفاوضات عام 2000 لمنظمة التجارة العالمية تعد فرصة لدول منطقة الشرق الأوسط لكى تعيد النظر فى اطرها التنظيمية لكى تصبح أكثر توافقا مع المقاييس العالمية.

أقوال الخبراء تبين بجلاء جسامة وضخامة التحديات التى ستواجه الدول العربية، ومن بينها مصر فى جولة المفاوضات القادمة.. ومن ثم فإن المبارزة الكلامية حول وجود العنصر البشرى من عدمه تصيبنا فى مقتل، فهذه هى الابجديات الأولى للعملية التفاوضية، فإذا لم تكن متوافرة، فما الوضع بالنسبة لباقى عناصر العملية التفاوضية.. فهل المطلوب أن نقول إن كل الأمور تسير على خير ما يرام، وكل شىء تمام، ونحن قادرون على قهر منظمة التجارة العالمية ومناوراتها، أم المطلوب ان تكون هناك مصارحة ومكاشفة لأوجه قصورنا، لكى يكون فى الامكان بناء عناصر قوتنا فى الجولة القادمة حتى لا نفاجأ بما لا نشتهيه أو نرغب فيه؟.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مروان دراج
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العـــدد :	١٦٠٦
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

الجات: رابحون وخاسرون والعرب على القائمة الثانية

اتفاق تحرير التجارة العالمية (جات) الذى تم إطلاقه فى مدينة مراكش المغربية عام ٩٤، يتناوله بعض الاقتصاديين العرب من خلال رؤية ضيقة ومتسرعة، فهذه الرؤية تطالب بضرورة انضمام العرب الفورى لهذا الاتفاق، من على أرضية، أن لا خيار سوى بالالتحاق والنفخ فى هذا البوق الاقتصادى العالمى، على اعتبار أن وافق العرب أم لم يوافقوا، هم مضطرون فى نهاية المطاف الى الالتحاق والانضمام إلى الرتل مادام أن قارات العالم وضعت تواقيعها على بنود الاتفاق وتعاطت معه على أنه أمر واقع لا مهرب منه.

مروان درّاج

السيارات والكيماويات، وذلك لمواجهة المخاطر فى التجارة الدولية والتى تواجه انخفاضا فى بعض انواع المنتجات.

ويضيف شريف دلاور ان تأهيل الصناعة المصرية بهدف تحقيق التنافسية أو بهدف تحقيق المزايا التنافسية التى تحدثنا عنها لا يمكن ان تتأتى من المنشأة الصناعية بمفردها ولكن يجب ان تتوافر حول المنشأة الصناعية عدة عوامل هامة مثل:

- القوة البشرية المتعلمة والمدربة والمنضبطة.
- البنية الاساسية وتكاليف الخدمات المساندة مثل خدمات النقل والمعلومات والتدريب والتسويق والتوزيع.
- الصيانة والاصلاح وخدمات الاتصالات والمياه وعدم انقطاع الكهرباء وتكاليف النقل غير العالية. وبصفة عامة فان التكاليف المساندة غير تنافسية.
- البنية التكنولوجية أو أكثر معامل الابتكار وهى تتحقق من خلال الروابط الامامية والخلفية بين الصناعة ونفسها وبين مراكز البحث العلمى والجامعات.
- سياسات محددة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات ودراسة توجهاتها على الساحة الاقتصادية الدولية.

وهذا بالنسبة للبنية المحيطة بالمنشأة الصناعية وإذا انتقلنا إلى المنشأة الصناعية نفسها فإن التحدى الاكبر الذى يواجه المنشأة فى ظل تحرير التجارة العالمية هو اعادة هيكلتها حول مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يشمل بالتحديد اعادة تصميم العمليات الانتاجية بواسطة ربط الانتاج بالتصميم CAD ـ CAM وايضا اعادة الهيكل التنظيمى بما يتناسب مع هذه الثورة الصناعية الثالثة والتى لا تصلح فيها الآن هياكل الانتاج القديمة التى عرفت فى الستينات والسبعينات، ولكن هناك تقنيات فى الانتاج وهى التى تعرف بالثورة الصناعية الثالثة مبنية على تلك الشبكات وهو ما يسمى (بالتصنيع الرشيق) باستخدام الالات الذكية.

وهذا يحقق للمنشأة الصناعية المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

ونقطة أخيرة ـ يضيف المهندس شريف دلاور ـ الذى يحدد مستوى الصناعة المصرية وبالتالى مستوى معيشة المواطن المصرى ـ هى انتاجيتنا فى الصناعة وانتاجية العامل المصرى وهى حوالى ١٥ الف دولار فى العام بينما هى ٣٠ الف دولاراً فى الاردن والمغرب و٨٠ الفا فى تركيا ـ ندرك من هذا الجهد المطلوب من اجل رفع الانتاجية المصرية واحداث ثورة فى كفاءة التشغيل ترتقى إلى مستوى مشروع قومى للانتاجية مثلما فعلت الدول الآسيوية. ويجب أن نعلم أن الانتاجية الوطنية لا تتحدد بابحاث أو بالعوامل الخارجية وانما بالعوامل المحلية من تكنولوجيا وموارد بشرية وبنية اساسية. وعلى سبيل المثال إذا اخذنا معامل تدفق المواد نرى أن الاقتصاد الالمانى يستخدم ٠.٦ كيلو جرام من مواد الانتاج ما قيمته ١ مارك بينما يحتاج الاقتصاد المصرى ٦ كيلو جرامات لانتاج نفس القيمة. أى أن اقتصادنا يمثل ١٠٪ من الكفاءة الالمانية.

ومن هنا يختتم المهندس شريف دلاور انه يجب التركيز فى استراتيجية الصناعة المصرية على اساليب زيادة الانتاجية الصناعية بما يشمل من عوامل تنظيمية ومعلوماتية وتقنية وبشرية وإذا تم ذلك فهناك أمل كبير للصناعة المصرية فى مجالات محددة مثل المنسوجات والملابس والبرامج اللينة Soft Ware وبعض الصناعات الهندسية مثل المسبوكات والمتخصصة وصناعات غذائية وصناعة التشييد والبناء والكيماويات وصناعة السياحة. ■■

ضوع الرئيسي : الجات
ضوع الفرعي : والعالم العربي
ـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : مروان دراج
رقم العـــــدد : ١٦٠٦
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/١٠/١٨

تقادنا أن الرؤية - الآنفة الذكر - ومن الفها بانها، لا تلامس جوهر الحقيقة، ولا يمكن نها إلا بانها مستسلمة ومهادنة، وتحاول برة المتغيرات الاقتصادية الدولية، المشرعة اسة نهب ثروات الشعوب بلغة استعمار ما الحرب الباردة، وهذا الكلام الذى نطلقه من الحسم ودون تردد، يتكئ على مجموعة يات ومؤشرات، تقول أن العرب هم من سرين، مادام أن مقياس الربح والخسارة، قوم بمعادلة واضحة كعين الشمس، فالذى وره تصدير الصناعات الاستراتيجية وغير تراتيجية هو من عداد الرابحين، فى حين ن سيستوردون ويأخذون دور المستهلك لا ، فنصيبهم الخسارة المحتومة، ونحن كعرب رورة على القائمة الثانية، وفاتورة الخسائر ترتفع فى هذا البلد العربى أو ذلك، كلما ت قيمة الواردات الخارجية.

و ناقشنا بعض جوانب اتفاق (مراكش)، أو ما دار خلف الكواليس من مناقشات بين ضاء الكبار، لخرجنا بنتيجة واحدة، أن اق عبارة عن طريق طويل، رسمته بلدان مال الصناعى، كى تتمكن من اقتسام ثروات الم، من خلال اتفاقات رسمية، وكياسة ماسية بعيدة عن لغة النهب القديمة، التى ت تأخذ بسلاح الحديد والنار، وسواء كان الاقتسام عادلا أم غير عادل، فهو انعكاس ارخ لموازين القوى الراهنة بين الشمال جنوب، والناجمة اساسا عن دفن الصراع تقليدى بين الشرق والغرب فى أعقاب تحولات العاصفة المتزامنة مع أفول نجم الحرب الباردة، بمعنى أن ما سمى بالنظام الدولى الجديد الذى روجت له (واشنطن) كان من انعكاساته الكونية ولادة اتفاق (الجات) الذى يقوم على ارضية اقتسام ثروات الضعفاء، والذهاب بعيدا بمفهوم المحاصصة، الذى ينسجم مع هيبة ومكانة كل دولة ذات شأن اقتصادى على ساحة العالم.

وفى حال خروجنا من إطار الكلام العام، وسألنا مرة اخرى عما دار من مناقشات فى اتفاق (مراكش) لوجدنا أن الدول النامية لم يتعد دورها أكثر من (الفرجة) أو المراقبة فى أحسن الاحوال، بينما انصبت معظم المفاوضات على خلافات بين اللاعبين الكبار، خاصة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبى، حيث تمكن كل طرف من هؤلاء اللاعبين الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا، مقابل دفع اقل ثمن ممكن، فالاوربيون واليابانيون لم يحنوا هاماتهم العملاقة فى وجه بعض الشروط الامريكية، الا بعد التوصل إلى صيغة مقايضات محسوبة بدقة متناهية، فهم تمسكوا ولآخر لحظة، بشرط الإبقاء على الدعم الحكومى للمنتجات الزراعية، وكان لهم ما ارادوا من شروط، وإنما مقابل الاعتراف وبفم ملئ بالسيادة التجارية للولايات المتحدة الامريكية على أكبر بقعة من العالم، إلى جانب قبولهم بسلسلة من الشروط المجحفة، ففى جولة (مراكش) ومن قبلها «أرجواى» تمسك المفاوضون الامريكيون بشرط يقول : للولايات المتحدة الامريكية الحق فى فرض الرسوم الجمركية على المستوردات، التى تنافس منتجاتها وبضائعها، ومثل هذا الأمر الذى لا علاقة له لا من قريب، ولا من بعيد، بما يسمى بتحرير التجارة العالمية من التعريفات الجمركية، وافق عليه الاتحاد الاوروبى، لإدراكه أن الاضرار فى الانحناء لهذا الشرط، ستعود على بلدان العالم الثالث، المنحصرة مشاركته فى تصدير المواد الأولية الرخيصة جدا، وفى استيراد كميات قليلة بأثمان غالية وخيالية، ويمكن العثور على ترجمة مثل هذا الكلام فى بعض التصريحات التى جاءت على لسان الرئيس الامريكى.. فيا ترى ما الذى كان يعنيه بيل كلينتون فى ندائه للمفاوضين الامريكيين حين قال حرفيا : «لا تهنوا ولا تناموا أتموا الصفقة»، ببساطة شديدة لا تحتاج هذه الجملة القصيرة الى الكثير من الاجتهاد والشرح لانه من الواضح وجود لعبة غير نظيفة تبادل فيها الاوروبيون والامريكيون الادوار بالتناوب، والذى يدفعنا إلى هذا الاعتقاد، أن المفاوضين الامريكيين - رغم مرور عقود من الزمن على المفاوضات - لم يتمكنوا من حصد الغلال الوفيرة، إلا بعد ايمانهم بوجود طرف آخر هو العالم الثالث، الذى سيدخل بعيون معصوبة ودون أن يدرى بسيناريو اللعبة القائمة على سياسة الغدر والمقايضة بثروات البلدان الضعيفة، ودليل هذا الكلام، أن الاتفاق ورغم انه مازال فى مهده ولن يقلع قبل عام ٢٠٠٥ فأجهزة الكمبيوتر الغربية المتطورة جدا، تمكنت من رصد الغنائم وبلغة الارقام بعد اسابيع قليلة فقط من إعلان اتفاق مراكش، ففوائد تطبيق (الجات) ستعود بأرباح سنوية على الاوروبيين بنحو (١٦٣) مليار دولار، وعلى الولايات المتحدة الامريكية بنحو (١٢٢) مليار دولار، وعلى اليابانيين بنحو (٢٧) مليار دولار، وبالمقابل فالقارة الافريقية التى تغوص بأوحال الجوع والتخلف والحروب العرقية، اشار الكمبيوتر، إلى أن خسائرها ستكون بحدود (٤) مليارات دولار سنويا، ومثلها ايضا اندونيسيا التى تتساوى مع الافارقة فى ميزان الخسائر.

وبشأن خسائر البلدان العربية، قدرها الكمبيوتر بنحو (٩٠) مليار دولار، وذلك فقط ما يخص فاتورة الغذاء العربى، بينما الخسائر الناجمة عن مستوردات بضائع وسلع اخرى، قدرها مؤتمر رجال الاعمال العرب الذى عقد فى بيروت العام الماضى بنحو (١٥) مليار دولار سنويا.

الأرقام التى ذكرناها، بالضرورة ليست من بنات افكارنا أو مجرد تهيؤات، وإنما ضخها الكمبيوتر - كما ذكرنا - والسؤال بهذه الحالة... من أين سيجنى عمالقة الاقتصاد فى العالم هذه المليارات من الدولارات؟!... فهل يعقل ان الاوروبيين سيربحون من الولايات المتحدة الامريكية، أو أن هذه الاخيرة ستربح من اليابان؟!... طبعا لا هذا ولاذاك فى اعتبارات الـ (الجات) لأن الرابح لا يمكن أن يطلق عليه صفة الرابح من رابح آخر، وإنما هناك مجموعة من الرابحين، يقابلهم مجموعة من الخاسرين، ومجموعة الرابحين تقاسموا اوراق اللعب وتغامزوا فيما بينهم، فكان الاضعف هو الخاسر، والممثل عمليا بالعالم الثالث ودول الجنوب بشكل عام. ■■

الموضوع الرئيسي :	اتجاهات	اسم كاتب المقال :	مصطفى عنان
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	٢٦٨٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١١/٢٧

لوبي عربي إفريقي بمنظمة التجارة

قبل أيام من بدء مفاوضات «سياتل» رجال الأعمال والصناعة يطالبون بتشكيله

تشهد مدينة «سياتل» بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 30 نوفمبر الحالي وحتى 3 ديسمبر المقبل الجولة التاسعة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.. تشارك في تلك الجولة 147 دولة من بينها مصر.

يطرح في الجولة القادمة عدد من الموضوعات التي من المنتظر أن تغير كثيرا من المفاهيم والتصورات الاقتصادية السائدة والتي تتضمن التجارة والمنافسة والشفافية فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية ومنح مميزات خاصة لمعاملة المنتجات والخدمات التي تنقل عبر التجارة الالكترونية ووضع اتفاقيات جديدة ترتبط بمزيد من التحرير في تجارة السلع الغذائية إلى جانب عدة موضوعات لا تقل في الأهمية مثل معايير العمل والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية، وتعتبر تلك المفاوضات مرحلة تحديد مصير للدول النامية ومنها مصر والدول العربية الشقيقة التي ستتأثر تأثرا مباشرا من الاتفاقيات التي سيتم ابرامها خلال المفاوضات، ومن هنا صار لزاما على مصر والدول العربية والنامية الوقوف بحسم وشدة في مواجهة الدول الصناعية الكبرى بما يضمن الحفاظ على مصالحها. وفي استعراض «العالم اليوم» لأراء رجال الأعمال والصناعة وخبراء الاقتصاد حول الانعكاسات المتوقعة لاتفاقيات التجارة العالمية على مختلف الأنشطة الاقتصادية في مصر ودول العالم الثالث، اكدوا على ضرورة التكتل لايجاد موقف عربي موحد في تلك المفاوضات، وطالبوا بضرورة قيام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية، مشيرين إلى ضرورة استمرار العمل بالنصوص المميزة للدول الفقيرة، كما دعا الاقتصاديون إلى ضرورة تركيز مصر خلال المفاوضات على رفض دمج معايير العمل والبيئة ضمن الموضوعات التجارية، ورفض الاتفاقيات الخاصة بوضع التزامات جديدة خاصة بالمشتريات والشفافية في المناقصات.

- م. أحمد عز: نرفض تقليل فترة الحماية لمصر في مجال الملكية الفكرية
- د. محمود سليمان: ضرورة الفصل بين معايير العمل الدولية ونظم التجارة

تحقيق. مصطفى عنان:

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى عنان
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	٢٦٨٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/٢٧

قبل الخوض في الآثار المترتبة على المفاوضات المقبلة التي ستشهدها مدينة «سياتل» خلال أيام نستعرض من خلال دراسة لاتحاد الصناعات أهم نتائج المفاوضات السابقة للمنظمة وتاريخها وأهدافها. تشير الدراسة إلى أن اتفاقية «الجات» تم ابرامها في 30 اكتوبر عام 1947 بعد مفاوضات تمت بين 23 دولة ودخلت حيز التنفيذ في أوائل يناير سنة 1948، وأصبحت الـ GATT منذ ذلك الوقت هي الاطار القانوني الذي ينظم العلاقات التجارية الدولية، وهي الجهة التي تشرف على تنظيم وعقد المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كما تعتبر الجات بمثابة عقد بين حكومات الدول الأعضاء تشترط أن تقدم الدولة الراغبة في الانضمام ثمنا للعضوية يتمثل في تقديم تنازلات عبارة عن تخفيضات جمركية للدول الأعضاء في مقابل مزايا جمركية لصادراتها في تلك الدول، وقد عقدت في اطار اتفاقية الجات ثماني جولات للمفاوضات التجارية هي: جولة جنيف 1947 وشاركت فيها 23 دولة، جولة «أنسي» بفرنسا سنة 1949 وشاركت فيها 13 دولة، وجولة «توركواي» بانجلترا عام 1951 وشاركت فيها 38 دولة، وجولة «جنيف» 1956 وشاركت فيها 26 دولة، وجولة «ديلون» عامي 1960، 1961 وشاركت فيها 26 دولة، ثم جولة «كينيدي» عامي 1964، 1967 وشاركت فيها 62 دولة، واعقبتها جولة «طوكيو» خلال الفترة من 1973 إلى 1979 وشاركت فيها 102 دولة، ثم جولة أورجواي من 20 سبتمبر 1986 إلى 15 ديسمبر 1993. وتعتبر جولة «أوروجواي» الجولة الخامسة بالنسبة لمصر حيث شاركت في المفاوضات منذ بدئها في سبتمبر عام 1986، وقدمت العديد من المقترحات وأوراق العمل خلال عملية التفاوض في جميع المجالات خاصة مفاوضات الزراعة والدعم والمنسوجات والخدمات، وقد قام مجلس الشعب بالتصديق على الاتفاقية في 16 ابريل عام 1995، وأصبحت مصر عضوا في منظمة التجارية العالمية اعتبارا من 30 يونيو 1995.

تمثيل متكامل

في البداية وقبل الخوض في تفاصيل المفاوضات القادمة قريبا، وانعكاساتها وآثارها المتوقعة على الاقتصاد المصري نشير إلى ضرورة تمثيل منظمات الأعمال المختلفة وعلى رأسها اتحادا الصناعات والغرف التجارية في الوفد المصري المشارك في تلك المفاوضات، وفي ذلك الشأن يؤكد المهندس أحمد عز وكيل اتحاد الصناعات المصرية ورئيس جمعية مستثمري مدينة السادات ضرورة تمثيل اتحاد الصناعات المصرية تدعيما لموقف الحكومة في المفاوضات والتعبير عن مصالح رجال الاعمال والصناعة في مصر باعتبار أنهم سيتأثرون بشكل مباشر بما تنتج عنه هذه المفاوضات، ويقول إن اتحاد الصناعات سيطالب بالحفاظ على الحدود الحالية للتعريفة الجمركية، وفق التزامات مصر في المنظمة دون تخفيضات جديدة، كذلك سيرفض الاتحاد تقليل فترة الحماية التي تتمتع بها مصر في مجال الملكية الفكرية والخاصة ببراءات الاختراع مع الابقاء على وسائل الحماية من الدعم والاغراق التي اصبحت مألوفة لدى الصناع المصريين.

ويشير المهندس احمد عز وكيل اتحاد الصناعات إلى قيام الاتحاد بالعديد من الدراسات حول الموضوعات المقترحة للاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية تعكس موقفه بالنسبة للاتفاقيات السابقة ومطالبه بالنسبة للاتفاقيات اللاحقة، ويضيف ان اتحاد الصناعات يساند ويؤيد الحكومة في ضرورة تنفيذ جميع الاتفاقيات السابقة على الرغم من أنها كانت تمثل تحديا واضحا للصناعة المحلية على المدى القصير، ولكنها سوف توجد فرصا واسعة لصناعتنا على المدى المتوسط والطويل بما يجعل مصر عضوا فاعلا في المجتمع الاقتصادي العالمي.

ويؤكد سمير القناوي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات ضرورة أن يكون الوفد المصري المشارك ممثلا لجميع القطاعات والمجالات الاقتصادية، ويقول إن المطلوب أن يحدد الوفد المصري أهدافه قبل بدء المفاوضات، ويشدد «القناوي» على ضرورة التركيز على البنود الخاصة بحماية الصناعة المحلية لأطول فترة ممكنة، مشيرا إلى أن المبادئ الرئيسية للجات في غير صالح صناعتنا، ومضيفا إن الدول الاوروبية والدول المتقدمة بشكل عام تسعى لتزداد غنى على حساب الدول الفقيرة.

ويطالب عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المفاوض المصري بالتركيز على ضرورة تنفيذ دول أوروبا والولايات المتحدة لتعهداتها السابقة خلال جولة أوروجواي بمنح الدول النامية رعاية واهتماما خاصا لمساعدتها في تنمية مواردها الاقتصادية، كما يطالب باعطاء اهتمام خاص لقضايا دعم ومساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة مشيرا إلى أنها تمثل نسبة 96٪ من مشروعات الصناعة في مصر.

ويرى «القناوي» ضرورة الفصل بين العلاقات التجارية ومعايير العمل الدولية، مؤكدا أن الدول المتقدمة لا تترك فرصة لايجاد عوائق جديدة أمام صادرات الدول النامية إليها - على الرغم من قلتها - إلا وتلجأ إليها، وفي ذلك يقول إن العقلية الغربية ابتدعت قضية عمالة الاطفال لممارسة ضغوط على الدول النامية التي لديها ميزات نسبية في بعض المنتجات التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة خاصة أن اجور العمالة في الدول النامية زهيدة مما يقلل من تكلفة تلك المنتجات، وفي تلك القضية يرون عدم السماح باستيراد أية منتجات من الدول التي يعمل في مصانعها الاطفال دون التحقق مما إذا كان هؤلاء الاطفال مجبرين على العمل أم لا.

تقليد المنتجات

أما حسن زكي رئيس شعبة صناعة البلاستيك باتحاد الصناعات فيتفق مع الأراء السابقة من حيث ضرورة أيجاد رأى موحد لرجال الاعمال والصناعة في مصر والدول النامية لمواجهة البنود التي تحقق مصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة، وعن بعض تلك البنود يتحدث «حسن» عن اختلاف البيئات بين كثير من دول العالم، مشيرا إلى أن ذلك قد يؤدى إلى اختلاف مقاصد وآثار كل بند مطروح للمناقشة بين دولة واخرى. ويرى على سبيل المثال ان اتفاقية الملكية الفكرية في غير صالح مصر في الوقت الحالي لان مصر لم تحقق بعد الحماية الكاملة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية، ويضيف أنه كصانع قام بتسجيل العديد من المنتجات التي انفردت مصانعه بانتاجها ومع ذلك تعرضت تلك المنتجات للتقليد، ولم تتحرك الجهات الرقابية المسئولة لوقف التقليد وتغريم الشركات والمصانع التي تقوم بذلك، ويعلل ذلك بضعف الوعي الخاص بحقوق الملكية الفكرية وانعدامه.

م. سلامة حمزة:

طرح قضية عمالة الاطفال ضمن اتفاقية التجارة أمر غير مقبول

سمير القناوي:

ضرورة تنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها بمساعدة الدول النامية

شحاتة صميدة:

الدول المتقدمة حادت عن الهدف فيما يخص تحرير المنسوجات

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : والعالم العربي
المصـــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : مصطفى عنان
رقم العـــدد : ٢٦٨٩
تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/١١/٢٧

ويصف رئيس شعبة صناعة البلاستيك اتفاقية الجات بأنها نوع من الاستعمار الغربي يفرضه الاغنياء على الفقراء، وأن لها اضرارا مباشرة وخطيرة على الصناعة المصرية، ويشدد على ضرورة تكوين جهات تختلط بالتعاون مع الدول العربية والافريقية المشاركة بهدف الوصول إلى صيغة تحافظ على مصالح الدول الفقيرة، مؤكدا على ضرورة عمل دراسات جيدة متأنية في جميع المجالات والأنشطة المنتظر تأثرها ببنود اتفاقية الجات.

آثار سلبية

ويتحدث الدكتور فلاح سعيد جبر أمين عام الاتحاد العربي للصناعات الغذائية عن الآثار والانعكاسات التي ستصاب بها الصناعات الوطنية والعربية نتيجة الاتفاقيات المقترحة للجات فيقول ان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستقلص قدرة الدول النامية ومنها الدول العربية ومصر على التحكم في سياساتها التنموية حيث يستوجب عليها قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالقطاعات الصناعية والتجارية التشاور مع المنظمة العالمية للتجارة، مما يشكل نوعا من القيود على حركة التنمية الصناعية في تلك الدول.

ويتحدث بالتفصيل عن مختلف الصناعات العربية في الوقت الحالي وحالها بعد تنفيذ الاتفاقيات التي تضمنتها اتفاقية الجات فيؤكد أن الوطن العربي بدأ يتعامل مع اشكال وأنماط صناعية متعددة ومتنوعة تشمل الصناعات الاستخراجية والاساسية والتحويلية والخدمية.

بالاضافة إلى الجانب التصنيعي في العمليات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وفيما يتعلق بالصناعات البترولية فيشير إلى أن احتياطي الوطن العربي من البترول بلغ عام 1997 حوالي 643 مليارا و300 مليون برميل، وكان مقدار انتاج البترول اليومي نحو 19 مليونا و540 ألف برميل. أما الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي فيبلغ 33 ألفا و531 مليار متر مكعب، والانتاج اليومي منه 369 مليارا و675 مليون متر مكعب، وتعتبر هذه الثروة الطبيعية هي المصدر الرئيسي للدخل والعملات الصعبة للعديد من الدول العربية، ويملك الوطن العربي 61 مصفاة للبترول طاقاتها التطويرية تبلغ 6 ملايين و184 ألف برميل في اليوم وتتركز تلك الطاقات في السعودية والكويت ومصر والعراق والجزائر، وقد ازدهرت صناعة البتروكيماويات في عديد من الدول العربية البترولية لانتاج مختلف السلع، ومن أهمها الايثلين، والبولى ايثلين، والعطريات، والصودا الكاوية، والبروبلين. كما يملك الوطن العربي 16 مليارا و780 مليون طن حديد كاحتياطي ويتم استخراج 17 مليونا و600 ألف طن سنويا منه.

ويقدر انتاج الوطن العربي من منتجات الحديد 10 ملايين و550 ألف طن منها 2 مليون و840 ألف طن من السعودية، و2 مليون و730 ألف طن من مصر، ومليون و900 ألف طن من البحرين، بالاضافة إلى ذلك ينتج الوطن العربي سنويا 170 ألف طن زنك خام، و125 ألف طن رصاص خام، و37 ألف طن نحاس، و335 ألف طن فحم حجري.

وفيما يتعلق بالصناعات الغذائية فإن قيمة انتاجها بلغت خلال 1997 حوالي 20 مليار دولار، أما صناعة المنسوجات والملابس فتقدر عدد منشآتها بحوالي 56 ألف منشأة وتبلغ القيمة المضافة لتلك الصناعة حوالي 10 مليارات و480 مليون دولار، ويملك الوطن العربي 102 مصنع للأسمنت تبلغ طاقاتها الانتاجية 124 مليونا و700 ألف طن ويبلغ انتاجها السنوي 86 مليونا و600 ألف طن.

ويخلص الدكتور فلاح سعيد جبر من ذلك العرض إلى أن الوطن العربي قد حقق خلال العقد الأخير انجازات صناعية عظيمة تمثلت في اعداد كوادر قيادية صناعية، واقامة عشرات المشروعات في مختلف القطاعات، واقامة مراكز لتطوير الابحاث، محذرا من ان ما ستتعرض له الصناعات العربية في ظل العولمة وتبعيات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هونفس ما ستتعرض له الصناعات في الدول النامية والتي سيشتد التنافس فيما بينها للوصول بمنتجاتها وخدماتها الصناعية للأسواق العالمية، ولابد أن ندرك أن التكليف الصريح لمنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي، والموسسات التابعة له ومع صندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي يعتبر هيمنة مطلقة لتلك المؤسسات على مجمل حركة التنمية، ويضيف ان ما يخفف من حدة الامر بعض الاستثناءات المختلفة التي تضمنتها اتفاقية «اوروجواى» والتي تجيز للدول النامية فرض القيود على التجارة وتقديم الدعم للصناعات المحلية في حالات محددة ولكن بشرط تنسيق جهود الدول النامية نفسها على الصعيد العالمي.

ويركز أمين عام الاتحاد العربي للصناعات الغذائية مطالب رجال الصناعة العرب خلال مفاوضات «سياتل» في عدة نقاط، أهمها: دعوة المجتمع الدولي إلى النظر في نهج جديد بشأن التعاون الانمائي - يحرر على الاستقرار والانصاف، ويتسم باشتراك واندماج البلاد النامية بشكل كامل في الاقتصاد العالمي، وينبغي أن تهدف السياسة الجديدة إلى انشاء هياكل اقتصادية دولية اكثر انصافا وفاعلية في مجالات التمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا.

ويستطرد قائلا: نطالب بالتنفيذ التام لاتفاقيات جولة «أوروجواى» نصا وروحا ونوصي بفرض المزيد من القيود على اساءة استعمال تدابير مثل رسوم مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية، والاجراءات الوقائية، وينبغي كذلك تصحيح الاختلالات وأوجه عدم التماثل التي باتت واضحة في سياق تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. والحد بصورة مفرطة من قدرة البلدان النامية على الأخذ بأدوات السياسة التي تعزز التنمية، ويضيف قائلا: كما أنه يلزم وضع برامج اكثر تحديدا وتركيزا بشأن بناء القدرات بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، واقامة التمويل طويل الأجل، وامكانية الوصول إلى التكنولوجيا.

اتفاقية المنسوجات

ويتحدث شحاتة حميدة مدير عام غرفة الصناعات النسجية عن واحدة من أهم الاتفاقيات المبرمة في اطار منظمة التجارة العالمية حجما وهي اتفاقية المنسوجات والملابس فيقول إن منظمة التجارة العالمية أفردت اتفاقية خاصة بالمنسوجات ووضعت لها اطارا زمنيا للتنفيذ خلال عشر سنوات تبدأ في أول يناير عام 1995 وتنتهي في 31 ديسمبر عام 2004. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة الدولية للغزل والاقمشة والملابس تدريجيا تبدأ بنسبة 16٪ في أوائل عام 1995 ثم 17٪ أول عام 1997، ثم 19٪ عام 2001 والباقي وهي نسبة الـ 49٪ يتم تحريرها في نهاية عام 2004، ويتم هذا التحرير طبقا لاعلانات دمج تصدرها الدول المختلفة وتبلغها إلى سكرتيرة منظمة التجارة العالمية لنشرها بين الدول الاعضاء. ويشير «حميدة» إلى أنه من الملاحظ أن الدول المتقدمة قد حادت عن الهدف الذي أنشئت من أجله الاتفاقية وهو فتح الاسواق الدولية أمام تلك السلع، بأن ضمنت برامج الدمج الاول والثاني سلعا كان مسموحا بتداولها أما باقي السلع فقد أرجأتها إلى عام 2004. وكانت معظم الاصناف التي تمت الموافقة على ادراجها في الدمج الاول والثاني من الاصناف التي ليس لها قيمه مضافة عالية مثل الغزول والأقمشة، وبذلك فإنها حتى الآن لم تقدم أي ميزة للدول النامية المصدرة للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

وبصفة عامة يرى مدير عام غرفة الصناعات النسجية ان الاتفاقية لها وجهان الأول ايجابي يسمح للدول النامية بالتصدير لمختلف الدول بشرط الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بالمواصفات، وشهادات المنشأ، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها مما يفرض على هذه الصناعة في الوطن العربي أن تسعى للارتقاء بالجودة والحد من التكلفة الانتاجية، وتنويع المنتجات لتلائم الاحتياجات السوقية.

أما الوجه الآخر الذي سيعتبر سلبيا إلى حد ما فيتمثل في زيادة حدة المنافسة الخارجية في الدول المتقدمة من قبل المنتجين والمصدرين من الدول النامية عموما، مما قد يؤدي إلى خفض هامش الربح للاستحواذ على الأسواق الخارجية.

نسبي إلى حد كبير.

ومن أهم الموضوعات المطروحة خلال المفاوضات القادمة في «سياتل» قضية عمالة الاطفال، وحول هذه القضية يقول شحاتة حميدة مدير غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات ان مهمة منظمة التجارة هي زيادة حجم التبادل التجاري العالمي أما معايير العمل الدولية فتخضع لمنظمة عالمية أخرى هي منظمة العمل الدولية، ومن المعروف أن المعايير الفنية للانتاج وطرقه ونظمه هي مسائل داخلية تستقل بها كل دولة عن الدول الاخرى ومن هنا فإنه من الضروري أن يكون هناك فصل تام بين معايير العمل الدولية، ومعايير التجارة العالمية لأن الدمج بينهما يؤدي إلى الحد من التجارة لا زيادتها كما تهدف المنظمة العالمية، وفي مصر بصفة خاصة فإننا نسعى إلى القضاء على أطفال الشوارع، وأن ذلك لن يتيسر إلا من خلال توجيهم إلى التدريب المهني والعمل كصبية متدربين في الورش الصغيرة والمصانع.

